

## تصنيف الجامعات عالمياً في كلِّ من جمهورية مصر العربية وتايوان دراسة مقارنة

إعداد

د. محمد أحمد حسين ناصف<sup>(1)</sup>

### ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة بالتحليل تصنيفين من أهم التصنيفات العالمية للجامعات، وقدمت الدراسة عرضاً موجزاً عن نشأة التصنيفات المحلية للجامعات التي وُجدت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكانت الأساس الذي تطورت عنه التصنيفات العالمية للجامعات، وحللت الدراسة أهم أهداف التصنيفات العالمية وأهميتها، ودورها في إعادة هيكلة مرحلة التعليم العالي في كثير من الدول، ودعم التوجه الدولي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وكذلك دعم التوجه إلى التركيز على البحث العلمي كأهم منتج للجامعات اليوم.

ثم عرضت الدراسة لتصنيفين من أهم التصنيفات العالمية للجامعات، وهما: تصنيف جامعة جياو تونج شنغهاي، وكذلك تصنيف QS، وتناولت الدراسة نشأة هذين التصنيفين، وأهم المعايير والمؤشرات التي يستخدمها التصنيفان، وأهم النتائج.

وتناولت الدراسة بالوصف والتحليل والمقارنة خبرتي كل من تايوان ومصر، في تطوير سياسة التعليم العالي والجامعي في ضوء ما أسفرت عنه النتائج التي حققتها جامعاتهما في التصنيفات العالمية للجامعات، وبيان أهم السياسات والإجراءات والمشروعات التي طبقتها كل من الدولتين من تحقيق ذلك.

---

(1) أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد بكلية التربية - جامعة الزقازيق

وفي النهاية خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ثم قدمت الدراسة رؤية مقترحة ترى أنها يمكن أن تسهم في تطوير الجامعات المصرية ومؤسسات التعليم العالي، حتى يكون بإمكانها المنافسة على المستوى المحلي والعالمي وتحقيق رتب متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات.

## **international university ranking in Egypt and Taiwan: comparative study**

### **Prepared by**

Mohammed Ahmed Hesem Nasef

### **Abstract**

This study has focused on the analysis of the most distinguished two international university rankings. The study presented a brief history about the beginnings of local university ranking systems in U. S. A and U. K. That effort represented the base for international ranking of universities later on. Then the study moved towards touching upon the ultimate objectives, importance and the role of those rankings in reengineering higher education in so many countries around the world. The international rankings for sure reinforced the international perspectives of university and higher education in general, added to focusing scientific research the main product of universities nowadays.

The two main rankings involved in this study are: Shanghai Jiao Tong University and the QS. When tackling these two ranking a special consideration has been given to the beginning, indicators, criteria and main results of those rankings.

The current study gave a detailed description, analysis and a comparative study for the two experiences of Egypt and Taiwan relating to the development of higher and university education policy. This has been done in light of the results achieved by universities in each country relating to university international ranking. Some focus has been given to the most distinguished policies, procedures and projects adopted by each country to achieve its goals in this field.

In conclusion, the study has reached at some results in light of which a vision has been constructed for Egyptian universities and higher education to be developed, and at the end of the day can compete for achieving some levels at the international level.

## تصنيف الجامعات عالمياً في كلِّ من جمهورية مصر العربية وتايوان دراسة مقارنة

إعداد

د. محمد أحمد حسين ناصف

الخطوة الأولى - الإطار العام للبحث:

مقدمة:

مع ظهور فلسفة الجودة الشاملة، واقتناع كثير من دول العالم بها، والتوجه القوي نحو تطبيقها في كافة المجالات، ومنها مجال التعليم، وظهر هيئات الاعتماد ومؤسساته التي تؤكد على أهمية تطبيق معايير الجودة، كل ذلك أسهم بصورة كبيرة في تحقيق التميز في المؤسسات التعليمية عامة، ومؤسسات التعليم العالي والجامعي خاصة، واتسم العمل في هذه الفترة بالمعيارية وإمكانية قياس النتائج.

لقد أصبح التغيير سمة العصر، ومكوّنًا من مكوناته، وأصبحت قدرة المنظمة على النجاح مرهونة بقدرتها على التعامل مع تلك المتغيرات بإيجابية وفعالية، ومؤسسات التعليم العالي، وهي مؤسسات منتجة للمعرفة، أصبحت - هي الأخرى - يطالها التغيير مثل غيرها من المنظمات، وكثير من القضايا التي كانت مؤسسات التعليم العالي تتأى بنفسها عن التعامل معها، صار محتمًا عليها النظر إليها باعتبارها محددًا من محددات قدرتها على البقاء والاستمرار، وفي هذا السياق أصبحت مفاهيم التسويق والتنافسية قضايا ذات أهمية، وأصبح التخطيط لخوض غمار التنافسية عملاً أصيلاً وليس تكميلياً أو اختياريًا لقيادات مؤسسات التعليم العالي<sup>(1)</sup>.

وتُعرف تنافسية مؤسسات التعليم العالي بأنها المجال الذي تتمتع فيه الجامعة بقدرة أعلى من الجامعات الأخرى في استغلال الفرص الخارجية والحد من أثر التحديات، وفي تعزيز نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها، وتتبع الميزة التنافسية من قدرة الجامعة على استغلال مواردها المادية والبشرية والفكرية الاستغلال الأمثل<sup>(2)</sup>.

وهناك مجموعة من الشروط لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات والتي من أهمها التعليم المستمر، والتعليم مسئولية الجميع، وتيسير مصادر التعلم، والحصول على المعرفة والخبرات داخل المؤسسة وخارجها، بالإضافة إلى وجود معايير لقياس التعلم ومتابعته باستمرار<sup>(3)</sup>.

وجاء تصنيف الجامعات ليمثل تنويجاً لفترات الكفاح الطويلة لمؤسسات التعليم العالي والجامعي؛ من أجل تحقيق الجودة، وتحقيق السمعة والأداء الأكاديمي المتميز، والقدرة التنافسية محلياً وعالمياً، وأصبح من حق الجامعات المتميزة أن تتبوأ قمة التصنيفات العالمية، وأصبح كذلك على الدول التي لم تحقق جامعاتها مراكز متقدمة أن تبحث الوسائل والسبل التي تساعد جامعاتها على النهوض والمنافسة.

لقد أثرت التصنيفات بقوة في صناعة سياسة التعليم العالي، فقد نظر صانعو السياسة التعليمية إلى التصنيفات العالمية للجامعات على أنها رمز للإنجاز القومي، وأدى ذلك إلى احتدام المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي داخل المجتمع الواحد من ناحية، وبينها وبين مؤسسات التعليم العالي والجامعي في الدول الأخرى من ناحية ثانية. وعلى ضوء نتائج التصنيفات، اتخذت معظم الدول إجراءات جذرية لتطوير قطاع التعليم العالي والجامعي، فتمت مراجعة السياسات، وسن التشريعات، ومضاعفة الميزانيات، ووضع الخطط والمشروعات؛ لتحقيق الجودة والتميز في هذه المؤسسات. فلقد أوجدت التصنيفات العالمية للجامعات ما يُسمى بسياسة الرعب Policy panic لدى صانعي القرارات، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين المؤسسات التي تقع في قمة التصنيف وقدرتها على تحقيق التنافسية العالمية.

ففي الصين، ومع وجود الكثير من الخطط والمشروعات التي تهدف إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي والجامعات بصفة عامة، فقد أطلقت الصين بدءاً من عام 1998 مشروعها الخاص المسمى "الصين 985" China 985 والذي يهدف إلى التركيز الشديد للجهود؛ لتطوير 34 جامعة، من بين أكثر من 1700 جامعة ومؤسسة تعليم عالٍ في الصين<sup>(4)</sup>، ويُنفذ المشروع على ثلاث مراحل تبدأ المرحلة الأولى بدءاً من عام 1998 وحتى عام 2003، وتبدأ المرحلة الثانية من عام 2004 وحتى نهاية عام 2007، وتبدأ المرحلة الثالثة من عام 2008 ومستمرة حتى الآن، وخصّصت ميزانية تُقدر بخمسة مليارات دولار أمريكي؛ لإنجاز هذا المشروع<sup>(5)</sup>، وفي ألمانيا فقد أُطلقت ما سُمي "مبادرة التميز" Germany Excellence Initiative 2007 - 2012، وتُركز هذه المبادرة على الاستثمار الإضافي الذي يقدر بقيمة 3.2 بليون دولار في عشر جامعات، من بين سبعين جامعة وجامعة تكنولوجية، و67 مدرسة عُليا متخصصة<sup>(6)</sup>؛ وذلك بهدف وصول هذه الجامعات إلى قمة التصنيفات العالمية على غرار جامعة هارفارد الأمريكية، وتحقيق التميز والسمعة الأكاديمية العالمية للتعليم العالي الألماني.

وفي تايوان، فقد أُتخذت إجراءات قوية لإصلاح مرحلة التعليم العالي والجامعات، وتمثلت أهم هذه الإجراءات في تبني سياسات وفلسفات جديدة، ووضع الخطط والمشروعات لإصلاح الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، فتغيرت فلسفة التعليم العالي، وظهرت صيغ جديدة من الجامعات، مثل الجامعات البحثية والجامعات التكنولوجية، ووُضع هدف قومي تمثل في تكثيف الجهود من أجل وصول جامعة واحدة - على الأقل - خلال خمس سنوات إلى مستوى جامعات النخبة في العالم World Class Universities، وتطوير العديد من مراكز البحوث<sup>(7)</sup>.

وفي سبيل بلوغ هذا الهدف وضعت تايوان خطة طويلة لإصلاح التعليم العالي، ووضعت الكثير من البرامج والمبادرات والمشروعات، وكذلك اتجهت تايوان نحو مزيد من تدويل التعليم العالي، واستقطاب المزيد من الطلاب الدوليين، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتشجيع الأساتذة الدوليين على العمل في تايوان، وتقوية العلاقة بين الجامعات والمجتمع، وتحقيق مزيد من المرونة في التعليم الجامعي، من خلال التوجه نحو تطبيق اللامركزية في مؤسسات التعليم العالي والجامعات.

وأدت التصنيفات العالمية للجامعات إلى سباق رهيب، وتنامٍ كبير لحجم الأموال التي تُرصد لتمويل التعليم العالي والجامعات، فاحتلت الصين ثاني أكبر منفق على البحث والتطوير عام 2009، وبدأت كوريا الجنوبية مسارها الإصلاحية منذ عشر سنوات، وهم حالياً ينفقون أكثر من أي دولة أخرى على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي، ويُخطط الاتحاد الأوروبي لإنفاق ما يزيد على سبعين مليون يورو على برنامجه الأفق Horizon 2020 ما بين 2014 - 2020، ومن المتوقع أن البرازيل وروسيا والهند والصين ستتحكم في مستقبل نمو البحث والتطوير، وكذلك تنفق دول الخليج العربي بصورة لافتة للنظر على تطوير التعليم العالي بها، كل ذلك يعبر عن وجود إستراتيجية قومية للبحث والتطوير، ومن المتوقع أن تُصبح الصين وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية، وربما دول الخليج، محاور تعليمية وبحثية مهمة في نطاق سعيهم لتحدي الولايات المتحدة وأوروبا<sup>(8)</sup>.

وفي مصر، كانت نتائج التصنيفات العالمية للجامعات صادمة للغاية، وأصيب الشعب المصري بخيبة أمل كبيرة؛ إذ لم تحقق أي جامعة مصرية مركزاً متقدماً يليق بسمعة مصر ومكانتها الثقافية والحضارية، فلم تتمكن أية جامعة مصرية من الظهور إلا عام 2007، عندما دخلت جامعة القاهرة حيز تصنيف جامعة شنغهاي في فئته الأخيرة من 401 - 500؛ الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة لسياسات التعليم العالي والجامعي في مصر، وتحديد أهم العوامل والأسباب الكامنة وراء ذلك واقتراح الحلول المناسبة.



## مشكلة البحث:

- هناك الكثير من الشواهد، والعديد من الدلائل والمؤشرات التي تؤكد أن التعليم الجامعي المصري يعاني كثيراً من المعوقات التي تحول دون وصوله للعالمية، وتحقيقه مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، ومن أهم هذه الدلائل:
- 1- عدم تحقيق أية جامعة مصرية ترتيباً متميزاً في كل التصنيفات العالمية للجامعات حتى إصدار 2014.
  - 2- شغلت مصر - وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - المركز 65 من بين 128 بلداً للقدرة التنافسية في العالم لعام 2007، واعتبر كل من التعليم العالي والتدريب والاستعداد التكنولوجي والابتكار عوائق تنافسية في مصر<sup>(9)</sup>.
  - 3- عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي والجامعي الحكومي على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والجامعات الخاصة ذات القدرة العالية على التكيف مع متطلبات السوق من ناحية وتطورات تقنيات التعلم من ناحية أخرى.
  - 4- وأشار المؤتمر القومي للتعليم العالي إلى بعض هذه المشكلات، ومنها<sup>(10)</sup>:  
انحصار الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي في الحيز المحلي، وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية (الخارجية)، سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل.
  - 5- الميل الواضح إلى التتميط في النظم والمناهج والأساليب بين المؤسسات التعليمية الحكومية، مما يُفقد تلك المؤسسات فرص التميز والتنافس والتطوير المبدع، والاستخدام الأمثل للطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لها.
  - 6- غياب نظم وآليات فعالة لتقييم أداء الجامعات الحكومية، إلى جانب تقادم تقنيات التعليم، وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي، وتضاؤل المشاركة في جهود التطوير والابتكار.

- 7- تقلص أعداد الطلاب المتخرجين في الكليات العملية قياساً على الطلاب المتخرجين في الكليات النظرية، وهذا المعدل المنخفض من الخريجين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا يقوض الجهود الرامية إلى بناء القدرات البشرية المتوازنة في مجال البحث العلمي<sup>(11)</sup>.
- 8- تدني ميزانية التعليم الجامعي المصري بكل المعايير المحلية والإقليمية والعالمية، واعتماد الجامعات في تمويلها على الدولة بصورة شبه كاملة.

وعلى ضوء المؤشرات السابقة، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- 1- ما الأسس النظرية لتصنيف الجامعات عالمياً؟
- 2- ما الواقع الراهن لتصنيف جامعات تايوان عالمياً؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟
- 3- ما الواقع الراهن للجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟
- 4- ما الرؤية المقترحة لتحسين رتب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية؟

#### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- التعرف إلى أهم التصنيفات العالمية للجامعات، وأهم المعايير التي تستخدمها في عملية التصنيف.
- 2- تحليل خبرة تايوان في تطوير جامعاتها وتحسين مراكزها في التصنيفات العالمية، واستخلاص بعض النتائج التي قد تسهم في بناء رؤية مستقبلية لتطوير الجامعات المصرية.

3- تحليل واقع الجامعات المصرية، والتعرف على رتبها التي حققتها في بعض التصنيفات العالمية للجامعات، وتحليل أهم المعوقات التي تُواجه الجامعات المصرية.

4- طرح رؤية مقترحة تكون بمثابة خارطة طريق يمكن أن تسهم في تطوير الجامعات المصرية لتصبح قادرة على المنافسة العربية والدولية من ناحية، وتحسين رتبها أو مراكزها في التصنيفات العالمية من ناحية أخرى.

#### أهمية البحث:

1- تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه، فالموضوع يُمثل قضية من القضايا المثارة عالمياً، وربما تكون من أكثر القضايا التعليمية التي شغلت الساسة وصانعي القرار في معظم دول العالم في العقدين الأخيرين، وأصبح العالم يترقب بشغف صدور هذه التصنيفات سنوياً لمعرفة الجامعات التي صعدت، والجامعات التي هبطت عن مراكزها السابقة.

2- تعود أهمية البحث كذلك إلى طبيعة المرحلة التي يتناولها؛ حيث يتناول مرحلة التعليم العالي، وهي مرحلة تقع على قمة الهرم التعليمي، ويعتبر خريجوها المحصلة النهائية لكل الجهود التعليمية التي بذلت منذ التحاقهم بالمدرسة الابتدائية وحتى تخرجهم في الجامعة.

3- تكوين وعي مجتمعي بضرورة التحرك لإصلاح التعليم العالي والجامعي؛ حتى تتمكن جامعاتنا من تحقيق رتب أفضل في التصنيفات العالمية للجامعات من ناحية، وزيادة قدرتها التنافسية المحلية والإقليمية والعالمية من ناحية أخرى.

**منهج البحث:** يمكن تحديد منهجية البحث فيما يلي<sup>(12)</sup>:

يستخدم الباحث المنهج المقارن بأبعاده المتعددة والمتمثلة في: البعد التاريخي؛ لعرض نشأة التصنيفات العلمية للجامعات وتطورها، والبعد الوصفي؛ لعرض وتحليل التصنيفات العالمية للجامعات عامة وجامعات تايوان والجامعات

المصرية خاصة، وبعد التحليل الثقافي المتمثل في بيان القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في التصنيفات العالمية للجامعات في كل من تايوان ومصر، وأيضاً البعد التفسيري المقارن؛ لتحديد أوجه التشابه وأجه الاختلاف وتفسيرها بين خبرة تايوان ومصر؛ من أجل التوصل إلى الرؤية المقترحة لتحسين رتب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات.

### مصطلحات البحث:

1- الترتيب **Ranking**: تتعدد التعريفات التي قُدمت من قبل الباحثين لهذا

المصطلح، ومن أهمها:

أ- أسلوب تنظيمي يضع الأشياء في سلم الأفضلية حسب معايير متعارف عليها من الأعلى إلى الأسفل أو من الأولى إلى الأخيرة<sup>(13)</sup>.

ب- شكل جديد أو صيغة مبتكرة من صيغ تقويم التعليم العالي<sup>(14)</sup>.

ج- منهجية لترتيب الجامعات ترتيباً تنازلياً على أساس مجموعة من المعايير توجد في التصنيف<sup>(15)</sup>.

د- العملية التي يتم فيها تصنيف أو ترتيب الجامعات ومعاهد التعليم العالي تبعاً لمجموعة من المعايير الموضوعية، سواء قامت به جهة حكومية أو غير حكومية أو عن طريق وسائل الإعلام<sup>(16)</sup>.

وأهم ما تُؤكد عليه التعريفات السابقة أن عملية المفاضلة بين الجامعات تتم على أسس علمية موضوعية، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تقيس معظم جوانب الأداء الجامعي، ويقوم بهذا التصنيف جهات رسمية أحياناً، وجهات غير رسمية أحياناً أخرى، وأن نتائج التصنيف معبرة عن الواقع بدرجة كبيرة، ولكنها لم تشر إلى الأهداف من وراء إجراء هذه التصنيفات.

ويُعرف الباحث تصنيف الجامعات بأنه: اعتراف من جهة محددة، تضم مجموعة كبيرة من المتخصصين والمهنيين، وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية، بأن جامعة

ما قد حققت مستوى معين من الجودة والتميز، وتستحق أن تحصل على ترتيب يعبر عن مستوى إنجازها بين جامعات العالم.

### حدود الدراسة:

1- تقتصر الدراسة في تناولها للتصنيفات العالمية للجامعات على تصنيفين، هما: تصنيف جامعة شنغهاي بالصين، وتصنيف QS كنموذجين لهذه التصنيفات، خاصة أن كلا من تصنيف جامعة شنغهاي وتصنيف QS هما أقدم التصنيفات العالمية ظهوراً، وأكثرها شهرةً، إلى جانب أن نتائج التصنيفين تتمتع بدرجة عالية من الثقة الأكاديمية.

2- تناول خبرة كل من تايوان ومصر في مجال تأثر جامعاتهما ومؤسسات التعليم العالي في البلدين بالتصنيفات العالمية للجامعات، وأهم الإجراءات والمبادرات والمشاريع التي تبنتها كل دولة للنهوض بمؤسسات التعليم العالي والجامعي، وتحسين رتب جامعاتها في التصنيفات العالمية للجامعات.

### الدراسات السابقة:

1- العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات<sup>(17)</sup>:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، وكذا تقديم التوصيات والمقترحات لتحسين رتب الجامعات المصرية، واستخدمت المنهج الوصفي، ولتحقيق هذا الغرض عرضت الدراسة بإيجاز لبعض هذه الترتيبات الدولية للجامعات، وللتعرف على العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية طبقت الدراسة استبياناً على 202 عضواً من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن اختيار الوظائف القيادية في الجامعات يتم في ضوء عوامل سياسية أكثر منها أكاديمية، وعدم وضوح الخطط المستقبلية للتعليم

الجامعي، وضعف كفاءة وتجهيزات المعامل والمختبرات، وتقليدية المكتبات الجامعية وقتها، وضعف الإمكانيات المادية والبشرية، وضعف الجهاز الإداري الجامعي، وعدم الاهتمام بالنشر الدولي.

واقترحت الدراسة ضرورة العمل على دعم العملية الديمقراطية داخل الجامعة، وتهيئة المناخ العلمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس، والعمل على إيجاد ترتيب كلي للجامعات المصرية والعربية، وتشجيع النشر الدولي.

وتتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لبعض التصنيفات العالمية وإن كان بصورة موجزة، وفي كشفها عن بعض العوامل التي أثرت في ترتيب الجامعات المصرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

وتختلف عنها في أن الدراسة السابقة ارتكزت بصورة رئيسية على الدراسة الميدانية، بينما تركز الدراسة الحالية على الدراسة النظرية لبعض التصنيفات العالمية للجامعات وتحليل خبرة تايوان، لبيان ما قامت به من خطط ومشاريع لتحسين أداء جامعاتها والارتقاء في سلم التصنيفات الجامعية.

2- التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية) (18).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز التصنيفات العالمية للجامعات، والمعايير التي اعتمدت عليها، ورصد موقع الجامعات العربية من تلك التصنيفات، ومحاولة تقديم بعض المقترحات التي قد تسهم في تحسين ترتيب الجامعات العربية في هذه التصنيفات.

وعرض الباحث لبعض هذه التصنيفات العالمية مثل تصنيف شنغهاي، وتصنيف الويبومتراكس، وتصنيف التايمز، ثم عرض ما حققته الجامعات العربية في هذه التصنيفات. وتناول أهم أسباب تراجع ترتيب الجامعات العربية، ومنها ضعف

الإنتاجية البحثية للجامعات العربية، والخلل الكبير في نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، ونقص عدد الدوريات العربية، وتواضع الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها ضرورة مراعاة التصنيفات العالمية للجامعات للاختلافات في نظم التعليم بين الدول، ومراعاة خصوصية كل نظام منها، وضرورة إعطاء جامعات الجنوب - ومنها الدول العربية - فرصاً أفضل للظهور في هذه التصنيفات، وتحقيق التوازن بين متطلبات البحث العلمي ومتطلبات التدريس، وضرورة بناء تصنيف عربي يراعي خصوصية البيئة العربية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في عرضها لبعض التصنيفات العالمية، وتختلف عنها في تركيزها إلى جانب بعض التصنيفات العالمية للجامعات على تناول خبرة تايوان في تطوير جامعاتها لتصبح قادرة على المنافسة الدولية في مجال التعليم العالي، ولتكون قادرة على أن تتبوأ مركزاً متميزاً في التصنيفات الدولية للجامعات.

### 3- الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي - الطريق نحو التميز<sup>(19)</sup>:

تناولت الدراسة بعض التصنيفات العالمية للجامعات، مثل تصنيف جامعة شنغهاي، وتصنيف الويبومتراكس، بشيء من التحليل، مبينة الإيجابيات والسلبيات التي حملتها هذه التصنيفات، ثم عرضت لرتب الجامعات العربية في هذين التصنيفين، مركزة على الطفرة الكبيرة التي حدثت للجامعات السعودية في إحراز مراكز متقدمة.

واقترح الباحث تسعة إجراءات أساسية لا بدّ من الأخذ بها على درب التميز، تتمثل أهمها في وجود رؤية إستراتيجية، والدور الفاعل للحكومة والقطاع العام، وتخصيص الميزانيات أو الإنفاق الوافر، والقيادة الحكيمة، والتوجه نحو تدويل التعليم العالي، وتأهيل الباحثين المتميزين.

وتتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لبعض التصنيفات، وتختلف عنها في أن الدراسة السابقة ركزت على رتب الجامعات العربية في هذه التصنيفات، وطرحت بعض الإجراءات للنهوض بجامعاتنا العربية لتكون قادرة على تحسين مراكزها في التصنيفات العالمية للجامعات. على حين تركز الدراسة الحالية - إلى جانب عرض بعض التصنيفات العالمية للجامعات - على نقد هذه التصنيفات وتحليل معاييرها، إلى جانب تناول خبرة تايوان لبيان ما قامت به من إجراءات ومشروعات وخطط لإصلاح نظام التعليم العالي بها، وتحسين رتب جامعاتها في التصنيفات العالمية للجامعات.

#### 4- التصنيفات الدولية للجامعات، تجربة الجامعات السعودية<sup>(20)</sup>:

تناولت الدراسة بإيجاز ثلاثة من تصنيفات الجامعات العالمية، وهي تصنيف الويبومتراكس، وتصنيف QS، وتصنيف جامعة شنغهاي، مبنية أهم المعايير التي بُنيت عليها هذه التصنيفات. ثم تناولت الدراسة جهود وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لتحسين أداء الجامعات السعودية في التصنيفات الدولية، ووضعت لهذا الغرض مجموعة من البرامج والإجراءات، مثل برنامج الريادة، ثم عرضت الدراسة لرتب الجامعات السعودية في هذه التصنيفات والتحسين المستمر الذي طرأ عليها.

وتفيد الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في تناولها لبعض التصنيفات ومعاييرها، وتختلف عنها في أن الدراسة السابقة ركزت على رتب الجامعات السعودية وحدها، على حين تركز الدراسة الحالية إلى جانب تناولها لبعض التصنيفات العالمية للجامعات على الواقع المصري، وخبرة تايوان في إصلاح التعليم العالي والجامعي من أجل تحسين رتبها في التصنيفات العالمية.

#### 5- التصنيف العالمي للجامعات؛ الوضع الراهن، الأزمات، والتوقعات

المستقبلية<sup>(21)</sup>:



تتناول الدراسة تصنيفات الجامعة في جمهورية الصين، فبعد البداية القوية والعنيفة لهذه التصنيفات لا يزال هناك من يتشكك في قيمتها العلمية، ولكن من المؤكد فإن التصنيفات تقدم فرصة ثمينة للمجتمع حتى يتقهم واقع الجامعات فيه. وأصبح التوجه نحو تطوير هذه التصنيفات ضرورة مجتمعية، فطلاب الجامعة والأساتذة والإداريون يطمحون في معرفة رتب الجامعات التي يعملون بها.

وترى الدراسة أن التصنيف الجامعي يقوم بدور الجامعة المشرفة ويصبح عملياً مساعداً في الإدارة التعليمية. وعرضت الدراسة لبعض مشكلات التصنيفات العالمية للجامعات.

وترى الدراسة أن لتصنيف الجامعات مستقبلاً باهراً، ويجب دفع التقييم الجامعي إلى مرتبة المهنية، وفي النهاية يجب أن يكون للتصنيف دور مهم في تحسين الكفاءة الجامعية.

تتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في مجال الدراسة، وتناول قضية تصنيف الجامعات، وتختلف عنها في أن الدراسة السابقة ركزت على البيئة الصينية، أما الدراسة الحالية فتتناول البيئة المصرية، وتتناول خبرة تايوان في تطوير سياسة التعليم العالي وجامعاتها على خلفية التصنيفات العالمية للجامعات.

6- التصنيفات العالمية للجامعات؛ رؤية عامة مع التركيز على حالة أستراليا<sup>(22)</sup>:

تناولت الدراسة تصنيفين من التصنيفات العالمية وهما تصنيف جامعة شنغهاي والذي بدأ في عام 2003، وتصنيف التاييمز الذي ظهر عام 2004، وحللت الدراسة معايير هذين التصنيفين، مبينة الإيجابيات والسلبيات، واقترحت الدراسة طريقة ترى أنها الأفضل لتصنيف الجامعات، وتتبنى النظام الذي وضعه مركز تطوير التعليم العالي في ألمانيا؛ حيث يشتمل هذا النظام على بيانات عن التعليم العالي في ألمانيا وسويسرا والنمسا وأستراليا، وتستعد دول أخرى للدخول فيه

مثل هولندا وبلجيكا، وترى الدراسة أن الميزة الأكثر إيجابية في هذا التصنيف هو تخلصه من الهالة الزائفة وترتيب الجامعات رأسياً، ويرى التصنيف أنه لا توجد جامعة أفضل؛ ففي كل المناطق توجد اختلافات كبيرة تنتج عن التقلبات الكثيرة ويساء ترجمتها وفهمها على أنها اختلافات حقيقية في أنظمة التصنيف العالمية، ويرى أن الأفضل هو تقديم البيانات الوفيرة عن الجامعات عن طريق قاعدة بيانات على الشبكة، ويتاح للطلاب وغيرهم التعامل مع هذه البيانات والمقارنة بينها، واختيار الأفضل من وجهة نظرهم.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تناولهما لبعض التصنيفات العالمية وتختلف عنها في تناولها خبرة تايوان في تطوير سياسة التعليم العالي والجامعي، ومحاولة الاستفادة من دراسة كل من الأدبيات في مجال التصنيفات العالمية وخبرة تايوان في وضع رؤية يمكن أن تسهم في تطوير التعليم العالي والجامعي في مصر، وتحسين رتب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات.

#### 7- تأملات حول عقد التصنيفات العالمية للجامعات .. ما القضايا الأساسية وما الدروس المستفادة<sup>(23)</sup>:

عندما ظهر التصنيف العالمي للجامعات عام 2003، شهدت السنوات التالية تحولاً مُثيراً في الثروات والاقتصاد العالمي والمواطنين، وظهرت أهمية الاستثمار الكثيف في التعليم العالي خاصة في مجالات العلوم الحيوية والتكنولوجيا، وأصبح ذلك أمراً أساسياً لتقديم المعرفة الأساسية الضرورية للنمو الاقتصادي وتحقيق مكاسب كبيرة في المستقبل.

تناولت الدراسة نتائج بعض التصنيفات العالمية وأهم معاييرها في هذه التصنيفات، وما نتج عن ذلك من تغير كبير في سياسات التعليم العالي، واستخدام التصنيفات كموجه لهذه الإصلاحات.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في بيان أثر التصنيفات العالمية للجامعات على تطوير سياسة الإنفاق على التعليم العالي والجامعات في كثير من الدول، رغبة منها في تحسين أوضاع جامعاتها في التصنيفات العالمية للجامعات، وتختلف عنها في تناول الدراسة الحالية لبعض التصنيفات العالمية للجامعات وتحليل معاييرها، وتناول الخبرة التايوانية في تطوير سياسة التعليم العالي، والبرامج والمشروعات التي طرحتها لتطوير جامعاتها؛ بهدف تحسين رتبها في التصنيفات العالمية، إلى جانب تناول الواقع المصري وإمكانية تطويره على ضوء معايير التصنيفات العالمية وخبرة تايوان في تطوير الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

#### الخطوة الثانية: الإطار النظري للبحث:

تهدف هذه الخطوة إلى طرح رؤية نظرية لقضية تصنيف الجامعات، والتعرف على أهم ما طرحته الأدبيات وتناولته في هذه القضية.

#### أولاً - تصنيف الجامعات، منظور تاريخي:

مع كثرة مؤسسات التعليم العالي وتنوعها خاصة في المجتمعات المتقدمة، كانت هناك حاجة إلى جهة أو عدة جهات تهتم بالتعريف بهذه المؤسسات، عن طريق ترتيبها وتصنيفها وفقاً لأسس ومعايير محددة. الأمر الذي يُيسر على الأسر وعلى الطلاب الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والجامعات اختيار الكلية أو الجامعة التي يلتحقون بها، ولهذا السبب بدأت تصنيفات مؤسسات التعليم العالي والجامعات في الظهور منذ وقت مبكر، يعود به بعض الدارسين إلى أكثر من قرن من الزمان.

تعود البداية الأولى للتصنيفات إلى مطلع القرن العشرين، عندما نشر **ماكلاان Henry Herbert Maclean** دراسة له بعنوان "من أين نحصل على أفضل رجالنا"، حيث قدمت الدراسة إحصاءات وبيانات عن أبرز العلماء والشخصيات المجتمعية، تتعلق

بأصولهم وعائلاتهم وخلفياتهم التعليمية، والجامعات التي تخرجوا فيها، وتم ترتيب كثير من الجامعات الأمريكية على أساس هذا المعيار<sup>(24)</sup>.

وهناك محاولة مبكرة أخرى لتصنيف الجامعات، كانت تتم من خلال مقابلات مع رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس، وسؤالهم عن مستوى جودة خريجي الجامعات المختلفة، وبناء على إجاباتهم وما يقدمونه من معلومات وبيانات يتم تصنيف الجامعات وترتيبها<sup>(25)</sup>.

وفي الستينيات من القرن الماضي، ومع تطور قواعد البيانات العلمية مثل Scientific databases دليل العلوم الاجتماعية Social Science Citation Index، ودليل العلوم Science Index، أصبح من الممكن الوصول إلى بيانات كمية دقيقة عن أعضاء هيئة التدريس والمخرجات والمقالات المنشورة في المجالات العلمية المختلفة، وأصبح من السهل -- كذلك -- تصنيف الجامعات وعقد مقارنات بينها<sup>(26)</sup>.

وفي عام 1970، ظهرت مؤسسة كارنجي Carnegie وقد وضعت تصنيفاً لمؤسسات التعليم العالي، وكان هدفها في البداية أن تقدم إطاراً للتعرف على مدى التنوع في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة وليس تصنيف المعاهد والجامعات. لقد قامت الجامعات والكليات في الولايات المتحدة منذ فترة طويلة باستخدام التصنيف للمقارنة بين الأداء في المؤسسات داخل المجتمع، حتى يمكنهم تحليل أسباب القوة أو الضعف في الأداء، وفي الوقت الحاضر، استمرت الجامعات في مقارنة نفسها بأقرانها في أنحاء العالم، وتستخدم الدول والحكومات نتائج هذه المقارنة لتوضيح مدى نجاح مؤسسات التعليم العالي بها مقارنة بغيرها من الدول، وعلى ضوء ذلك تتحدد الموارد المالية لهذه المؤسسات وفقاً لمركزها في التصنيفات العالمية للجامعات<sup>(27)</sup>.

وفي ألمانيا، ومع سعي الجامعات الألمانية لمزيد من التنوع في البرامج والمناهج الدراسية والدرجات العلمية على المستوى الإقليمي والدولي، فقد قدم مركز تطوير التعليم العالي "Center of Higher Education" تصنيفاً لترتيب الجامعات الألمانية، وهو أحد أهم التصنيفات المحلية في أوروبا، واعتمد المركز على مصادر متعددة لجمع البيانات من الجامعات، وقام بنشر أول إصدار له عام 1999<sup>(28)</sup>.

وبصفة عامة، يمكن تقسيم تطور تصنيف الجامعات إلى ثلاث مراحل هي<sup>(29)</sup>:

- **المرحلة الأولى:** تعود جذور هذه المرحلة إلى عام 1910، حيث منشورات الولايات المتحدة المسماة Cattell's American Men of Science حيث ركزت على العلماء المشهورين والجامعات التي تخرجوا فيها، إلى جانب العديد من المعايير الأخرى، مثل: عدد الخبراء العاملين في الجامعة، ونسبة نجاح الطلاب، واستمرت هذه المرحلة حتى عقد الخمسينيات.
- **المرحلة الثانية:** وبدأت منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث اكتسبت التصنيفات المحلية شهرة واسعة داخل المجتمع، وأصبح يعتمد عليها كثيرًا في اختبارات الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي.
- **المرحلة الثالثة:** ويطلق عليها مرحلة التصنيفات العالمية Global Rankings، خاصة بعد ظهور أول تصنيف للجامعات العالمية وهو تصنيف جامعة شنغهاي عام 2003، ثم توالى بعد ذلك ظهور العديد من التصنيفات العالمية الأخرى، مثل: تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي بالاشتراك مع كواكوريلي سيموندس QS، وتصنيف الويبومتريكس Webometrics، بالإضافة

إلى بعض التصنيفات الإقليمية، مثل: الاتحاد الأوروبي، وأيرلندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة.

كل هذه المحاولات التي تؤكد على ظهور التصنيفات في كثير من الدول منذ وقت مبكر، إنما تعكس الوعي المتنامي بأهمية التعليم الجامعي ودوره في تحقيق طفرات من التقدم، إلى جانب وعيها بدور التصنيفات المحلية للجامعات في إذكاء روح المنافسة بين الجامعات بعضها البعض داخل الدولة الواحدة، خاصة في الدول التي تتمتع جامعاتها بحرية أكاديمية كاملة واستقلال حقيقي، وتملك في يدها قرار التطوير، ومن ثم يتسنى لها أن تضع الخطط لتطوير جامعاتها، لتكون قادرة على المنافسة المحلية، وهو الأمر الذي ساعد جامعات هذه الدول في تحقيق مراكز متقدمة للغاية في التصنيفات العالمية للجامعات عندما ظهرت فيما بعد.

ومن منطلق الأهمية الكبيرة التي حققتها التصنيفات الدولية في الأوساط الأكاديمية، فقد تشكلت مجموعة من الخبراء الدوليين المهتمين بالتصنيفات International Ranking Expert Group بواسطة المركز الأوروبي للتعليم العالي التابع لليونسكو، ووضعت هذه المجموعة في اجتماعها الثاني في برلين عام 2006 مجموعة من المبادئ التي يجب أن تُراعى عند ترتيب الجامعات، وهي ما عُرفت بمبادئ برلين الستة عشر لتصنيف مؤسسات التعليم العالي وهي (30):

- 1- أن يكون التصنيف أحد المداخل المختلفة لتقويم مدخلات وعمليات ومخرجات مؤسسات التعليم العالي، وليس المدخل الوحيد.
- 2- وضوح أهداف التصنيف والمهام المستهدفة.
- 3- الاعتراف بتنوع المؤسسات، وأن نضع في الاعتبار اختلاف المؤسسة في رسالتها وأهدافها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

- 4- الإفصاح عن مصادر المعلومات التي يتم تصنيف المؤسسة بالاعتماد عليها، والرسالة التي تنشدها، والهدف الذي أنشئت من أجله.
- 5- تشخيص السياق اللغوي والثقافي والاقتصادي والتاريخي للنظم التعليمية التي يتم تصنيفها.
- 6- الشفافية فيما يتعلق بالمنهجية المتبعة لبناء التصنيف العالمي.
- 7- ترتيب المؤشرات وفقاً لدرجة أهميتها ومصداقيتها في القياس.
- 8- قياس المخرجات ومقارنتها بالمدخلات.
- 9- ثبات الأوزان المخصصة للمؤشرات المختلفة والحد من تغييرها.
- 10- الاهتمام بالمعايير الأخلاقية والتطبيق الجيد للتوصيات المتعلقة بهذا المبدأ.
- 11- استخدام البيانات الدقيقة التي يمكن التأكد من صحتها وقياسها.
- 12- اتباع إجراءات سليمة لجمع المادة العلمية.
- 13- تطبيق معايير ضمان الجودة لترتيب العمليات نفسها.
- 14- تطبيق المقاييس التنظيمية التي تعزز مصداقية الترتيب.
- 15- تزويد المستفيدين بأهمية التصنيف وفوائده والكيفية التي يتم بها.
- 16- تجميع البيانات بطريقة تقلل من أخطاء البيانات الأساسية، وتُنظم وتُنشر بطريقة تنفّدى حدوث أخطاء.

#### ثانياً - أهداف التصنيفات وأهميتها:

لقد أصبحت التصنيفات أداة مهمة في سياق المعرفة العالمي، ووضعت كثير من الدول الخطط والمشروعات وبذلت جهوداً عظيمة من أجل تحسين مراكز

جامعاتها في التصنيفات العالمية، وأصبح ذلك من أولويات السياسة التعليمية في هذه الدول، وترتب على ذلك تخصيص موارد مالية ضخمة، وممارسة الضغوط على الجامعات لتحقيق ذلك. وتهدف التصنيفات العالمية للجامعات إلى تحقيق الكثير من الأهداف، من أهمها:

### 1- تغيير جوهرى وتطوير سياسات التعليم العالى والجامعى:

لقد نتج عن التصنيفات العالمية للجامعات ما سُمي في كثير من الدول بسياسة الرعب Policy panic لدى صانعي القرار والسياسة التعليمية، وبدأت معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تغييرات جذرية، وإعادة هيكلة لمرحلة التعليم العالى والجامعات، وتبنت سياسات طموحة تكفل تحسناً مضموناً وواضحاً لرتب جامعاتها في التصنيفات العالمية للجامعات.

ففي أستراليا، وفي 12 ديسمبر 2008، تم تقديم تقرير مراجعة سياسات التعليم العالى في أستراليا، لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التعليم ووزير العمل، ووزير الاندماج الاجتماعى، والذي عرف بتقرير برادلي Bradley Report، وأكد التقرير أن أستراليا حققت ما يعادل 14.2 مليار دولار مقابل تصدير الخدمات التعليمية في العام 2007 -- 2008، وأكد التقرير -- كذلك -- سمعة الجامعات الأسترالية باعتبارها تقدم تعليماً متميزاً ذا جودة عالية، وعلى نية أستراليا للوصول لجامعاتها إلى مصاف جامعات النخبة العالمية، وأكد نفس الهدف تقرير "نظام الإبداع القومي" National Innovation System الذي صدر في سبتمبر 2008، وبناء على هذين التقريرين عملت الحكومة على تغيير فلسفة التعليم الجامعي وسياساته وتبنت سياسات جديدة تؤكد على تعزيز الجودة والتميز<sup>(31)</sup>.

وعلى الرغم من الجدل الواسع الذي يطالب بأن تركز أستراليا جهودها على جامعتين أو ثلاث للوصول بها إلى جامعات القمة، إلا أن التوجه العام للسياسة الجامعية يتجه إلى تأسيس نحو مائة جامعة أو أكثر من جامعات النخبة، تركز



أساسًا على البحث والتطوير، وذلك في إطار تطوير سياسة التعليم العالي والجامعي بصفة عامة.

وبالفعل، أصبحت أستراليا إحدى الدول الرائدة في مجال التعليم العالي، وأثبتت نجاحًا فائقًا في تطوير سياسات التعليم الجامعي، واعتبرته إحدى الصناعات المهمة، وهناك عدد قليل من الدول التي تتعامل مع التعليم الجامعي كسلعة تصديرية بنفس الطريقة التي تتعامل بها أستراليا، حيث أصبح التعليم العالي في أستراليا يحتل المنزلة الأولى في قائمة تصدير الخدمات بعد أن حقق عائداً قدره 15 مليار دولار عام 2009<sup>(32)</sup>.

تقوم سياسة التعليم العالي في أستراليا على مساندة التوجه العالمي الواضح التركيز على التميز، وربما يعكس هذا النهج المشهد السياسي في أستراليا، وعلى الرغم من أن تقرير برادلي أكد رفض تأثير التصنيفات العالمية على سياسة التعليم في أستراليا، إلا أن الواقع عكس ذلك؛ حيث كان للتصنيفات العالمية الدور الأكبر في إعادة النظر في فلسفة التعليم العالي وسياساته، وتبني فلسفة تعليمية جديدة، تهدف إلى تحقيق التميز وزيادة القدرة التنافسية، وذلك على الرغم من أن لأستراليا 17 جامعة مصنفة في تصنيف جامعة شنغهاي<sup>(33)</sup>.

وفي أوروبا: كان من نتائج التصنيف بزوغ شبكات وتحالفات إستراتيجية على المستوى الأوروبي والقومي مثل "LERU" The League of European Universities، الشبكة العالمية للجامعات كثيفة البحث للقرن الحادي والعشرين A global network of research intensive universities for the 21<sup>st</sup> century، وشبكة لأكثر وأكبر الجامعات الألمانية الهندسية كثيفة البحث في ألمانيا تسمى TUG -A network of the biggest and most research intensive technical universities in Germany، ومجموعة روزال البريطانية للجامعات كثيفة البحث The British Russel Group of research intensive.

universities، وغيرها الكثير، فالمعاهد المصنفة في القمة ستحاول دائماً تقوية مراكزها<sup>(34)</sup>، هذا إلى جانب الكثير من البرامج والاتفاقيات بين دول الاتحاد الأوروبي، مثل: برنامج أرازموس ERASMUS، واتفاقية لشبونة لتطوير التعليم العالي في دول الاتحاد.

**وفي ألمانيا:** رفعت الحكومة الألمانية استثماراتها السنوية في البحث العلمي والتطوير منذ عام 2005 بنحو 3 مليارات يورو، من 9 مليارات يورو إلى 12 مليار يورو عام 2009، وتُعد مبادرة التميز الألمانية أعلى عنصر تعليمي في ميثاق البحث العلمي والابتكار، وتركز المبادرة على الاستثمار الكثيف في عشر جامعات ألمانية في الوقت الحالي للوصول بها إلى قمة التصنيفات العالمية للجامعات، تهدف إلى تعزيز البحث العلمي على المدى البعيد، وتحسين القدرة التنافسية الدولية، وتحقيق أفضل أداء في الأوساط الأكاديمية والبحث العلمي<sup>(35)</sup>.

وتم تخصيص 195 مليون يورو سنوياً للجامعات التي يمكنها أن تُثبت أن لها وجوداً دولياً، وأنها مؤسسات بحثية وتدرسية ذات قدرة تنافسية دولية، تتعاون مع الصناعة ومعاهد البحوث الأخرى، وستتقاسم عشر جامعات مختارة تمويلياً إضافياً قدره 210 ملايين يورو سنوياً، وسيكون لهذه الجامعات مجموعة امتياز واحدة، أو ما يسمى بعنقود التميز، ومدرسة بحوث واحدة، وإستراتيجية عامة تكشف عن خطتها للوصول إلى قمة البحث الدولي، وقد تلقت تسع جامعات حتى الآن تمويلياً إضافياً في إطار هذه المجموعة النخبوية المختارة من الجامعات الألمانية<sup>(36)</sup>.

وهكذا أدخلت حكومات كثير من الدول إصلاحات جديدة على نظام التعليم العالي، استجابة للتحديات الحقيقية أو المفترضة (المتوقعة) للتصنيفات، فالقضية هنا أنه يجب التركيز على البحث ونتائجه لتكوين كتلة حرجة، من خلال زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي داخل الدولة الواحدة وكذلك منح إدارة ذاتية للمؤسسات ليكون لديها استجابات أفضل وأكثر مرونة في مواجهة التحديات

الخارجية، وفي نفس الوقت، فإن المساءلة المتزايدة تؤدي إلى مزيد من الكفاءة والتأثير في تحقيق الأهداف.

## 2- تدويل التعليم العالي:

أثرت التصنيفات العالمية للجامعات بقوة على قضية تدويل التعليم العالي، فالجامعات التي تبوأَت قمة التصنيفات العالمية، وهي الجامعات الأمريكية والأوروبية والأسترالية، أصبحت هي نفسها مصدر جذب للطلاب الدوليين والأساتذة، وأصبح الطلاب الدوليون يمثلون ظاهرة واضحة في جامعات هذه الدول، وأصبحوا - في نفس الوقت - يمثلون مصدر دعم اقتصادي مهم للتعليم الجامعي.

وإلى جانب دور التصنيفات العالمية للجامعات في دعم التوجه نحو تدويل التعليم العالي، فهناك - كذلك - مجموعة من العوامل الأخرى التي ساعدت في الضغط على الدول للتوجه نحو تدويل التعليم العالي، من أهمها: ظاهرة العولمة، والتكتلات الاقتصادية الضخمة، وكثافة الإنتاجية البحثية في جامعات الدول المتقدمة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد الطلاب الدوليين يصل في الوقت الحالي إلى ثلاثة ملايين طالب دولي<sup>(37)</sup> يتجه معظمهم إلى جامعات الدول المتقدمة، خاصة الناطقة بالإنجليزية منها.

وتمثل بريطانيا الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة في قدرتها على جذب الطلاب من الدول الأخرى، ففي عام 2011/ 2012 وصلت هذه النسبة إلى 16.6% من مجمل طلاب التعليم العالي في المملكة المتحدة، عُرفوا بأنهم طلاب دوليون، أي قادمون من خارج الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى الدراسات العليا،

يمثل الطلاب الدوليون 46% من مجمل طلاب الدراسات العليا، ويسهم هؤلاء بأكثر من 8 مليون باوند (جنيه إسترليني) سنوياً لاقتصاد المملكة المتحدة<sup>(38)</sup>.

وفي أستراليا: إن المكانة العظيمة التي تحتلها أستراليا في المجتمع الدولي، إلى جانب الثقة الكبيرة التي يوليها الطلاب الدوليون للجامعات الأسترالية ساعدت في دعم كبير لميزانية التعليم العالي، ويمثل الطلاب الأجانب والدوليون الذين يدرسون في الجامعات الأسترالية 19.7% من جملة الطلاب الدارسين في التعليم العالي بأستراليا، وهي بذلك تعتبر في مقدمة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وطبقاً لتقديرات هذه المنظمة تحصل أستراليا على 7.3% من جملة الدارسين الدوليين في دول المنظمة، ويمثل ما يدفعه هؤلاء الطلاب من مصروفات 15% مما تحققه الجامعات من دخل، ويتفاوت توزيع الطلاب الدوليين على الجامعات الأسترالية، فبينما لا تتجاوز هذه النسبة 3% في جامعة دارون Charles Darwin، تصل إلى 44% في جامعة كوينزلاند Queensland، وتُعد هذه النسبة العالية التي تحصل عليها أستراليا من الطلاب الدوليين سنّداً للجامعات الأسترالية خاصة في فترات تراجع الاقتصاد القومي<sup>(39)</sup>.

وفي البيئة العربية، هناك الكثير ما زالوا "يعتبرون التدويل خطراً وتهديداً، إن لم يكن غزواً للثقافة العربية خاصة، إن النزوع إلى التدويل يكرهم بهيمنة الاستعمار البريطاني والفرنسي، ويرون فيه خطراً يجتاح هويتهم العربية وثقافتهم الإسلامية، على حين يرى البعض الآخر بأن التوجه نحو التدويل يمثل ضرورة حياتية للبقاء والنجاح والتميز في الحياة، ولدى البعض اعتقاد بأن الطابع الدولي أو التدويل إنما يعنى العولمة، بينما يرى البعض الآخر في التدويل وسيلة تستخدمها الدول الغنية للسيطرة على الدول الفقيرة في العالم<sup>(40)</sup>.

إن هناك وظيفة ثقافية للتدويل في التعليم العالي، وتمثل هذه الوظيفة مطلباً وطنياً في كثير من الدول، مثل: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ تتمثل في

تصدير القيم الثقافية الوطنية الفرنسية والأمريكية إلى البلاد الأخرى، وقد أخذ التدويل إستراتيجيات تضفي البعد الدولي على التعليم والبحوث منها تطوير المناهج وبرامج الدراسة بالخارج، وتبادل الطلاب والأساتذة، ومراكز تعليمية دولية، وتعليم اللغات الأجنبية، ومبادرات البحوث العلمية الدولية<sup>(41)</sup>.

وسواء كان للتدويل إيجابيات أو سلبيات، فإن الواقع يؤكد أن التوجه نحو التدويل يزداد قوة، ويفرض نفسه عالمياً، وأصبح هناك تركيز كبير للطلاب الدوليين في جامعات أمريكا وأستراليا وأوروبا، وأصبح الطلاب الدوليون يمثلون بالفعل ظاهرة في جامعات هذه الدول، ومصدراً مهماً لانتعاش الاقتصاد القومي.

## 2- مزيد من التركيز على البحث العلمي:

لقد أدت التصنيفات العالمية إلى احتدام حدة المنافسة بين الدول في مجال البحث العلمي، وذلك من منطلق أن البحث العلمي "يمثل القيمة الحقيقية المضافة لأداء الجامعة، وأن قيمة الجامعة تكمن في قيمة إنتاجيتها البحثية"<sup>(42)</sup> والسبب وراء ذلك يرجع إلى أن البحث العلمي هو الذي ينتج المعرفة الجديدة، وهو أساس الابتكار والإبداع، وبالقدر الذي تستطيع فيه الجامعة أن تضيف معرفة جديدة وتحقق ابتكارات وإبداعات، تكون قيمتها الحقيقية في الوسط الأكاديمي العالمي.

لقد أكدت التصنيفات أن البحث العلمي هو العنصر الأكثر أهمية في وظائف الجامعة، وذلك لأن المعرفة هي العملة المشتركة، وهي وسيلة التبادل التي من خلالها تتعامل الجامعات مع بعضها البعض، وأصبحت تتدفق بحرية عبر الحدود، كما أن إنشاء المعرفة وتفسيرها وتدوينها يُعد من الوظائف الأساسية التي تتميز بها الجامعة عن غيرها من المؤسسات التعليمية، وبناء على ذلك، فقد أصبح البحث قضية مركزية ومحورية في الجامعة الحديثة، خاصة بعد ظهور نموذج الجامعة البحثية الذي وضع أساسه المصلح الألماني فيلهلم فون هومبولد Wilhelm Von Humboldt في القرن التاسع عشر<sup>(43)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على ظهور الجامعات البحثية كنمط للجامعات التي تركز على البحث كمهمة أساسية للجامعة، بل ظهرت المراكز البحثية الضخمة، التي تضم أشهر الباحثين على مستوى العالم، تعمل في أدق المجالات العلمية والتكنولوجية "وتتمركز هذه المراكز البحثية بصفة أساسية في أمريكا الشمالية والقسم الشمالي الغربي من أوروبا واليابان"<sup>(44)</sup>، ويضاف إليها حالياً بكين وبعض مناطق أمريكا اللاتينية<sup>(45)</sup>.

ونتج عن التركيز الشديد على الإنتاجية البحثية سواء من قبل الجامعات أو الجامعات البحثية أو مراكز البحوث، نتج عن ذلك عمليات "استقطاب لأمع الباحثين والعلميين والخبراء من مختلف أرجاء العالم، وتوفير ميزات علمية ومادية مغرية لهم يصعب مقاومتها أو تجاهلها"<sup>(46)</sup>.

ولعل ذلك يؤكد على أن من أهم أسباب تراجع رتب الجامعات العربية والمصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، هو تركيز الجامعات على الوظيفة التعليمية، وانشغال معظم أعضاء هيئة التدريس بمهامهم التدريسية عن مهامهم البحثية. وكذلك ضعف عملية المحاسبية أو انعدامها أحياناً عن التقصير في المهام البحثية سواء على مستوى الجامعة أو القسم أو عضو هيئة التدريس، وكذلك قلة وجود الجامعات البحثية أو انعدامها في كثير من البلدان العربية، الأمر الذي يفرض إعادة هيكلة وظائف الجامعة بحيث يكون هناك تركيز أكبر على الأداء البحثي.

والى جانب دور التصنيفات في ترتيب الجامعات على مستوى العالم، فإنها - في نفس الوقت - تعطي بعض المؤشرات ذات الصلة بترتيب الدول من حيث مدى اهتمامها بالتعليم العالي، ومدى حرصها على تطويره بشكل مستمر.

لقد نتج عن التصنيفات تنافساً حاداً خاصة بين جامعات القمة في مجال البحث العلمي، وأصبحت هناك سوق تحويلية في نجوم البحث الذين يعدون أنفسهم ليصبحوا في أفضل المؤسسات تصنيفاً، على حين يتم الاضطهاد غير الشرعي

لأفضل الباحثين من المؤسسات غير المصنفة، وذلك بتقديم مراكز جذابة وظروف عمل أفضل ومرتببات مغرية، ويؤدي ذلك إلى ازدهار البحث والتطوير في مناطق بعينها بينما يتم تفريغ بعض الأماكن في العالم من هذا المضمون<sup>(47)</sup> بسبب عوزها للبنية التحتية والإمكانات المادية مع وفرة القوى البشرية.

ويذهب البعض إلى أن هذا التركيز البحثي يرجع بالدرجة الأولى إلى الاقتصاد والنفقات العالية المتاحة لجامعات القمة، وهو ما أدى إلى وجود كتلة حرجة وتمركز للبحث في بعض المناطق دون الأخرى، واتجهت كثير من الجامعات غير القادرة على المنافسة في مجال البحث إلى تركيز دورها في عملية التعليم.

### 3- توفير قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات عن الجامعات:

لقد أسهمت التصنيفات في إتاحة المعلومات الوفيرة عن الكثير من جامعات العالم، وأكدت أن التقييمات المحلية أو المجتمعية للجامعات ليست كافية وإن كانت مهمة، ولا شك أن المعلومات والبيانات التي ينشرها التصنيف عن الجامعة تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على المسؤولين عن التعليم العالي، كما أن التصنيفات عوضت غياب المعلومات عن كثير من الجامعات، وعلى الرغم من إدانة البعض للتصنيفات، واتهامها بعدم الدقة وأنها مضللة، فإن عدد الأكاديميين الذين يتبنون وجهة النظر هذه ليس كبيراً.

وغالباً ما تدعي التصنيفات الأكاديمية أنها تُقدم معلومات للطلاب والأسر بغرض تسهيل عملية اختيارهم للجامعة، ومع ذلك، فإن التصنيفات التي تركز حصرياً وبصورة كبيرة على الأداء البحثي، لا تقدم المعلومات المناسبة لمساعدة الطلاب على اختيار البرنامج الدراسي المناسب، وحتى إذا استخدمنا المؤشر "أداء بحثي عالٍ" كمؤشر لجودة مؤسسات التعليم العالي، فكم من طلاب المدارس الثانوية يحددون اختيارهم لمؤسسات التعليم الجامعي على أساس من هذا المعيار. إن غالبية الطلاب يلتحقون بمؤسسات جامعية تساير درجاتهم، أو قريبة من منازلهم، أو لديهم القدرة على اجتياز

امتحانات القبول بها، ولكن الطلاب الطموحين أو ربما قلة منهم، هم الذين يتقدمون إلى مؤسسات جامعية في قمة التصنيف<sup>(48)</sup>. على أساس أنها جامعات بحثية أو تركز على البحث والتطوير.

وعلى الرغم من استخدام التصنيفات بدرجة متزايدة بواسطة الطلاب وأولياء الأمور لاختيار مكان الدراسة، إلا أن اختيار الطلاب لمؤسسات التعليم العالي في أوروبا تحكمه عوامل جغرافية بالدرجة الأولى، ومن ثم تصبح التصنيفات ذات أهمية محدودة لدى معظم الطلاب<sup>(49)</sup>. ويصبح تأثيرها محدوداً أيضاً في مساعدة الطلاب على اختيار الجامعة التي يلتحقون بها.

وفي كثير من الدراسات التي أجريت في بريطانيا عن تأثير التصنيفات على اختيار الطلاب للجامعات، أجاب نحو 60% من الطلاب أن التصنيف لم يكن له دور في التأثير على اختياراتهم للجامعة، وأكدت نسبة 11% فقط من عينة الدراسة أن التصنيفات كان لها دور قوي ومؤثر للغاية في اختيارهم للجامعة، وأغلب طلاب هذه النسبة كانوا من الطلاب الفائزين دراسياً *high achievers*، وفي مسح آخر على ثمانية آلاف من الطلاب في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى، تم اختيارهم من اثنتي عشرة جامعة. أكدوا أن اختيارهم للجامعة كانت تحكمه مجموعة من العوامل منها: أن تكون الجامعة قادرة على تقديم برنامج دراسي جيد، وأن تكون لها سمعة طيبة، ومزودة بالتكنولوجيا الحديثة، ولديها مكتبة متميزة، ومبانٍ عصرية ذات حجرات دراسية تشتمل على ميسرات العملية التعليمية ما أمكن<sup>(50)</sup>.

ورغم ذلك، ومع ازدياد المنافسة بين الجامعات ومواصفات الخريجين وتقلص فرص التوظيف، فقد أصبح للجامعات المصنفة عالمياً صدى كبير في مجال سوق العمل، حيث يتمتع خريجوها بأولوية في التوظيف مقارنة بزملائهم من خريجي الجامعات الأخرى غير المصنفة.

ويصبح لهذه التصنيفات أهمية خاصة في الدول النامية، وذلك لسببين<sup>(51)</sup>:



أ- تشجيع المؤسسات على الشفافية، وعلى تطبيق معايير الجودة في التعليم، فدون هذه الشفافية لا يمكن أن نتوقع أن المؤسسة يُمكن أن تتحسن، على أن نضع في اعتبارنا أن الترتيب لن يكون المدخل الوحيد لتحسين الأوضاع وتطوير المؤسسة، وإنما فقط يمكن أن يكون له دور في تغيير ثقافة المؤسسة.

ب- يمكن أن يكون للتصنيف دور في تحسين الأداء المؤسسي، فقد أصبح للتصنيفات العالمية للجامعات تأثير كبير في توجيه السوق من خلال تسويق التعليم العالي Marketization of Higher education وعلى ضوء ذلك أدركت كثير من الدول ضعف جامعاتها، وكذلك ضعف قدرتها التنافسية في السوق العالمي، خاصة وأن توجه الأسواق يتجه بقوة نحو الاستعانة بخبري الجامعات المصنفة.

### ثالثاً - عرض تحليلي لبعض التصنيفات العالمية:

يوجد اليوم نحو عشرة تصنيفات للجامعات ومؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم، إلا أن تصنيف جياو تونج شنغهاي هو أشهرها على الإطلاق.

**التصنيف الأول:** تصنيف جامعة جياو تونج شنغهاي Shanghai Jiao Tong University والمعروف عالمياً باسم "الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم" Academic Ranking of World University (ARWU).

#### 1- النشأة:

تلبية لرغبة الحكومة الصينية في عمل ترتيب للجامعات الصينية بهدف التعرف على مكانة جامعاتها من ناحية، وتضييق الفجوة بينها وبين ما يسمى بجامعات القمة من ناحية أخرى، فقد تم تكليف معهد التعليم العالي بجامعة شنغهاي جياو تونج Shanghai Jiao Tong -Institute of Higher Education بالقيام بهذه المهمة، وتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية للتصنيفات التي انتشرت انتشاراً واسعاً في الآونة الأخيرة على مستوى العالم.

واعتماد كثير من الباحثين الإشارة إلى تصنيف شنغهاي على أنه التصنيف الأكاديمي للجامعات، وأنه الأفضل والأكثر انتشاراً، والأكثر قبولاً في الأوساط الأكاديمية، ويقوم تصنيف شنغهاي بتصنيف أكثر من ألفي جامعة في العالم، ولا ينشر من ذلك سوى الجامعات الخمسمائة الأولى فقط، وهي القائمة التي ينشرها التصنيف كل عام (52).

ويبدأ التصنيف كما يوضح **ليو وشانج Liu & Cheng** بحصر الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي التي حصل أحد باحثيها على جائزة نوبل أو غيرها من الجوائز الأخرى المعترف بها دولياً، وكذلك الجامعات التي لديها باحثون لديهم اقتباسات مرتفعة من مؤلفاتهم Highly Cited أو بحوث منشورة في مجلة الطبيعة Nature أو العلوم Science، وتكون المقارنة بين هذه الجامعات على أساس الأداء الأكاديمي البحثي لكل جامعة (53).

## 2- طرق جمع البيانات عن الجامعات وفق تصنيف شنغهاي ARWU:

تُوجد ثلاثة مصادر لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بجامعات العالم وهي (54):

الأولى: جمع البيانات عن طريق الحكومات أو الهيئات المسؤولة عن تمويل البحث العلمي.

الثانية: البيانات المقدمة بواسطة الجامعات نفسها.

الثالثة: تقرير للبيانات يشتمل على آراء الخبراء ومسؤولين عن الجامعة.

وهنا يتساءل البعض، هل هذه الطرق التي يستخدمها التصنيف لجمع البيانات والمعلومات عن الجامعة تكون بالفعل كافية للحكم على الجامعة؟، هل يمتلك الأكاديميون قاعدة مناسبة من البيانات والمعرفة تمكنهم من تصنيف الجامعات؟، هل يستطيع أستاذ جامعي ألماني متخصص في الكيمياء أن يُحدد أي جامعات ماليزيا أو الصين أفضل في الكيمياء من ألمانيا؟

- وقد وضعت مجموعة من المعايير لتحسين عملية جمع البيانات وهي (55):
- أ- المادية *Materiality*: بمعنى أن المقياس الحيد تكمن قدرته في واقعيته، ونقطة البدء هنا خاصة في العلوم الاجتماعية، تكمن في الملاحظة الدقيقة التي يتم تسجيلها باستمرار، ويأتي بعد الملاحظة، جمع البيانات وترتيبها، وتفسيرها.
- ب- الموضوعية *Objectivity*: بمعنى ضرورة تجنب الاعتماد على الملاحظات الشخصية، وذلك من خلال استخدام المقاييس المقننة مثل مقياس *ليكرت* *Likert* وذلك لجمع بيانات تكون محل تقدير واحترام.
- ج- العوامل الخارجية *Externality*: بمعنى أن يعتمد التصنيف على بيانات تجمع من مصادر خارجية عن الجامعات المراد تصنيفها وليس عن طريق الجامعات نفسها، وذلك للحفاظ على موضوعية البيانات، وحمايتها من التلاعب والتزييف.
- د- الشمولية *Comprehensive*: بمعنى أن تكون البيانات شاملة لكل وظائف الجامعة، فليس من المنطقي الاقتصار على تقييم وظيفة واحدة وإهمال الوظائف الأخرى.
- هـ- الخصوصية *Particularity*: بمعنى مراعاة السمات الخاصة بكل جامعة أو مؤسسة، وأن تكون المقاييس قادرة على قياس هذه السمات، وأن تكون هذه السمات ملموسة في الواقع.
- و- التناسب الترتيبي *Ordinal Proportionality*: بمعنى أن التصنيف يجب ألا يبالغ في التفرقة بين الجامعات، فعندما تكون الاختلافات بين جامعتين طفيفة، فليس من المنطقي في هذه الحالة أن يتم تصنيفهم رأسياً في جدول الفئات.
- وتمت إضافة معيارين آخرين للمعايير السابقة وهي (56):
- ز- محاذاة الأداء *Performance Alignment*: بمعنى أنه يجب على أي تصنيف أن يشجع السلوكيات التي تُعظم الأداء، واتخاذ كل الإجراءات التي تؤدي إلى تحسينه.

ح- الشفافية Transparency: بمعنى أن تكون المؤشرات والإجراءات وطرق جمع البيانات وترجمتها وتحليلها تتسم بالشفافية الكاملة.

### 3- ماذا يقىس تصنيف شنغهاي ARWU:

ركز ARWU منذ صدور نسخته الأولى عام 2003، على المجالات الأساسية، العلوم والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات، وقلل كثيراً من أهمية العلوم الاجتماعية، كما أهمل الإنسانيات أيضاً بدرجة كبيرة، واستمر الوضع كذلك حتى عام 2011 حيث بدأت العلوم الاجتماعية والإنسانيات تلقى اهتماماً أكبر (57).

ومن خلال استقراء معايير ومؤشرات ARWU نجد أن التركيز ينصب على قياس الأداء البحثي دون غيره من وظائف الجامعة الأخرى، ويتم ذلك من خلال حصر الإنتاجية البحثية للجامعة، وحساب نصيب كل عضو هيئة تدريس أو باحث من هذه الإنتاجية (58).

يركز التصنيف بصفة عامة على قياس الإنتاجية البحثية، ولا يركز على قياس العملية التعليمية داخل الجامعة، وإن كان التصنيف يفترض أن وجود هيئة تدريس متميزة داخل الجامعة، لهم باع كبير في مجال البحث العلمي، وحصل عدد منهم على جوائز نوبل أو غيرها من الجوائز، يكفي أن يكون مؤشراً على جودة العملية التعليمية، ويركز التصنيف على قياس الوظيفة البحثية للجامعة، من منطلق أنها تمثل الوظيفة الأساسية؛ فالبحث العلمي مسئول عن إنتاج المعرفة، وينبغي أن يكون إنتاج المعرفة هو الوظيفة الأساسية للجامعة، على حين يركز التدريس - أياً كان نوعه، وأياً كانت أساليبه - على نقل المعرفة إلى الطلاب، وشتان ما بين إنتاج المعرفة وما بين نقل هذه المعرفة إلى الطلاب، إلى جانب سهولة قياس الإنتاجية البحثية كمّاً وكيفاً، على حين أن العملية التعليمية في حاجة إلى إجراءات ومقاييس كثيرة حتى يمكن ضبطها وقياسها، وربما كان ذلك السبب وراء التركيز على قياس الإنتاجية البحثية للجامعة، واعتبارها مؤشراً حقيقياً عن مدى جودة الجامعات

وتميزها. ولذلك فمن المنطقي أن تجد الجامعات البحثية مثل جامعة هارفارد وغيرها من الجامعات ذات التركيز الشديد على الوظيفة البحثية، تحتل قمة التصنيفات العالمية للجامعات، نظراً لكثافة الإنتاجية البحثية بها كمّاً وكيفاً.

#### 4- معايير تصنيف شنغهاي ARWU:

يستخدم تصنيف شنغهاي ARWU أربعة معايير، لها ستة مؤشرات مركبة ومتعددة لقياس الأداء الجامعي، ثم يتم ترتيبها وجمعها في سلسلة واحدة ليقوم بتكوين الجدول الفئوي للتصنيف، وتركز المؤشرات جميعها بدرجة كبيرة على قياس الأداء البحثي للجامعة، ومن ثم فإن أداء كل مؤشر يميل إلى الارتباط بشدة بأداء المؤشرات الأخرى<sup>(59)</sup>.

#### جدول رقم (1)

المعايير المعتمدة لقياس كفاءة الجامعة وجودتها

الوزن النسبي	الرمز	المؤشر	المعايير
10	alumi	خريجو المؤسسة الذين حصلوا على جوائز نوبل وميداليات في التخصص	جودة التعليم Quality of education
20	award	أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وميداليات في التخصص وقت عملهم في الجامعة	جودة هيئة التدريس Quality of faculty
20	Hici	الباحثون الأكثر استشهاداً بهم في واحد وعشرين تخصصاً علمياً	
20	N & S	المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم	مخرجات البحث Research output
20		المقالات الواردة في دليل النشر	

		العلمي الموسع SCIE نشر العلوم الاجتماعية	
10	PUB	نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة	نصيب الفرد من الأداء Per capita performance
1000	PCP		المجموع

Source: <http://www.shanghairanking.com> / ARWU2014.html.  
Academic Ranking of World Universities 2014.

### 5- تحليل معايير ومؤشرات ARWU:

أ- الخريجون: ويقصد به إجمالي عدد خريجي المؤسسة أو الجامعة الحاصلين على جوائز نوبل أو ميداليات التخصص، والخريجون هم من حصلوا على درجة علمية مثل البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه من الجامعة، ويخصص لهذا البعد 10% من درجة التصنيف، مع اختلاف درجة الأهمية، فالذين حصلوا على درجاتهم العلمية بعد عام 2001 يحصلون على 100% أي درجة البعد كاملة، والذين حصلوا عليها بعد عام 1990 يحصلون على 90%، والذين حصلوا عليها في الفترة من 1981 - 1990 يحصلون على 80% وهكذا، وأخيراً 10% للخريجين الحاصلين على درجاتهم العلمية في الفترة من 1901 - 1910، وإذا حصل الخريج على أكثر من درجة علمية من نفس المؤسسة فيتم تقدير المؤسسة مرة واحدة فقط<sup>(60)</sup>.

ومن المفترض أن هذا المؤشر يقيس جودة التدريس داخل الجامعة، وهنا نتساءل عن الكليات أو الجامعات التي لم يحصل أي من خريجها على جوائز نوبل أو غيرها، فهل هذا دليل كافٍ على ضعف مستويات التدريس بها؟، وهل عندما يحصل أحد خريجي الجامعة على جائزة نوبل أو غيرها فهل ذلك مؤشر بالضرورة على جودة التدريس داخل الجامعة؟

ب- **الجوائز:** ويقصد بها عدد الحاصلين على جوائز نوبل أو غيرها أثناء عملهم بالمؤسسة بالفعل، ويتم حساب الدرجة بنفس طريقة مؤشر الخريجين، وإذا كان أحد الفائزين تابعاً لأكثر من مؤسسة، فإن كل مؤسسة تحصل على نسبة من المعدل بحسب عدد المؤسسات، وإذا تقاسم الفائز الجائزة مع شخص آخر، فإن المعدلات توزع على الفائزين بحسب حصتهم من الجائزة<sup>(61)</sup>.

إن هناك الكثير من الجوائز المعروفة جيداً مثل **جائزة نوبل Nobel Prize**، **وجائزة أبل Abel**، **وجائزة تورنج Turing**، وميداليات التخصص **Field Medal**، **وجائزة تيلر Tyler**، **وجائزة بولتزر Pulitzer** وغيرها، إلا أن أكثرها تقديراً من المجتمع الأكاديمي العالمي هي جائزة نوبل وميداليات التخصص، ولذلك يتم الاعتماد عليها كمعيار أساسي في التصنيف الأكاديمي العالمي للجامعات. وهناك توجه لإضافة الكثير من الجوائز الأخرى خاصة بعد أن يتم تحديد قيمة الجائزة بطريقة علمية<sup>(62)</sup>.

إن معيار الحصول على جوائز نوبل هو الأكثر إثارة للجدل، إن الاستحقاق العلمي ليس هو العامل الوحيد المحدد للحصول على الجائزة، فهناك احتمالات لتدخل التسييس في القرارات. كما يتم استبعاد جوائز الأدب وجوائز السلام، كما أن هناك مشكلة صغيرة ولكنها حقيقية في قاعدة بيانات ARWU وهي الاعتماد على بيانات شركة طومسن Thomson وهي شركة تجارية تنشر مطبوعات علمية، وهي أيضاً الوكالة التي تحدد الجريدة التي تفوز بنشر التصنيف، والذي يوصلها للانضمام إلى قاعدة البيانات، كما أن للشركة اهتماماً كبيراً بضم جرائدها العلمية ورفض الجرائد الخاصة بالشركات الأخرى<sup>(63)</sup>.

وبصفة عامة يحظى المؤشر الثاني على درجة قبول عالية كمؤشر على نوعية البحوث لا على كميتها، فالبحوث المتميزة هي التي تكون محل التقدير والاحترام من الهيئات المانحة للجوائز.

ج- كثافة الاقتباس: يعني هذا المؤشر عدد الباحثين الأكثر استشهاداً بهم في أحد وعشرين مجالاً علمياً، ثم ينتقي الأفراد الأكثر استشهاداً بهم في كل تخصص على حدة، ويخصص لهذا المؤشر 20% من الدرجة الكلية للتصنيف.

ويؤكد هذا المعيار على قدرة الجامعة على جذب باحثين متميزين في مختلف مجالات العلم، يمثلون قيمة علمية حقيقية في تخصصاتهم، يرجع إليهم الباحثون مستشهدين بأرائهم، ويصبح لهذا المؤشر قيمة كبيرة، خاصة لو وضعنا في الاعتبار أنه لا يُنظر إلى المجالات الضعيفة، ومن ثم يُسد الطريق أمام الباحثين الضعاف غير القادرين على النشر في المجالات الدولية كما في المؤشر الثاني. ومن ثم يُسهم هذا المؤشر في مزيد من التأسيس للبحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة.

د- المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة **Nature** والعلوم **Science**: ويعني هذا المؤشر مجموع المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم خلال السنوات الأربع الأخيرة، ويخصص لهذا المؤشر 20% من الدرجة الكلية للتصنيف.

ويخص هذا المؤشر المطبوعات في الصحف والمجلات المهمة المتميزة مثل مجلة "العلوم"، ومجلة "الطبيعة"، ومن ثم يؤكد هذا المؤشر مثله مثل المؤشر الثاني على الجودة العالية للبحث، ويؤكد في نفس الوقت على أهمية حقل العلوم **Science**<sup>(64)</sup>.

هـ- المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية: ويُؤخذ في الاعتبار في هذا المؤشر المقالات فقط، وعند حساب العدد الإجمالي لكل مؤسسة يتم إعطاء نقطتين للمقالات الواردة في دليل النشر للعلوم الاجتماعية، ويخصص لهذا المؤشر 20% من الدرجة الكلية للتصنيف<sup>(65)</sup>.



وإذا كانت المؤشرات السابقة الثاني والثالث والرابع تُؤكد على الجودة العالية للبحث وعلى نوعيته، فعلى النقيض من ذلك جاء المؤشر الخامس ليؤكد على كمية البحث، وكثافته داخل المؤسسة، ويُمثل ذلك مؤشراً مهماً للإنتاجية البحثية للمؤسسة، إذ تُصبح كمية الإنتاجية البحثية للمؤسسة موضع تقدير في هذا المؤشر.

و- نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة: ويُخصص لهذا المؤشر 10% من الدرجة الكلية للتصنيف. ويتم حساب هذا المؤشر من خلال الدرجات التي حصلت عليها المؤسسة في المؤشرات الخمسة السابقة مقسومة على عدد أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة الذين يعملون بنظام الدوام الكلي، وإذا لم يتم الحصول على عدد أعضاء هيئة التدريس، فيتم تقييمه في ضوء المؤشرات الخمسة السابقة.

ويُمثل المؤشر السادس توجهاً أو منحى مختلفاً عن المؤشرات الخمسة السابقة، حيث تقيس المؤشرات الخمسة الأولى المخرجات المرئية الواضحة، أما المعيار السادس فقد حدث فيه تعديل، حيث يتم احتسابه من خلال قسمة متوسط النقاط التي حصلت عليها الجامعة في المؤشرات الخمسة الأولى على عدد أعضاء هيئة التدريس بها، وكلما كان عدد أعضاء هيئة التدريس قليلاً زاد عدد النقاط التي ستحصل عليها في المؤشر السادس، والهدف من وراء ذلك هو محاولة دعم الجامعات الصغيرة التي تنافس الجامعات الكبيرة ذات الأعداد الضخمة، وهو ما يُعطيها ميزة إلى حد ما، ولكن ما هو مخصص لهذا المؤشر هو 10% فقط من إجمالي درجة التصنيف الكلي، على حين تُمثل المؤشرات الخمسة الأولى 90% من درجة التصنيف، مما يجعل تأثير المؤشر السادس ضعيفاً حتى وإن حصلت فيه أي جامعة على نقاط مرتفعة<sup>(66)</sup>.

ويتم جمع درجات هذه المؤشرات، ثم التعبير عنها بصورة تتناسب مع الكليات التي تعمل بنظام الدوام الكلي، ويتم تصنيفها في فئات من 1: 100، ومن 101 - 150، ومن 151 - 200، ومن 201 - 300، ومن 301 - 400، ومن 401 - 500<sup>(67)</sup>.

## 6- نتائج ARWU:

يقوم التصنيف على فحص 2000 جامعة في العالم من أصل نحو عشرة آلاف جامعة مسجلة في اليونسكو، امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة على مركز ضمن أفضل 500 جامعة، وتنتشر قائمتها لأفضل 500 جامعة في العالم في شهر سبتمبر من كل عام.

ووفقاً لإصدار 2014، فقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج مبهرة، فمن بين أفضل عشرين جامعة على مستوى العالم كان نصيب الولايات المتحدة ست عشرة جامعة مقابل ثلاث جامعات للمملكة المتحدة وواحدة لسويسرا، ومن بين أفضل مائة جامعة على مستوى العالم كان نصيب الولايات المتحدة 52 جامعة والمملكة المتحدة ثماني جامعات، وسويسرا خمس جامعات وكل من ألمانيا وفرنسا وهولندا وأستراليا وكندا لكل منها أربع جامعات، واليابان والسويد لكل منهما ثلاث جامعات... إلخ. ولا توجد أي جامعة أفريقية أو عربية<sup>(68)</sup>.

لم تظهر أي جامعة عربية أو مصرية في نسخ شنغهاي لأعوام 2003، 2004، 2005، 2006، وظهرت جامعة القاهرة كأول جامعة مصرية في نسخة 2007 في الفئة الأخيرة من التصنيف 401 - 500، وحققت نفس الرتبة في إصدار 2007، ثم خرجت من التصنيف لمدة ثلاثة أعوام متتالية، ثم عادت إلى نفس الرتبة التي حققتها من قبل عام 2011، 2012، 2013، هذا في الوقت الذي بدأت فيه الجامعات السعودية في اختراق التصنيف بقوة بدءاً من عام 2009 وحتى إصدار 2014 الذي حققت فيه أربع جامعات سعودية

رتباً بعضها متميز داخل التصنيف؛ حيث استقرت كل من جامعة الملك سعود والملك عبد العزيز في الفئة من 151 - 200، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الفئة 401 - 500، وهي نفس فئة جامعة القاهرة، الجامعة المصرية الوحيدة التي دخلت التصنيف حتى الآن.

التصنيف الثاني - مؤشر كيو إس للتعليم العالي QS:

### 1- النشأة:

أطلق المؤشر عام 2004، وهو يُغطي أربعة جوانب أساسية في أية مؤسسة، وهي البحث العلمي والقابلية للتوظيف، والكفاءة التعليمية، والعالمية، ويصدر المؤشر عن الملحق التعليمي لجريدة التايمز، وهي أحد المنشورات البريطانية التي كانت تصدر بالاشتراك مع كواكواريلي سايموندز Quacquarell Symonds، ويُعطي ترتيب QS اهتماماً كبيراً لآراء الخبراء بنسبة تبلغ 40%، ويقيم المؤشر حالياً ما يربو على ألفي جامعة، يصنف سبعمائة منها، إلا أن القائمة المشهورة للمؤشر تتضمن أول أربعمائة منها، أما الأخرى فتصنف ضمن مجموعات من 401 - 450، 451 - 500، وهكذا.

وتأسست شركة كواكواريلي سايموندز عام 1990 كشركة تعليمية، تهدف إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات، خاصة في مجال العلوم والتقنية، وعمل مقارنة لأفضل 500 جامعة من بين أكثر من ثلاثين ألف جامعة حول العالم، وذلك بهدف إصدار دليل يُساعد الطلاب والأسر والشركات المهنية، وأصدرت الشركة أول قائمة تصنيف لها عام 2005 بالشراكة مع مجلة التايمز، واستمر الوضع كذلك حتى استقل كل منهما عن الآخر، ويصدر تصنيفاً خاصاً به بدءاً من العام 2010<sup>(69)</sup>.

## 2- طريقة جمع المعلومات والبيانات عن الجامعات:

اعتمد ترتيب QS بدرجة كبيرة على تقييمات الخبراء أو الأقران Peer review، وذلك من خلال آراء 5000 خمسة آلاف من الأكاديميين من أنحاء العالم، حيث طُلب أن يرشح كل منهم الجامعات الرائدة في مجال تخصصه، ومنذ عام 2005 أضيف معيار جديد، وهو وجهات نظر رجال الأعمال؛ حيث طُلب منهم تحديد أفضل عشرين جامعة، يُفضلون توظيف خريجها، وتجدر الإشارة إلى أنه غير مسموح لأحد هؤلاء الأكاديميين الذين يشاركون في الترتيب أن يرشح الجامعة التي يعمل بها<sup>(70)</sup>.

والى جانب آراء كل من الخبراء والأكاديميين ورجال الأعمال، يتعين على الجامعات التي تتقدم للتصنيف أن توفر الكثير من البيانات، وذلك من خلال "ملء الجامعات المهمة استبياناً على الإنترنت، لتوفير المعلومات والإحصاءات المطلوبة للمرة الأولى وتحديثها في السنوات اللاحقة، ويتطلب التصنيف أيضاً قوائم مفصلة للمنتسبين الجدد وأصحاب العمل لخريجي الجامعة لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات، ويجرى أيضاً تحليل تقويم الزملاء Peers' review بشكل مستقل دون الإشارة أو ذكر أي معلومات للجامعات التي يجري تصنيفها، وقد تحول تصنيف كيواس QS. منذ العام 2007 من دليل الفهرسة الأكاديمية وخدمات البحث (ISI Web) إلى (Scopus) وهي أكبر قاعدة بيانات مهمة بتقويم الزملاء، وجودة مصادر الإنترنت باستخدام أدوات ذكية لتتبع وتحليل وعرض البحوث"<sup>(71)</sup>.

## 3- ماذا يقيس تصنيف QS:

يهدف تصنيف QS إلى تقييم مستوى الجامعات من حيث الريادة العلمية، كما يسعى إلى التعريف بالجامعات التي تميزت، واتخذت لها مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي في العالم، ويتم التركيز على قياس الإنتاجية البحثية للمؤسسة بالدرجة الأولى، ويتم التقييم في المجالات الآتية<sup>(72)</sup>:

- الآداب والعلوم الإنسانية.
- العلوم الطبيعية.
- العلوم الاجتماعية والإدارة.
- الهندسة والتكنولوجيا.

#### 4- معايير تصنيف QS-Times:

يقوم تصنيف QS على خمسة معايير، لكل معيار منها مؤشر أو أكثر، وهي كما يبينها الجدول التالي:

#### جدول رقم (2)

#### معايير تصنيف QS للجامعات

الوزن	مؤشراته	المعيار
40%	وذلك من خلال حكم الأقران من المتخصصين على مستوى العالم.	السمعة العالمية للجامعة
10%	ويتم من خلال استطلاع رأي أصحاب الأعمال في توظيف خريجي الجامعة.	التخصص ورؤية أصحاب شركات التوظيف في خريجي الجامعة
20%	وتحدد بحساب نصيب الفرد من البحوث الأكاديمية التي يتم نشرها، وعدد مرات الاقتباس من منشورات الجامعة.	كفاءة البحث العلمي
20%	ويتم حسابه على ضوء نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس.	جودة التدريس
5%	عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين.	التوجه الدولي للجامعة
5%	عدد الطلاب الدوليين الدارسين بالجامعة.	

**Source:** Taylor, Paul and Richard Braddock: International University Ranking Systems and the Idea of University Excellence, Journal of Higher Education Policy and Management, Vol. 29, No. 3, November 2007, pp. 245-260.

## 5- تحليل معايير ومؤشرات تصنيف QS:

يعطي المعيار الأول 40% لمراجعة الأقران، وهذا يعني أن النظام يُقدر التقييم الشامل لأقسام الجامعة من وجهة نظر قطاع عريض من الأكاديميين، وتتنوع هذه الآراء طبقاً للتوجهات النظرية والدراسية لكل أكاديمي، كما أن هذه الآراء على الرغم من صدورها من قبل أكاديميين إلا أنهم لا يتمتعون بالمناعة ضد تأثير السمعة أو ما يسمى بتأثير الهالة "halo" effect، ومن ثم يخضع التقييم في كثير من الحالات للانطباع الشخصي أكثر من كونه يخضع لمعيارية موضوعية.

والمعيار الثاني ويخصص له 10% من الدرجة الكلية للتصنيف، فهو أيضاً معيار شخصي غير موضوعي، فتقييم أصحاب شركات توظيف الخريجين لا يعتمد أساساً على جودة تعليم خريجي الجامعة بقدر ما يعتمد على أسباب أخرى كثيرة، أما المعيار الثالث والذي يخص 20% من نتيجة الجامعة للمنشورات العلمية وعدد مرات الاقتباس من النشرات العلمية للمؤلفين من الجامعة بواسطة مؤلفين أكاديميين آخرين، ويتم تسجيلها بواسطة شركة تومسون Thompson Scientific، وبالنظر إلى هذا المعيار نجده يولي عناية فائقة للمعيار الأساس لإنجاز الجامعة، ويقدم مقياساً موضوعياً نسبياً لهذا الإنجاز، إن إحصاء عدد مرات الاقتباس من مؤلفي الجامعة يبدو معقولاً، ولكن المثير هو أن هذا المعيار هو الوحيد من معايير تصنيف QS الذي يقيس مخرجات البحث مباشرة، إلى جانب أنه يُركز على القياس الكمي دون محاولة التمييز لإعطاء قيمة أكبر للبحث عالي الجودة<sup>(73)</sup>.

والمعيار الرابع وفيه يتحدد 20% من نتيجة الجامعة لمتوسط نسبة الطلاب إلى هيئة التدريس كمقياس لجودة التعليم المقدم من قبل الجامعة، ويُمكن لهذا المعيار أن يخدم كمقياس تقريبي فقط، ومع ذلك لا يمكن إنكار حقيقة أن نسبة الأساتذة إلى الطلاب يجب أن تُوضع في الاعتبار عند تقييم جودة التعليم عندما

تتساوى العوامل الأخرى، حيث تسمح الأعداد الصغيرة من الطلاب بمشاركة صفية أفضل، وتواصل جيد بين المحاضر والطلاب، علاوة على ذلك فإن هذا المعيار يُركز على الوظيفة التعليمية التي يُمكن قياسها بطرق مختلفة<sup>(74)</sup>.

ويفترض هذا المعيار أن التميز في البحث يترتب عليه تميز في التدريس، وأعضاء هيئة التدريس المتميزون في مجال البحث هم أيضاً متميزون في التدريس، ولهذا السبب يُمكننا أن نقيم الوظيفة التعليمية للجامعة طبقاً لمستوى المخرجات البحثية لأساتذتها، على الرغم من أن الدراسات لم توضح بطريقة علمية مقنعة وجود علاقة متبادلة بين القدرة على التدريس والإنتاجية البحثية، ولكنها تظل عملية افتراضية.

وطريقة أخرى لمحاولة تقييم جودة التعليم، هي استخدام التقارير، ولكن هذا المعيار أيضاً معيار شخصي وغير موضوعي، وقد يكون مبرراً لاعتماد تصنيف QS على معيار نسبة هيئة التدريس إلى الطلاب كمقياس لجودة التعليم.

أما المعيار الخامس والأخير، فيحتسب 5% من النتيجة طبقاً للنسبة المئوية لعدد الطلاب الأجانب في الجامعة، 5% لأعضاء هيئة التدريس الأجانب أو الدوليين، ويبدو هذا المعيار معقولاً كمؤشر لجودة الجامعة، فالجامعات ذات النسبة العالية من الطلاب والأساتذة الأجانب قد يبدو أنها تُوفر للطلاب تعليماً أفضل وأكثر عالمية، ولكن المعيار لا يفرق بين الحرم الجامعي الذي يمتلئ بالطلبة الأجانب، وبين آخر يحوي طلاباً أجانب على نطاق ضيق، علاوة على ذلك فتنوع ثقافات الطلاب المحليين في الجامعة يسهم بالتأكيد في دعم توجهها الدولي على الرغم من عدم ظهور ذلك على مقياس QS<sup>(75)</sup>.

وهناك مبرر آخر لهذا المعيار وهو أن القدرة على جذب كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين، يعتبر - في حد ذاته - مؤشراً للامتياز نظراً لأن الطلاب الدوليين أصبحوا عاملاً اقتصادياً مهماً لاستمرارية الجامعات، وعليه، فإن

وجود أعداد كبيرة من الطلاب الأجانب قد يكون مؤشراً على مدى جودة طرق التوظيف أكثر من كونه مؤشراً على جودة الوسط الجامعي ذاته.

### 6- نتائج تصنيف QS:

لم تختلف كثيراً نتائج تصنيف QS عن نتائج تصنيف جامعة شنغهاي؛ حيث استمرت الجامعات الأمريكية والأوروبية والأسترالية في تحقيق أفضل النتائج وتنبؤاً قمة التصنيف، وكان تواجد الجامعات العربية محدوداً للغاية خاصة في قائمة أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم. حيث ظهرت جامعة القاهرة في الفئة 401 - 500 في الأعوام 2008، 2009، 2010، ثم تراجعت عام 2011 إلى الفئة 501 - 550 بمعنى أنها في عام 2011 خرجت من قائمة أفضل 500 جامعة، وجاءت بعض الجامعات المصرية الأخرى في ترتيب متأخر؛ حيث جاء ترتيب جامعة عين شمس في الفئة من 601 - 650 أعوام 2011، 2012 وجامعة الإسكندرية في نفس المستوى.

وحققت الجامعات السعودية وبعض الجامعات العربية الأخرى مستويات أفضل كثيراً من الجامعات المصرية، فجاءت جامعة الملك سعود في الرتبة 247 عام 2009، 221 عام 2010، 200 عام 2011، 197 عام 2012، وجاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الرتبة 266 عام 2009، 208 عام 2012، وجاءت جامعة الملك عبد العزيز في الرتبة 370 عام 2011، 334 عام 2012، وجاءت جامعات سعودية أخرى في رتب أقل<sup>(76)</sup>.

وكذلك حققت جامعة السلطان قابوس الرتبة 377 عام 2007، وتراجعت إلى الفئة 401 - 450 عام 2012، وحققت جامعة الإمارات رتباً متميزة، فجاءت في الرتبة 374 عام 2009، 372 عام 2010، 339 عام 2011، 370 عام 2012.

رابعاً - بعض الانتقادات الموجهة إلى التصنيفات:



وُجّهت كثير من الانتقادات للتصنيفات العالمية للجامعات على اختلافها، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي:

### 1- الانحياز إلى الجامعات الناطقة باللغة الإنجليزية:

تحتاز غالبية التصنيفات العالمية للجامعات للبحوث المنشورة باللغة الإنجليزية على حساب البحوث المنشورة بلغات أخرى، ونظراً لأن اللغة الإنجليزية هي اللغة الأكاديمية للعالم اليوم، ومن ثم، فإن الدارسين في معاهد الدول الناطقة بالإنجليزية يُصبحون أكثر اندماجاً في البيئة الأكاديمية العالمية أكثر من نظرائهم الدارسين الناطقين بلغات أخرى غير الإنجليزية، وعلى ذلك فإن تصنيف الجامعات القائم على الأداء البحثي قد يؤدي بالضرورة إلى التحيز للجامعات الناطقة باللغة الإنجليزية على حساب الجامعات غير الناطقة بها، وأحد الحلول الممكنة هنا هو وضع ثقل (أهمية) للمنشورات باللغات الأخرى غير الإنجليزية<sup>(77)</sup>.

ويترتب على ذلك أن الجامعة التي تقع في دولة غير ناطقة بالإنجليزية - باستثناء الجامعات الطبية - لن تكون في قمة المجموعة مطلقاً في أي تصنيف للجامعات بصرف النظر عن امتيازها، هذا إلى جانب الاهتمام الكبير الذي توليه التصنيفات للبحوث المنشورة باللغة الإنجليزية، مما يجعل الباحثين أكثر استشهادهً بهذه المنشورات عن غيرها من البحوث التي تُنشر بلغات أخرى غير الإنجليزية، الأمر الذي يُعطي الجامعات الناطقة بالإنجليزية ميزة إضافية، حيث تُصبح منشوراتها هي الأكثر استشهادهً بها، وهذا في حد ذاته يُعطيها ميزة إضافية تحرم منها الكثير من الجامعات الأخرى خاصة مع تحديد ثقل كبير لمؤشر الاستشهاد من منشورات الجامعات في معايير التصنيفات العالمية للجامعات على اختلافها.

### 2- الاتجاه نحو مزيد من التماثل:

تأثير آخر للتصنيف هو الاتجاه المتزايد نحو التماثل، بمعنى أن المؤسسات المتدنية تحاول تقليد المؤسسات ذات الرتب الأعلى في التصنيف لكي تحسن مركزها، وهذا يؤدي إلى المزيد من أنظمة الوحدات المتجانسة Unitary System وعلى الرغم من أن التنوع ضروري في أنظمة التعليم العالي الكبيرة، ومن ثم ينظر البعض إلى التصنيف على أنه يُشكل تهديداً للتنوع القائم حالياً في أنظمة التعليم العالي. إن آمال الجامعة في تحسين مركزها في التصنيف شيء ممكن ومشروع، ولكن الآمال للانتقال إلى قمة التصنيف مستحيلة تقريباً أمام الكثير منها، ومع ذلك يعود مبدأ التماثل إلى أن تبذل الجامعة جهوداً كبيرة من أجل تحسين مركزها من خلال تقليد الأفضل<sup>(78)</sup>.

### 3- احتمالية التلاعب في البيانات:

من خلال حرص المؤسسات والجامعات على تحسين مركزها في التصنيف، فإن ذلك قد يدفعها إلى التلاعب أو الخداع Manipulation في إنتاج البيانات، وهذه ممارسة معروفة لدى الكثير من المهنيين في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، يتم شراء "التعاقد" مع نجوم البحث والحاصلين على جوائز نوبل لبعض الوقت، إلى جانب وجود حيل أخرى تستخدمها بعض الجامعات لتحسين رتبها في التصنيف، ومن ثم نتساءل هل تعيد المؤسسات تشكيل أهدافها لتناسب التصنيف؟ وفي تحليل مجموعة من مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا، اتضح أنه على الرغم من الاختلاف في طرق تعاملهم مع التصنيف، إلا أنهم جميعاً يحاولون تخفيف الجوانب السلبية وتعظيم مزايا التصنيف وجوانبه الإيجابية<sup>(79)</sup>.

### 4- تأثير السمعة:

تتأثر كل التصنيفات العالمية للجامعات بسمعة الجامعة، وتعتبر السمعة فقط عن المنتجات المرئية للجامعة، مثل: الصفوة أو النجوم من الأساتذة Star Professors، والمطبوعات وجوائز نوبل... إلخ. وكل ذلك يتعلق بالبحث؛ ولهذا، فقد يتمكن الأكاديميون من تصنيف الأقسام في تخصصاتهم فقط بلغة الشهرة البحثية، لكنهم لن يستطيعوا الحكم على جودة التعليم والتعلم، أو الخدمة الاجتماعية في حرم جامعي آخر (80).

إن السمعة ليست ضماناً للامتياز لأنها تظل صفة سطحية، إلى جانب أن السمعة غالباً ما تستمر لمدة طويلة بعد الوقت الذي كانت تستحق فيه الجامعة هذه السمعة الجيدة بالفعل، وكذلك يُمكن المحافظة على هذه السمعة من خلال الاهتمام بالظاهر، وعلى العكس من ذلك، فقد تحقق جامعة مستويات من الامتياز لمدة طويلة قبل أن يتم الاعتراف بها وقبل أن تحقق سمعة طيبة. ويُعد ذلك أحد الاختلافات المهمة بين أنظمة التصنيف الجيدة والرديئة، وهي أن الأولى تُركز على المعايير الحقيقية للامتياز بينما الأخيرة تُركز اهتمامها على مجرد الأعراض (81).

ويُوجد فرق بين الجامعة المصنفة بالقمة، والأخرى ذات السمعة الجيدة Good reputation، لأن الأخيرة لها علاقة بكيفية تفهم، أما الأولى فتختص بالطريقة التي تُؤدي بها وظيفتها، وقد تكون سمعة الجامعة أكثر أهمية للفرد الذي يختار جامعة أكثر من جودتها الضمنية، لأن سمعة الجامعة تُحسن من ظروف العمل والفرص المتوقعة لخريجها، وقد تُعزز من مركزهم الاجتماعي أيضاً، ولكن ذلك قد يكون مضللاً.. أحياناً.. فقد تكتسب الجامعة سمعة جيدة لا تستحقها بفضل ماضٍ لامع أو دعاية جيدة، إلى جانب أن سمعة الجامعة من الناحية العلمية تُعد عرضاً من الأعراض، وليست شرطاً من الشروط الأساسية للامتياز. وذلك على الرغم من أن الجامعة ذات السمعة الجيدة غالباً ما تكون متميزة، كما أن التميز أيضاً يُساعد على تأسيس السمعة الجيدة لها.

وهناك من يُدافع عن هذه القضية، ويرى أن الشهرة ليست السبب الوحيد الذي يجعل الجامعات والأنظمة الأكاديمية في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا تحصل على ميزة أكبر في التصنيفات، خاصة وأن مراكز المعرفة العالمية مركزة في كثير من هذه الدول، هذا إلى جانب أن معظم هذه الدول تمتلك تراثاً عظيمًا من التعليم الجامعي يتمثل في تاريخها وثرواتها، وقدرتها على جذب أفضل العلماء والطلاب من كل أنحاء العالم، ولديها تقاليد قوية وراسخة من الحرية الأكاديمية والثقافات الأكاديمية القائمة على المنافسة والجدارة<sup>(82)</sup>.

### 5- إهمال تقييم التعليم داخل الجامعة:

على الرغم من أن العديد من الجامعات تُعلي من قيمة البحث على حساب قيمة التدريس والخدمات أيضًا، إلا أن التدريس يظل هو المهنة التي تحصل على تأييد عالٍ وعالمي على كل المستويات بالتعليم العالي، ولذلك فكل مؤسسات التعليم العالي والجامعي بها نظم تقييمية بشكل أو بآخر لتقييم الفاعلية التعليمية والتدريسية بها، إلا أن مفهوم الفاعلية التدريسية في حد ذاته لا يزال من المفاهيم الغامضة والتي يصعب تطبيقها وتقويمها إلى حد كبير<sup>(83)</sup>.

وإذا كان التعليم يُمثل إحدى الوظائف الرئيسية لأي جامعة، ومع ذلك فقد تم تجاهله بدرجة كبيرة في كل التصنيفات، وأصبحنا في حاجة إلى أن نطور مقاييس يُمكن مقارنتها واستخدامها لقياس جودة التعليم، وتأثيره، إن الاكتفاء بتحديد نسبة الطلاب إلى المعلمين، أو عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه في الكلية وأشياء أخرى تبرهن على أننا لا نقيس فعلاً جودة التعليم ولم نقترِب من تقييم تأثيرها على التعليم، كما أنه من غير المحتمل أن يقدم قطاع عريض من الأكاديميين والإداريين معلومات مفيدة عن جودة التدريس، ومع ذلك فهناك بعض المحاولات الواعدة لقياس نتائج التعليم في التعليم العالي من قبل العديد من الهيئات الدولية، وأكثرها شهرة في

هذا المجال، هي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD لخبرتها الطويلة في تقييم نتائج التعليم في مرحلة التعليم العالي في كثير من دول العالم<sup>(84)</sup>.

## 6- مسألة الأوزان:

مشكلة أخرى تتمثل في الأوزان التي تُعطى لكل مؤشر، حيث تميل الأوزان إلى الجزافية أحياناً، ويترتب على ذلك أن تكون هناك اختلافات كبيرة في مراكز المؤسسات، فنجد مؤسسات مختلفة في نفس المركز في تصنيفات مختلفة، لأن أحد التصنيفات قد يُعطي وزناً أكبر لقابلية الخريج للتوظيف، بينما يُعطي تصنيفاً آخر وزناً أكبر للاقتباسات من منشورات الجامعة، إلى جانب أن كثيراً من المؤسسات تُؤكّد على جودة الأداء البحثي، وبعد ذلك تُصدر أحكاماً على جودة المؤسسة ككل، ويقدم ذلك لمعظم خريجي المدارس وأبائهم الذين يبحثون عن معلومات بخصوص أي جامعة تكون الأفضل، وقد لا تكون هذه المعلومات مناسبة لهم<sup>(85)</sup>.

**الخطوة الثالثة - خبرة تايوان في مجال تبني معايير التصنيفات العالمية للارتقاء بالتعليم العالي والجامعي:**

### أولاً - التعريف بدولة الخبرة:

تايوان دولة صغيرة تقع في غرب المحيط الهادي وعاصمتها الإدارية Taipei وتقع في شمال البلاد، وبرزت تايوان كقوة ناهضة في الاقتصاد العالمي؛ حيث حصلت على دور رائد في العديد من الصناعات بين الدول، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، كل ذلك بفضل الاهتمام بجودة مواردها البشرية والتطوير المستمر لنظام التعليم الجامعي بها.

وتتمتع تايوان بموقع متميز جعلها محطاً للمهاجرين من البر الصيني وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى السكان الأصليين، وقد أدى هذا التنوع علاوة على التنوع الجغرافي، إلى تنوع اللغات المنطوقة بها، وتايوان مجتمع مفتوح ذو أنشطة ثقافية متعددة، ويبلغ عدد سكانها حوالي 23 مليون نسمة، ويتحدث أبنائها ثلاث لغات

هي: ماندرين، التايوانية، الهاكا، وتتميز تايوان بأن لها ثقافة فريدة من نوعها. كما تتميز بمجموعة كبيرة من المناظر الطبيعية التي تضم الجبال والينابيع الساخنة، والبحيرات والبحار.

وشهدت العشرون عامًا الماضية تحولاً تدريجياً في قطاع التعليم العالي؛ حيث تحول من تعليم نخبوي للأقلية، إلى تعليم جماهيري للعامة؛ مما أدى إلى حدوث طفرة نوعية في القوة العاملة لديها، حيث تصل نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ أكثر من 60% من إجمالي عدد السكان<sup>(86)</sup>.

وتعتبر تايوان من أكثر الدول الآسيوية التي اهتمت بقضية التصنيفات العالمية للجامعات؛ فالتصنيفات العالمية للجامعات تُتيح الفرصة لقياس مدى تقدم جامعاتها، كما أنها تهدف إلى بناء جامعات متقدمة لتحقيق طموحاتها الاقتصادية، ولذلك سعت لامتلاك برامج متميزة تعمل من خلالها على تحسين أداء جامعاتها<sup>(87)</sup>.

## ثانياً - إصلاح التعليم العالي من منظور تاريخي:

### 1- نظام التعليم العالي في تايوان:

اتسم نظام التعليم العالي في تايوان -- حتى أواخر الثمانينيات -- بأنه تعليم تقليدي، تموله الدولة وتشرف عليه، وإدارته إدارة مركزية؛ يهدف إلى توفير الفرص التعليمية لأبناء تايوان من أجل إعداد الأيدي العاملة التي يحتاج إليها المجتمع، وكان لدى تايوان حتى ذلك الوقت نحو خمسين جامعة.

ومن أجل الاستجابة للمتطلبات السياسية للعولمة، فقد انتهت فترة القوانين العرفية Martial Law في يوليو 1987، وأصبح بإمكان جميع الفئات والحركات الاجتماعية أن تعمل بحرية، وبصورة قانونية، ووصف هوانغ Huang العام 1987/1988 بأنه يمثل بداية الإصلاح التعليمي في تايوان، حيث بدأ في تأسيس العديد من الجمعيات المهنية والتي أخذت في التزايد المستمر من حيث العدد والأهداف،

كما نُوقش -- على نطاق واسع -- ودون تحفظ العديد من القضايا التربوية، مثل: استقلالية المتعلم، والحرية الأكاديمية، وتعزيز الديمقراطية في الأوساط الأكاديمية، وفي مطلع عام 1994 اندلعت مظاهرات ضخمة في شوارع العاصمة تايبيه Taipei مطالبة بالإصلاح، وفي أكتوبر من نفس العام أنشئ اتحاد الإصلاح التعليمي The League for Educational Reform، وركز التقرير الاستشاري النهائي في ديسمبر 1996 والمعروف باسم "مخطط الإصلاح" على المطالب الرئيسية للإصلاح التعليمي في تايوان، هي (88):

- أ- تحرير التعليم من المركزية الشديدة والعمل على تأسيس نظام لا مركزي.
- ب- تطوير نظام تعليمي مرن يناسب كل الطلاب.
- ج- زيادة الفرص التعليمية المتاحة أمام الطلاب.
- د- التأكيد على الجودة النوعية للتعليم.
- هـ- تهيئة الظروف الاجتماعية المناسبة للطلاب ليتمكنوا من الدراسة، مع تهيئتهم أيضاً لمواصلة التربية المستمرة في المستقبل.

وبموجب التعديل الثاني الذي تم في 2005، فقد رُفعت كافة القيود التي تحد من إنشاء جامعات جديدة، وإدخال برامج باللغة الأجنبية، وغيرها من الأمور التي ساعدت نظام التعليم العالي في تايوان أن يصبح أكثر مرونة وأكثر انفتاحاً على العالم، ومنذ ذلك الوقت بدأ نظام التعليم العالي يتوسع بصورة كبيرة، وتم استحداث أنواع جديدة من الجامعات، والبرامج التعليمية.

## 2- تبني فلسفة جديدة للتعليم العالي:

أدرك المسؤولون في تايوان أهمية التعليم العالي والجامعي في بناء دولة قوية لها وجود على المستوى العالمي والإقليمي، وضرورة تطوير تايوان لتصبح مركزاً لشرق آسيا، واتجهت السياسة التعليمية الجديدة إلى ضرورة تحرير التعليم العالي والجامعي من كل القيود التي تحول دون وصوله إلى العالمية من ناحية، وليتسنى له

أن يقوم بدور بارز في نهضة تايوان وتقدمها من ناحية أخرى، وذلك من خلال تخليه عن فلسفته التعليمية التقليدية التي تهدف إلى توفير الفرصة التعليمية، وتوفير الخريجين لمؤسسات المجتمع، وضرورة تبني فلسفة تعليمية جديدة تتناسب مع طبيعة الأهداف التي يُرجى تحقيقها، وتفي بمتطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وتقوم في الأساس على فلسفة الجودة الشاملة وفلسفة التميز. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التحول التدريجي من الإدارة المركزية إلى الإدارة اللامركزية، وتحقيق الحرية الأكاديمية الكاملة، وكذلك الاستقلال لكافة المؤسسات الجامعية، والاعتماد على مصادر تمويلية جديدة، والتوجه الدولي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومحاولة الحصول على حصة أكبر من الطلاب والأساتذة الدوليين، وزيادة عدد البرامج التي تُدرس باللغة الإنجليزية، وزيادة أعداد الطلاب المبتعثين للدراسة بالخارج.

وبعد إقرار بعض التشريعات في ذلك الوقت، وضعت الحكومة خطة من اثني عشر بنداً لإصلاح التعليم، أحدثت هذه الخطة تغييراً هائلاً وتحولاً جذرياً في نظام التعليم العالي والجامعي في تايوان، وتضمنت الخطة الكثير من الإستراتيجيات لتعزيز نظام التعليم العالي وتطويره، وارتكزت هذه الإستراتيجيات على الكثير من المبادئ، من أهمها: ضرورة التوسع الشديد في نظام التعليم العالي وزيادة ميزانيته، ودعم البحث التربوي، ودعم مبادرات الإصلاح وسن التشريعات الداعمة له، ومراجعة قانون الجامعات، وقانون إعداد المعلم، وقانون اتحاد المعلمين، وقانون اختيار المعلمين الذي احتل أهمية خاصة في عملية الإصلاح، ونظرًا لتوقعات الجماهير العريضة من التعليم العالي، فقد توسعت الحكومة كثيرًا في مؤسسات التعليم العالي والجامعي، خلال العقدين الماضيين، وسمحت للجامعات الخاصة بالنمو، والإسهام في خلق رأس مال بشري أكثر تعليمًا من أجل تعزيز القدرة التنافسية لتايوان على المستوى الإقليمي والعالمي<sup>(89)</sup>.



ومع كثرة التشريعات التي صدرت مع بداية فترة الإصلاح التعليمي إلا أن أهمها على الإطلاق كانت التعديلات الجوهرية التي أدخلت على قانون الجامعات في أعوام 2000، ثم في عام 2005.

### 3- إصلاح سياسة التعليم العالي:

مع التوجه القوي نحو إصلاح مؤسسات التعليم العالي، كان لا بد من إصلاح سياسة التعليم العالي لتصبح سياسة مرنة، تتجاوب مع متطلبات المرحلة الجديدة، ومع سن التشريعات والقوانين التي تكفل تطوير هذه السياسة، كان لا بد للسياسة الجديدة أن تتخلى تماماً عن النمط التقليدي الذي سيطر على التعليم العالي في تايوان عقوداً طويلة، وأن تكون أكثر توجهاً نحو التدويل والانفتاح على العالم.

وقامت هذه السياسة - إلى جانب الاهتمام بإصلاح وتطوير كل مؤسسات التعليم العالي - على التركيز الشديد على تطوير عدد محدود من الجامعات يمكن تطويرها في مدة قصيرة لتتمكن هذه الجامعات من أن تصبح ضمن جامعات القمة في العالم<sup>(90)</sup>، وتكون لها القدرة على المنافسة الإقليمية والعالمية، وتكون لديها القدرة - كذلك - على تحقيق رتب متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات، وتصبح هذه الجامعات - في نفس الوقت - نموذجاً يُحتذى به من بقية الجامعات والمؤسسات داخل تايوان نفسها.

وتجسد هذا التركيز الشديد في عملية الإصلاح في إحدى عشرة جامعة، وكذلك في خمسة عشر مركزاً بحثياً، وعرف هذا البرنامج باسم Top Notch Universities، جامعات القمة، وتقريباً كان هذا هو نفس الإجراء الذي حدث في كثير من المجتمعات الأخرى مثل الصين وكوريا وألمانيا... إلخ.

وعلى ضوء هذا التوجه الفلسفي الجديد، قامت سياسة التعليم العالي على مجموعة من المبادئ، من أهمها<sup>(91)</sup>:

- أ- تعليم عالمي.
- ب- العدالة.
- ج- المحاسبية/ المنافسة؛ من أجل الحصول على الدعم الحكومي.
- د- الحرية الأكاديمية.
- هـ- الاستقلالية.
- و- التوسع والتنوع والجودة.

وفي هذا السياق قامت الحكومة التايوانية باستطلاع رأي يضم 138 مسئولاً من 11 جامعة تايوانية، و30 مسئولاً من خارج الجامعات التايوانية في عام 2011، لتحديد الهدف، والرسالة والمعايير لمؤسسات التعليم العالي لتصبح قادرة على تحسين رتبها في التصنيفات العالمية للجامعات.

#### 4- التخطيط المكثف لتطوير التعليم العالي والجامعات:

وتم تشكيل لجنة وزارية لتعزيز الإصلاح التعليمي، وعهد إليها بالكثير من المهام، من أهمها الإشراف على تنفيذ الإصلاح التعليمي ومتابعته في الواقع، وفي أبريل 1998، وافقت اللجنة على خطة من اثني عشر بنداً لإصلاح التعليم، كما وافقت اللجنة على اعتماد مبلغ خمسة مليارات دولار لدعم البعثات الخاصة التي تهدف إلى تطوير عدد من الجامعات لتصل إلى مستوى جامعات القمة في العالم خلال خمس سنوات<sup>(92)</sup>.

#### إنشاء مفوضية للتخطيط للتعليم العالي:

في عام 2002 أنشأت الحكومة التايوانية (مفوضية تخطيط التعليم العالي) (Higher Education Macro Planning Commission (HEMPC)). وذلك

يهدف تحقيق التمييز للجامعات التايوانية والمراكز البحثية، من خلال زيادة الاستثمارات في هذه المؤسسات. وقد حددت إستراتيجية التعليم العالي بتايوان عدة أهداف من أجل تحقيق التميز لمؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي<sup>(93)</sup>:

- أ- التوسع في تدويل الجامعات وزيادة أعداد الطلاب الدوليين.
- ب- تعزيز وتطوير البحث العلمي والابتكار، ودعم تأثيرها في المجال الأكاديمي الدولي.
- ج- رعاية الموهوبين وتعزيز قدراتهم والاستفادة بهم في تنمية الموارد البشرية في البلاد.
- د- تعزيز التعاون بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية، وتعزيز القدرة التنافسية في قطاع الصناعة.
- هـ- الاهتمام بالموهوبين من الشباب، كاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

##### 5- التوسع في مؤسسات التعليم العالي:

على مدار العشر سنوات الماضية، توسع التعليم العالي في تايوان توسعاً لافتاً للنظر، سواء في عدد المؤسسات، أو في أعداد الطلاب الملتحقين به، فقد زاد عدد الجامعات في تايوان إلى 163 جامعة، وزاد التحاق الطلاب بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي بنسبة 65%، ويمثل ذلك 1.3 مليون طالب، وتشير الزيادة بشكل قاطع إلى أن التعليم العالي في تايوان قد تحول من نظام تعليمي يعتمد على النخبة إلى نظام تعليمي عالمي، وكاستجابة لمتطلبات المنافسة الدولية والإقليمية في مجال التعليم العالي، فقد قررت حكومة تايوان إصلاح نظام التعليم العالي بصفة عامة، من خلال التركيز بصفة خاصة على الإدارة والتمويل، ومن أكبر التحديات

التي تواجه نظام التعليم في تايوان الآن هو ضمان الجودة وزيادة القدرة التنافسية في المجتمع العالمي<sup>(94)</sup>.

ثالثاً - أهم البرامج والمبادرات والمشروعات:

1- السياسة الوطنية لإنشاء جامعة من جامعات النخبة في العالم ومراكز بحثية متميزة.

## National Policy for WCUS

### :جامعة النخبة العالمية World Class University

منذ عقد من الزمن، يُستخدم مصطلح جامعة النخبة World Class University على نطاق واسع، ليصف كيف تستطيع الجامعة أن تطور كفاءتها لتصبح قادرة على المنافسة في سوق التعليم العالي في العالم. على الرغم من أننا لا نستطيع أن نحدد بدقة الملامح الأساسية لجامعة النخبة، وفي عام 2005، قدم مركز جامعات النخبة في العالم الموجود بجامعة شنغهاي تعريفاً واضحاً لجامعة النخبة في العالم، فهي الجامعة التي تلقى قبولاً بدرجة كبيرة من قبل الأكاديميين Academia المتميزين سواء داخل الجامعة أو خارجها، وتتميز بتقديم مخرجات تقنية ذات مواصفات عالية، ولديها القدرة على الإبداع والابتكار، يضاف إلى ذلك أنها جامعة التجديدات المستمرة، وتضم مراكز بحثية وتعليمية متميزة، كما عرفها ألتباخ Altbach بصورة أكثر تحديداً بأن هناك مجموعة من العناصر الأساسية يجب أن تتوافر في جامعة النخبة وهي: التميز في البحث، ويكون لديها أساتذة متميزون، وتتمتع بحرية أكاديمية، وإدارة واعية تتسم بالمرونة الكافية، وتحصل على تمويل كافٍ. وعرفها جميل سالم Jamil Salm منسق البنك الدولي، بأنها الجامعة التي يتوافر بها ثلاثة عناصر أساسية، فهي لديها تركيز شديد على التميز في كلياتها وطلابها ولديها بيئة تعليمية وبحثية ثرية، ولديها قيادة قادرة على استشراف

المستقبل، ووضع الإستراتيجيات والرؤى، وتحقيق المرونة والابتكار، وتمنح معاهدها الفرصة في اتخاذ القرارات، وإدارة الموارد بعيداً عن البيروقراطية<sup>(95)</sup>.

إن مشروع تطوير مجموعة من الجامعات في تايوان لتصبح ضمن جامعات القمة في العالم والذي عرف Top Notch Universities كان هو المشروع الأكبر لتطوير البنية التحتية المرتبطة بالتعليم العالي في تايوان في العقود الأخيرة، ونظراً للأعداد غير المعهودة من المنح التي تقدم من خلال هذا المشروع، فقد أصبح البرنامج واحداً من أكثر المشروعات والسياسات شعبيةً في قطاع التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل، وغالباً ما يطلق عليه "مشروع الخمس سنوات 50 مليار" "50 Billion Project - Years"، وتمثل الهدف الأساسي من المشروع في تطوير ما لا يقل عن خمسة عشر مركزاً من مراكز البحث لتكون من أفضل المراكز البحثية على مستوى آسيا خلال خمس سنوات من بدء المشروع، وكذلك الوصول بجامعة واحدة - على الأقل - لتصنف ضمن أفضل مائة جامعة من جامعات القمة في العالم خلال عشر سنوات من بداية المشروع. ويتضمن تحقيق هذه الأهداف إستراتيجيات ومداخل تؤكد على جودة الإدارة الجامعية، وتعزيز كفاءة العملية التعليمية والبحث العلمي بالجامعات، والاستغلال الأمثل للموارد، ووضع مؤشرات لفاعلية التعليم وتكامل البرامج المختلفة مع بعضها البعض، ولمعرفة ما إذا كان قد تم تحقيق هذه الأهداف، فإن جامعة واحدة من الجامعات المختارة ضمن البرنامج وهي جامعة تايوان الوطنية، قد صنفت في المرتبة 95، 94 عام 2009 في قائمة التصنيف العالمي للجامعات QS<sup>(96)</sup>.

واستجابة لمطلب "جامعة من جامعات النخبة" في العالم، فقد طرحت الحكومة في تايوان خطة للوصول إلى جامعات النخبة ومراكز بحثية متميزة، ففي عام 2006 هدف البرنامج إلى تطوير جامعة واحدة - على الأقل - لتكون ضمن أفضل مائة جامعة في العالم، خلال خمس سنوات، وكذلك خمسة عشر مركزاً بحثياً - على الأقل - لتصبح

من أفضل المراكز البحثية في آسيا خلال عشر سنوات، واختيرت إحدى عشرة جامعة لتمول ضمن برنامج التميز في المرحلة الأولى.

وحسب الجدول الزمني يجب أن تتحقق الأهداف الآتية<sup>(97)</sup>:

أ- في خلال عشر سنوات - على الأقل - ستكون لدى تايوان جامعة واحدة من بين أفضل مائة جامعة على مستوى العالم، وفي خلال 15 - 20 سنة، ستصبح هذه الجامعة واحدة من بين أفضل خمسين جامعة على مستوى العالم، ويكون لديها العديد من المراكز البحثية من بين أفضل المراكز البحثية في العالم.

أ- في خلال خمس سنوات، سيصبح عشرة من الأقسام أو المراكز البحثية من بين أفضل المراكز البحثية في آسيا، وفي خلال عشر سنوات ستكون هذه المراكز من بين أفضل خمسين مركزاً بحثياً على مستوى العالم.

ب- تحسن نوعية البحث والتطوير في جامعات تايوان، وكذلك زيادة شهرتها وتأثيرها الأكاديمي على مستوى العالم.

ج- تعيين المزيد من هيئة التدريس والباحثين الأجانب المتميزين لتدريب الطلاب، خاصة في قطاع الصناعة.

د- تأسيس نظام قوي للتبادل والتعاون بين مختلف المؤسسات الأكاديمية.

المرحلة الثانية من الجدول الزمني للتنفيذ من عام 2011 - 2015، حيث هدفت

المرحلة الثانية إلى<sup>(98)</sup>:

أ- الإسراع في تدويل جامعات القمة؛ من خلال التوسع في جذب المزيد من الطلاب الدوليين، وتوفير التمويل اللازم، ومساعدة الجامعات على التوسع في البرامج التي تقدم باللغة الأجنبية، وبناء الكثير من الجامعات الدولية المتنوعة، والإسراع في توظيف المتميزين والموهوبين من الطلاب الأجانب الدارسين في تايوان، وإتاحة الفرصة للطلاب لحضور برامج الشهادات المزدوجة، وبرامج

تبادل الطلاب الأجانب، والاهتمام بالأنشطة التفاعلية للطلاب لاكتشاف خبراتهم الدولية.

ب- الاهتمام بجودة البحث في الجامعات والابتكار، ودعم تأثيرها الدولي في هذا المجال، ويتضمن ذلك مزيداً من الدعم للبحوث والعلوم التطبيقية في الجامعات الرائدة، مثل: بحوث النانو تكنولوجي Nanotechnology، والطب الحيوي Biomedicine، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من مجالات البحث والتطوير التي تشجع المؤسسات الأكاديمية الرائدة، ومؤسسات القطاع الخاص لزيادة التعاون من أجل تحقيق التميز البحثي، وفي نفس الوقت تشجيع الجامعات للوعي بأهمية التركيز على الجودة الأكاديمية، من خلال النشر في المجالات الرائدة، مثل مجلتي الطبيعة، والعلوم، كعنصر مهم في تحقيق الجودة الأكاديمية، وكذلك من المتوقع أن يزيد عدد البحوث المنشورة في هذه المجالات الرائدة.

ج- الاهتمام بالموهوبين ورعايتهم، والعمل على توظيفهم لتعزيز الموارد البشرية الوطنية، وكذلك توظيف المشروعات لمساعدة جامعات القمة على تطوير بيئة التدريس والبحث، وتوفير المرونة وزيادة رواتب المدرسين، وتبسيط إجراءات تعيين المتميزين من العلماء الأجانب، وإلحاق المعلمين المحتملين وكذلك الباحثين للدراسة في الخارج لإعدادهم إعداداً متميزاً، ومساعدة الجامعات على تعيين الموهوبين من الدارسين الأجانب، وكذلك المعلمين والباحثين من هيئة التدريس، وذلك لمساعدة الجامعة في العمل على دعم الموارد البشرية الوطنية لتايوان.

د- دعم التعاون بين الجامعات وعالم الصناعة، ورفع مستوى الصناعة والقدرة التنافسية لها، فالجامعات الغنية بالموارد التكنولوجية تصبح في حاجة للاندماج مع غيرها من المؤسسات الأكاديمية وكذلك مؤسسات القطاع الخاص، لتكون قادرة على دعم قطاع الصناعة، وفي المستقبل فمن المتوقع استخدام إستراتيجية موجهة لنتائج البحث العلمي قد يؤدي إلى مزيد من التطوير في

مجالات التكنولوجيا الجديدة، والصناعات الناشئة، والتي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية الوطنية.

هـ- تلبية الاحتياجات الاجتماعية والصناعية، والسعي لرعاية أفضل المواهب، فيجب أن تسعى الجامعات وراء تحسين كفاءتها التدريسية والبحثية، وتطوير إستراتيجية لتلبية المتطلبات الاجتماعية والصناعية، وتحتاج المرحلة الثانية من التنفيذ ضرورة مراعاة المتطلبات أو الحاجات المستقبلية لتايوان في بعض المجالات الخاصة، خاصة مجالات الصناعة الناشئة، والتخطيط المتميز لإنشاء مراكز بحثية جديدة تركز على هذه المجالات، ولتحقيق التوازن بين المجالات البحثية المختلفة، فإن تايوان بحاجة إلى تطوير مواردها البشرية في جميع أنحاء الدولة، وتشجيع الأساتذة للطلاب على ارتياد مجالات البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا.

بالإضافة إلى ذلك، فقد شكلت وزارة التعليم والمجلس الوطني للعلوم لجنة خبراء من الأكاديميين المحليين والأجانب؛ لتحديد أهم المشروعات البحثية التي يجب دعمها، ووضعت خطة طموحة تنفذ على عدة مراحل، ففي الجولة الأولى من برامج التميز الأكاديمي تم اعتماد تسعة عشر مشروعاً بتمويل قدره 4.3 مليار دولار، وانتهت هذه الجولة في 2004<sup>(101)</sup>.

وبدأت الجولة الثانية من البرنامج من 2000 وحتى 2006، بهدف تطوير ثقافة البحث ذي الجودة العالمية في تايوان، وتم اختبار 12 مشروعاً بتمويل قدره 2.1 مليار دولار، وعموماً تخضع عملية اختيار المشروعات لإجراءات صارمة، إلى جانب أن معدل التمويل لمشروعات العلوم الإنسانية والاجتماعية كان أقل من التمويل المخصص للمشروعات في مجال العلوم الطبيعية والهندسية وعلوم الحياة. فكان التمويل 15.55% من جملة تمويل المشروعات في المرحلة الأولى، 3.29% فقط في الجولة الثانية من إجمالي التمويل، هذا، ونالت المؤسسات العامة معظم



التمويل، وبعد تحليل مختلف مراحل التنفيذ اعتبرت الحكومة أن برنامج التميز الأكاديمي ناجحاً، في تعزيز التعاون والتبادل بين المؤسسات والباحثين الموهوبين لزيادة قدرتهم على إجراء البحوث ذات الجودة المتميزة، ومن وقتها، أصبحت الحكومة في تايوان ملزمة بمزيد من الاستثمار في بعض المجالات البحثية من أجل تحسين وضع تايوان على الخريطة الأكاديمية العالمية.<sup>(102)</sup>

### جدول (3) مقارنة بين برامج التميز في جامعات الصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان

اسم البرنامج				
Taiwan 5 years 50 Billion	Japanese Global 30 (COE)	Brain Korea 21	China 985	
المرحلة الأولى 5 بليون برنامج (2006 - 2010) المرحلة الثانية برامج الانتقال إلى برامج القمة بالجامعات 2011-2015	المرحلة الأولى 2002 - 2007 تطوير 30 جامعة لتصبح ضمن جامعات القمة في العالم المرحلة الثانية ابتداءً من 2008 - 2012	المرحلة الأولى 1999 - 2005 المرحلة الثانية 2006 - 2012	المرحلة الأولى 1998 - 2003 المرحلة الثانية 2004 - 2007 المرحلة الثالثة بدءاً من 2008	سنة البداية
(1) تطوير جامعة تايوانية واحدة على الأقل إلى قائمة أفضل 100 جامعة على مستوى العالم خلال خمس سنوات. (2) وصول 10 مراكز بحثية إلى مستوى مراكز النخبة البحثية في العالم.	التحاق 300.000 طالب دولي	الوصول إلى الريادة العالمية	تطوير 10 جامعات صينية لتحسين مكانتها في التصنيف	أهداف الرسالة
السمعة الدولية في البحث العلمي 11 - 12 جامعة.	التدويل/ النمو الاقتصادي	برامج الدكتوراه، وقادة المستقبل	السمعة الدولية في البحث العلمي	التركيز
11 - 12 جامعة	19 - 30 جامعة	67 جامعة	39 - 49 جامعة	عدد المستفيدين
1.67 مليار دولار أمريكي	2.5 مليار دولار أمريكي	3.5 مليار دولار أمريكي	5 مليار دولار أمريكي	التمويل

Source: Lin, Tony W.T.: The Strategy of Taiwan Higher Education Internationalization, Ministon of Education, Taiwan, 2013, p. 8.

**2- مبادرات التميز في التعليم:**

بدءاً من عام 2005 بدأت تايوان برنامجاً طموحاً لتحقيق التميز في التدريس بالجامعات Program for promoting teaching Excellence of universities مع التركيز الشديد على تنمية الطلاب الموهوبين، ومع نهاية 2008 تم تخصيص 500 مليون دولار أمريكي للتوسع في هذا البرنامج لتحقيق النجاح المطلوب، كما أن الحكومة جاهزة أيضاً لتخصيص مبلغ 430 مليون دولار أمريكي ما بين 2009 - 2012 لمساعدة الجامعات على تطوير بنيتها التحتية وتطوير مناهجها الدراسية لتحقيق جودة التدريس وتحسين تعلم الطلاب<sup>(103)</sup>.

تؤكد هذه المبادرة على تعزيز جودة التعليم وإعادة هيكلة المناهج الدراسية أكثر من التأكيد على مخرجات البحث العلمي، والأكثر أهمية من ذلك تعزيز البنية الأساسية للتعليم والتعلم، وذلك من خلال تنمية آليات الجودة الداخلية مما ينعكس على مخرجات التعليم، وقد أعلنت وزارة التعليم أنها تهدف إلى تحقيق جودة التعليم من خلال الارتقاء بأعضاء هيئة التدريس والطلاب على حد سواء، وانتقل البرنامج إلى المرحلة الثالثة (2013 - 2016) وتركز بشكل خاص على تعزيز تطبيق المعرفة في سوق العمل، بمعنى أن الحكومة عملت على تشجيع الجامعات لبرامج الشراكة المتكاملة عن طريق تعميم المناهج، كذلك توفير نظام معتمد، والاهتمام بالطلاب الموهوبين الذين يملكون القدرة على دعم التنمية القومية، وقد ضم هذا البرنامج 30 جامعة في كل مرحلة.

**3- إنشاء صيغ جامعية جديدة:**

مع بداية التوسع في مؤسسات التعليم العالي والجامعات، ومع تبني فلسفة التميز وتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي والجامعي، بدأت وزارة التعليم في التوجه نحو التركيز الشديد على البحث العلمي والاهتمام بمؤسساته، وذلك من خلال إنشاء وتمويل 12 جامعة بحثية، وهو ما يشكل 7.3% من مؤسسات التعليم العالي

بتايوان، بميزانية قدرها 330 مليون دولار سنوياً، وذلك وفقاً للخطة القومية لتطوير جامعات النخبة والمراكز البحثية<sup>(104)</sup>.

لقد كان إنشاء تايوان لهذا العدد الكبير من الجامعات البحثية مواكباً للتوجهات العالمية في التركيز الكبير على البحث العلمي والتطوير، إلى جانب أن الإنتاجية البحثية الكثيفة للجامعات البحثية ستكون أحد المعايير المهمة في تحسين رتب جامعات تايوان في التصنيفات العالمية للجامعات.

وإلى جانب إنشاء الجامعات البحثية، كان هناك توسع آخر كبير في إنشاء جامعات العلوم والتكنولوجيا، حتى وصل عدد هذه الجامعات إلى 96 جامعة خاصة وحكومية، تقوم بدور واضح في نقل التكنولوجيا وتوطينها.

#### 4- تدويل التعليم العالي:

إن أحد المؤشرات المهمة لتصنيف الجامعات، ووصولها على رتب متميزة في معظم التصنيفات العالمية للجامعات، هو درجة تدويل مؤسسات التعليم العالي بها، لقد أدرك المسؤولون في تايوان هذه الحقيقة، وبذلوا جهداً كبيراً لتحقيق مزيد من انفتاح التعليم العالي على القضايا العالمية، كما أدرك المسؤولون أهمية التدويل في تطوير التعليم العالي.

وفي عام 2002، أصدرت وزارة التربية وثيقة مهمة بعنوان "مبادرة دعم القدرات التنافسية للجامعات" The Initiative for Enhancement of Universities Competitiveness، وركزت المبادرة على دعم البرامج التي تدرس باللغة الإنجليزية، وعلى أهمية التعاون مع الجامعات الأجنبية وغيرها من القضايا التي تدعم التوجه نحو تدويل التعليم العالي<sup>(105)</sup>.

وهدف الخطة كذلك إلى جذب المزيد من الطلاب الدوليين للدراسة في تايوان، ويتم ذلك من خلال العديد من الإجراءات والتي من أهمها المنح التي تقدمها وزارة التعليم

للطلاب الأجانب، وزيادة عدد البرامج التي تقدمها الجامعات باللغة الإنجليزية سواء في مرحلة الدراسة الجامعية أو في مرحلة الدراسات العليا، وتهدف تايوان إلى زيادة عدد الطلاب الأجانب الدوليين ليصل إلى 150 ألف طالب في عام 2020<sup>(106)</sup>. على حين أنه وصل في عام 2012/2013 إلى 64.558 طالباً دولياً<sup>(107)</sup>.

ولقد كان لتحسن سمعة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تايوان أثر كبير في حصول تايوان على نسبة معقولة من الطلاب الدوليين، واستطاعت أن توفر الكثير من البرامج الدراسية لهؤلاء الطلاب خاصة البرامج التي تقدم باللغة الإنجليزية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه. ويعرض الجدول التالي أمثلة للتخصصات التي تتيحها تايوان للطلاب الدوليين في مرحلة الدراسات العليا.

**جدول (4) التخصصات التي تتيحها تايوان للطلاب الدوليين في مرحلة الدراسات العليا**

التخصص Department	برامج الماجستير MASTER	برامج الدكتوراه PHD
المعهد العالي للتحويل الأتوماتيكي والتحكم	Y	Y
الهندسة الميكانيكية	Y	Y
علوم الهندسة	Y	Y
هندسة البناء	Y	Y
الهندسة الميكانيكية	Y	Y
الإلكترونيات	Y	Y
علوم الكمبيوتر وهندسة المعلومات	Y	Y
المعهد العالي للهندسة الكهربائية والبرية	Y	Y
الإدارة الصناعية	Y	Y
إدارة الأعمال	Y	Y
إدارة المعلومات	Y	Y

المعهد العالي للمالية	Y	Y
العمارة اللغات الأجنبية	Y	Y
المعهد العالي للهندسة الطبيعية الحيوية	Y	N
المعهد العالي للتعليم الرقمي	Y	N
المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية	Y	Y

Y تعني متاح للطلاب الدوليين، N تعني غير متاح للطلاب الدوليين

**Source:** National Taiwan University of Science and Technology: Guidelines for International Students Applying to NTUST, National Taiwan University of Science and Technology, Fall 2014, p. E2.

إن كثرة البرامج التي تتاح أمام طلاب الدراسات العليا الدوليين، وكثرة البرامج التي تقدم باللغة الإنجليزية، إلى جانب المصروفات المنخفضة التي يتحملها الطلاب الدوليون قياساً على دول أخرى كثيرة، كل ذلك أسهم في جذب المزيد من الطلاب الدوليين للدراسة في تايوان، وانعكس ذلك إيجابياً على تصنيف جامعات تايوان في معظم التصنيفات العالمية للجامعات.

5- التوسع في مشروعات التعاون الدولي من خلال<sup>(108)</sup>:

أ- مشروع جامعات القمة (مجموعة ضخمة من برامج الإعداد والتأهيل المكثفة)، ويتم على مرحلتين:

• المرحلة الأولى (2000 - 2010)، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة التحول والنمو.

• المرحلة الثانية (2011 - 2016)، وهي مرحلة الوصول إلى جامعات القمة وذلك من خلال تشجيع الجامعات على:

- استقطاب كثير من الأساتذة الدوليين والطلاب والباحثين من كل دول العالم.

- انضمام الجامعات التايوانية إلى الكثير من الاتحادات والمنظمات الدولية.
- تنظيم الندوات في المحافل العلمية الدولية.
- ب- تم إنشاء مؤسسة التعاون الدولي بتايوان (FIGHEI) عام 2005، وتضم ثلاثة اتحادات رئيسية هي<sup>(109)</sup>:
- اتحاد الجامعات الوطنية بتايوان (ANUT).
  - رابطة الجامعات الخاصة بتايوان (APUC).
  - رابطة الجامعات الخاصة والكليات التقنية بتايوان (APUCT).
- وتعمل هذه الاتحادات على زيادة معدل الاشتراك في المعارض الدولية ذات العلاقة بالتعليم وشؤونه، وكذلك المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك لتعزيز جودة التعليم العالي في تايوان.
- 6- تشجيع الطلاب على الدراسة خارج البلاد، وذلك من خلال:
- أ- زيادة المنح الدراسية المقدمة للطلاب للدراسة خارج البلاد بتمويل من وزارة التعليم.
- ب- برامج تبادل المنح الدراسية مع دول محددة من قبل الحكومة التايوانية.
- ج- الاستفادة من المنح الدراسية المقدمة من بعض الدول المتقدمة، مثل: النمسا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنح الاتحاد الأوروبي.
- 7- الدراسة خارج البلاد عن طريق قروض تقدمها الحكومة للطلاب الجامعيين:
- لقد وضعت تايوان برنامجاً طموحاً للابتعاث ودراسة أبنائها بالخارج، ومنذ عام 2001، وقعت تايوان اتفاقيات بهذا الصدد مع عشرين دولة، وهي: المملكة

المتحدة، أستراليا، كندا، إندونيسيا، منغوليا، ألمانيا، روسيا، الهند، الفلبين، الأردن، فرنسا، الولايات المتحدة، بالاو Palaw، فيتنام، باراجواي. وبدأت أعداد الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج تتزايد عاماً بعد عام.

ومن بين هذه الدول العشرين، ركزت تايوان على عشر دول رائدة في مجال التعليم العالي، وتم التركيز عليها في ابتعاث الطلاب للدراسة بالخارج، مع تقديم الدعم الكافي من قبل الحكومة.

#### جدول (5) أعداد طلاب تايوان المبتعثين للدراسة في عشر دول أجنبية عام 2012

النسبة المئوية	عدد الطلاب	الدولة
46%	15.890	الولايات المتحدة الأمريكية
11%	3.633	أستراليا
11%	3.610	المملكة المتحدة
10%	3.253	اليابان
8%	2.814	كندا
3%	935	فرنسا
2%	702	ألمانيا
1%	379	نيوزيلندا
8%	20665	دول أخرى
100%	330881	الإجمالي

**Source:** W. T. Lin, Tony: The Strategy of Taiwan Higher Education Internationalization, Ministry of Education. Taipei city, 26 June 2013, p. 10.

## رابعاً - مؤشرات التطور في الأداء الأكاديمي للجامعات خلال خمس سنوات 2005 - 2010:

في ضوء السياسة الجديدة التي اتبعتها تايوان في تطوير مؤسسات التعليم العالي والجامعي، فقد حدث تطور كبير في الأداء الأكاديمي لهذه المؤسسات بصفة عامة، وفي ثلاثة مجالات بصفة خاصة، وهي مخرجات البحث، والتدويل، والتعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة، وكانت مؤشرات هذا التحسن كما يلي<sup>(110)</sup>:

### 1- مخرجات البحث Research Outputs، حققت مخرجات البحث الزيادات التالية:

- أ- زيادة معدل الأوراق العلمية SCI من 11.320 ورقة عام 2005 إلى 16.906 عام 2010، بنسبة إجمالية 49%.
- ب- زيادة معدل الأوراق في العلوم الاجتماعية SSCI من 589 ورقة عام 2005 إلى 1589 ورقة عام 2010، بنسبة إجمالية 170%.
- ج- زيادة معدل الاستشهاد A&HCI من 29 عام 2005 إلى 79 عام 2010 بنسبة 172%.
- د- زيادة عدد الأوراق التي تم الرجوع إليها HiCi خلال السنوات العشر الأخيرة من 294 عام 2005 إلى 673 عام 2010 وبنسبة 129%.

### 2- في مجال التدويل Internationalization:

قطعت تايوان شوطاً كبيراً في مجال تدويل التعليم العالي والجامعات، ومن أهم مؤشراتته:

- أ- زيادة أعداد الطلاب الدوليين في الفترة من 2005 إلى 2010 بنسبة 79%.
- ب- زيادة معدل التبادل الطلابي من 629 طالباً عام 2005 إلى 1843 طالباً عام 2010 بزيادة قدرها 193%.



ج- زيادة أعضاء هيئة التدريس الدوليين بنسبة 70%.

### 3- حجم التعاون بين الجامعة وقطاع الصناعة، ومن أهم مؤشراتته<sup>(111)</sup>:

أ- زاد التمويل الناتج عن التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة (مشمئلاً على برامج التدريب المشترك) من 528.8 مليون إلى 679.4 مليون دولار بزيادة قدرها 28%.

ب- زاد التمويل الناتج بين الجامعات وقطاع الأعمال التجارية من 44.7 مليون عام 2005 على 55.7 مليون عام 2010 بزيادة قدرها 25%.

ج- زاد العائد من حقوق الملكية الفكرية من 4.2 مليون عام 2005 على 15.8 مليون عام 2010 بزيادة قدرها 276%.

د- زاد عدد براءات الاختراع والمنتجات الجديدة من 320 عام 2005 على 736 عام 2010 بزيادة قدرها 137%.

هـ- زاد عدد براءات الاختراع التي حصلت على تراخيص بذلك، وكذلك النماذج التي حصلت على تراخيص من 86 عام 2005 على 304 عام 2010 بزيادة قدرها 253%.

### خامساً - الإطار الوطني لضمان جودة التعليم العالي في تايوان:

أصبح الاهتمام بجودة التعليم العالي قضية مهمة وأساسية في تايوان منذ أواخر عام 1994، وأصبحت الجودة من القيم الأساسية لعملية الإصلاح، وتطلب تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي ضرورة الاهتمام بتحسين التدريب المهني للمعلمين، والاهتمام بتقييم البحوث التربوية، واستخدام الموارد على نحو فعال، وتطوير برامج تعليمية مبنية على تكنولوجيا متقدمة، والاهتمام بالمساءلة أو المحاسبية في مؤسسات التعليم العالي، والسعي لتحسين مكانة الجامعات في تايوان في التصنيفات العالمية للجامعات، ومنذ عام 1998، أطلقت الحكومة في تايوان سلسلة من المشروعات بهدف تحسين جودة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي،

لتصبح جامعات تايوان قادرة على أن تحقق رتباً متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه المشروعات تحظى بدعم حكومي لم يسبق له مثيل في تاريخ التعليم العالي في تايوان.

وكما توسع نظام التعليم العالي من الناحية الكمية، كانت هناك ضغوط كبيرة من قبل الجماهير لضمان جودته النوعية، وإلى جانب ما قامت به الحكومة من إلزام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بضرورة إجراء تقييمات دورية من تلقاء نفسها بمشاركة وزارة التعليم للتأكد من تطوير مستوى جودة التعليم بها، ونظراً لعدم وجود جهة متخصصة في تايوان في مجال ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، فقد قامت الحكومة بالتعاقد (استئجار) بعض الجمعيات المهنية مثل: الجمعية الصينية للإدارة Chinese Management Association، والجمعية الكيميائية Chemical Society، وهيئة الفيزياء الصينية Physical Association of the Republic of China، وذلك لإجراء التقييمات لبرامج الإصلاح التي طبقتها مؤسسات التعليم العالي والجامعات بدءاً من الثمانينيات<sup>(112)</sup>.

ومع تزايد الضغوط الجماهيرية على التعليم العالي توسعت الحكومة في إجراء التقييمات، وفي عام 1994، ومع تعديل قانون الجامعات وهو المعروف بقانون يوان Yuan، فقد حدد بوضوح مسئولية الحكومة مسئولية كاملة عن ضمان جودة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ولها الحق في إجراء التقييمات اللازمة لذلك.

وفي ضوء هذا التعديل القانوني، بدأت الحكومة، ومن خلال الاستفادة من الخبرات الأجنبية في بناء بعض المؤسسات المتخصصة في مجال التقييم، ففي عام 2002، عهدت الحكومة إلى جامعة يون لين الوطنية للعلوم والتكنولوجيا National Yunlin University of Science and Technology بتقويم الكليات التقنية، وقامت الجامعة في غضون أربع سنوات بتقييم أربعين مؤسسة، مع تركيز خاص على تقويم الأداء الأكاديمي للمؤسسة، وحدث تطور آخر في مطلع عام 2003،

حيث أنشئت رابطة تايوان للتقويم Taiwan Assessment and Evaluation Association (TWAEA) وهي أول مؤسسة غير ربحية للتقويم، وهي هيئة مكونة من الأكاديميين المتميزين ورجال الأعمال، وقامت بالفعل منذ عام 2004 بتقييم 38 جامعة للعلوم والتكنولوجيا والكليات التقنية<sup>(113)</sup>.

كل هذه المؤسسات كانت إرهابات أو مقدمات لظهور هيئة أكاديمية ضخمة متخصصة في مجال التقويم والاعتماد، وهو ما تم بالفعل عام 2005 بظهور مجلس تقويم واعتماد التعليم العالي.

### مجلس تقويم واعتماد التعليم العالي:

ورغبة من تايوان في التأكيد على جودة مؤسسات التعليم العالي، ومع ظهور كثير من التصنيفات العالمية للجامعات بدءاً من عام 2003، وظهور تأثيرها القوي على سياسات التعليم العالي في كثير من الدول، فقد أنشأت تايوان عام 2005 مجلس تقويم واعتماد التعليم العالي Higher Education Evaluation Accreditation Council of Taiwan (HFEACT) ويهدف المجلس إلى<sup>(114)</sup>:

**الهدف الأول:** إجراء تقييم لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، ومساعدة الجامعات على تحقيق أهداف المجتمع.

**الهدف الثاني:** إجراء تصنيف للجامعات العالمية، وبيان موقع الجامعات في تايوان منها.

### 1- دور المجلس في اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تايوان:

يحاكي نموذج اعتماد HEEACT نموذج الاعتماد الأمريكي، ويعمل على تقييم العمليات والإجراءات التي تتم في الجامعات، للتأكد من مدى فعالية البرامج التعليمية المقدمة للطلاب، وثراء البيئة التعليمية. وذلك من خلال مجموعة من

المؤشرات والمعايير التي تعمل على تقييم مؤسسات التعليم العالي، وبناء على هذا التقييم تقوم الجامعة بوضع مجموعة من الاقتراحات وتقديمها إلى وزارة التعليم، لوضع السياسة المناسبة للجامعة، وذلك استناداً إلى تقرير التقييم، كذلك عقد دورات تدريبية للعاملين بالجامعة بناء على احتياجاتها، ونشر المجلات والكتب عن كيفية تقييم مؤسسات التعليم العالي بهدف نشر ثقافة التقييم، وتعزيز التعاون الدولي في تقييم مؤسسات التعليم العالي، وذلك بهدف تعزيز جودة العملية التعليمية في تايوان، والمشاركة في شبكة المنظمات الدولية لضمان الجودة المهنية وتعزيز مكانة تايوان دولياً، ومساعدة الجامعات والكليات على إنشاء آليات للتحسن والتطوير الذاتي، وإجراء البحوث والدراسات عن اتجاهات تطوير التعليم العالي، وعقد مؤتمرات أكاديمية دولية بشأن نتائج تقييم مؤسسات التعليم العالي، وقد أنشئ مجلس تقييم واعتماد التعليم العالي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ومؤسسات التعليم العالي بتايوان، وذلك في 26 ديسمبر 2005، ومنذ عام 2006 يقوم مجلس اعتماد التعليم العالي HEEACT بإجراء تقييمات لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، لمساعدة الجامعات على تحقيق أهداف المجتمع<sup>(115)</sup>.

ويحمل مجلس تقييم واعتماد التعليم العالي بتايوان (HEEACT) على عاتقه مهمة أساسية، وهي ضمان جودة وتحسين نوعية التعليم العالي بتايوان، من خلال التقييم المستمر لبرامج البحث العلمي والعمل على تطويرها، وكذلك تعزيز التبادل والتعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي. ويساعدها على معرفة مكانتها، ورسم إستراتيجيات تنميتها، بشكل جيد، ووضع آليات تقييم ذاتي لتحسين جودتها، ولذلك يجب على الجامعات أن تكون قادرة على جمع البيانات وتحليلها، والتخطيط لسياسات التطوير وتنفيذها، والحفاظ على مستويات عالية من الجودة فيما يتعلق بالطلاب والأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، ويهدف التقييم إلى<sup>(116)</sup>:

- أ- مسح بيئة التعليم العالي وتحليلها، وذلك من خلال دفع الجامعات لتحليل نقاط القوة والضعف، وأهم الفرص المتاحة لديها والتحديات التي تواجهها.
- ب- تنفيذ خطة التطوير المؤسسي، وهذا يتطلب من الجامعات رسم خطة للتنمية المؤسسية بناء على التقييم الذاتي لها.
- ج- اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- د- إنشاء جامعات متميزة بالمقاييس العالمية، وذلك من خلال تشجيع الجامعات لتحقيق التميز.
- هـ- تصحيح الأخطاء في عملية التطوير والتنمية.
- و- تقديم التوصيات لصانعي السياسة في مجال التعليم العالي.

وكان لمجلس اعتماد وتقييم التعليم العالي (HEEACT) تأثير إيجابي واضح على مؤسسات التعليم في تايوان، وذلك من خلال الآتي<sup>(117)</sup>:

- تعزيز آليات التقييم الذاتي في الجامعات.
- التخطيط الجيد عن طريق التشخيص الجيد للواقع.
- تعزيز الممارسات الإيجابية في مؤسسات التعليم العالي.
- دعم التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي.

## 2- تصنيف مجلس تقييم واعتماد التعليم العالي للجامعات HEEACT:

الوظيفة الثانية التي يقوم بها مجلس تقييم واعتماد التعليم العالي في تايوان هي تصنيف الجامعات العالمية وترتيبها في قوائم حسب درجة الأداء.

وإذا كان مجلس تقييم واعتماد التعليم العالي يركز في وظيفته الأولى على تقييم مؤسسات التعليم العالي واعتمادها، فإن ذلك يصب مباشرة في عملية تصنيف الجامعات، من خلال الاعتماد، وعمليات التقييم التي تتم، والتي تهدف مباشرة إلى تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي وتطويرها، ويسهم ذلك مباشرة في تحسن سمعة

الجامعات في تايوان، وينعكس أيضًا على تحسين رتبها في التصنيفات العالمية للجامعات.

وإلى جانب دوره في تقييم مؤسسات التعليم العالي واعتمادها، قام مجلس تقويم واعتماد التعليم العالي بوضع تصنيف للجامعات، ويهدف التصنيف إلى تحديد أفضل خمسمائة جامعة في العالم، والتي أبلت بلاءً حسنًا في الأبحاث العلمية، وقدم المجلس برنامجًا للتقييم، يوظف مؤشرات بأوزان مختلفة ومتعددة لتقييم الأداء الجامعي، وتم إجراء تغييرات طفيفة للمؤشرات المستخدمة في التقييم السنوي منذ انطلاق البرنامج عام 2007.

#### معايير ومؤشرات تصنيف HEEACT:

يقوم التصنيف على مجموعة من المعايير والمؤشرات كما هو موضح في الجدول التالي:

#### جدول (6)

#### معايير ومؤشرات تصنيف HEEACT لعام 2009

النتيجة		المؤشر	المعايير
%20	%10	عدد المقالات في الأحد عشر عامًا الماضية 98 - 2008	إنتاجية البحث
	%10	عدد المقالات في العام الحالي 2008	
%30	%10	عدد التتويهاات في الأحد عشر عامًا الماضية 1998 - 2008	تأثير البحث
	%10	عدد التتويهاات في العاميين الماضيين 2007 - .. 2008	
	%10	متوسط عدد التتويهاات في الأحد عشر عامًا الماضية 98 - 2008	
%50	%20	فهرس h للعاميين الماضيين 2007 - 2008	الامتياز البحثي
	%15	عدد الأبحاث المنشورة 1998 - 2008	

	عدد المقالات في الصحف عالية التأثير في العام الحالي 2008	15%
--	---	-----

**Source:** Huang, Mu - Hsuan: A comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities, from a Research Evaluation Perspective, Journal of Library and Information Studies, Vol. 9, No. 1, June 2011, pp. 1-25.

- يشمل التصنيف ستة مجالات أساسية، هي: الزراعة والطب والهندسة وعلوم الحياة، والعلوم، والعلوم الاجتماعية. وأهم ملامح هذا التصنيف فيما يلي (118):
- أ- يؤكد على جودة البحث، فالمؤشرات التي تقيم جودة البحث (تأثير البحث وامتيازته) تمثل 80% من مجمل نتيجة الأداء الجامعي.
- ب- يشمل تصنيف HEEACT ثمانية مؤشرات، وهي: عدد المقالات في الأحد عشر عامًا الماضية، عدد المقالات هذا العام، عدد التتويجات (الاقتباسات) في العامين الماضيين، متوسط عدد التتويجات في الأحد عشر عامًا السابقة، مؤشر H للعامين الماضيين، عدد المقالات التي نوه إليها كثيرًا وعدد المقالات المنشورة في الدوريات العلمية ذات التأثير الكبير خلال هذا العام.
- ج- يحدد تصنيف HEEACT تأثير حجم الجامعات الكبيرة على نتيجة التقييم ويعطي فرصة للجامعات الصغيرة ذات الجودة والتميز البحثي في الظهور وتحسين رتبها.
- د- بالإضافة إلى ذلك، يتأثر عدد المقالات العلمية، غالبًا بحجم الجامعة وهذا يؤدي إلى إضافة ميزات في التصنيف للجامعات الأكبر التي يعمل بها عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

ونظرًا للانحياز المحتمل، يقوم التصنيف HEEACT بمعادلة 40% من المؤشرات (عدد المقالات العلمية في الأحد عشر عامًا الأخيرة، عدد المقالات في العام الحالي، وكذلك عدد التتويجات في الأحد عشر عامًا الأخيرة، وعدد التتويجات

في العامين الأخيرين) بعدد أعضاء هيئة تدريس الكلية، الذين يعملون بنظام الدوام الكلي، لاستخدامهم كمرجع للتصنيف عند إقامة تصنيف كلي، وفي نفس الوقت، فمن بين المؤشرات الثمانية المستخدمة، يوجد مؤشران يمثلان 30% (متوسط عدد التتويجات في الأحد عشر عامًا الأخيرة، ومؤشر H للعامين الماضيين) وللذان ساعدا على تقليل الانحياز في التصنيف لحجم الجامعة، ومحاولة تحييد تأثير الحجم إلى حد ما.

وضعت هذه المعايير والمؤشرات عدة جامعات صغيرة ذات جودة عالية في البحث في دائرة الضوء. فقيمة المؤشرات التي تأثرت بحجم الجامعة وصلت إلى 70%<sup>(119)</sup>.

### مزايا تصنيف HEEACT:

يتسم التصنيف بمجموعة من المزايا من أهمها<sup>(120)</sup>:

- أ- يبين التصنيف القوة النسبية للجامعة ومناطق ضعفها بالمقارنة بالمؤسسات المنافسة.
- ب- يجعل من السهل للمشاهدين أن يقارنوا أو يقابلوا أداء الجامعات التي يتم تقييمها.
- ج- يوضح التصنيف الإنجازات النسبية لكل جامعة في مجالات معينة، وبهذا يساعد الجامعة على تشخيص المشكلات واقتراح الحلول لها.
- د- يفي التصنيف بالحاجة إلى مؤشر موضوعي واضح للأداء الجامعي.
- هـ- وأخيراً، يقدم بيانات كمية مصممة بدقة قائمة على التصنيف، ومعلومات موضوعية لصانعي السياسة، ولا يخلو التصنيف من الجدل، فإن جدارة طريقة التصنيف، وصلاحيته المؤشرات المستخدمة في نظام التصنيف قضيتين كبيرتين مثيرتين للجدل، وتتطلب الجدارة نظاماً للتصنيف لتوليد نتائج منتظمة عند التكرار، وتختص الصلاحية بكيفية تمثيل المؤشرات



لمعايير التقييم بطريقة جيدة، وإن كان قد تم إجراء التقييم بطريقة جيدة أم لا. لقد تعددت الأمور أكثر باستخدام نظم التصنيف الكبرى لمعايير مركبة ومؤشرات متعددة.

### بعض نتائج تصنيف HEEACT:

كغيره من التصنيفات الدولية للجامعات، فقد تبوأَت الجامعات الأمريكية والأوروبية قمة التصنيف، وإن كان تصنيف تايوان قد أدى إلى أن كثيراً من الجامعات الصغيرة ذات الأداء البحثي المتميز قد تحسنت رتبها في التصنيف، نظراً لتوجه التصنيف نحو تحييد تأثير حجم الجامعات الكبيرة على الرتبة، وفيما يلي عرض لأهم نتائج تصنيف تايوان للجامعات<sup>(121)</sup>.

- كان نصيب الولايات المتحدة من بين أفضل مائة جامعة في هذا التصنيف 62 جامعة عام 2007، 60 جامعة عام 2008، 57 جامعة عام 2009، 56 جامعة عام 2010.
  - كان نصيب أوروبا من بين أفضل مائة جامعة في هذا التصنيف 23 جامعة عام 2007، 25 جامعة لعام 2008، 27 جامعة لعام 2009، 28 جامعة لعام 2010.
  - كان نصيب آسيا في أفضل مائة جامعة 7 جامعات لعام 2007، 6 جامعات لأعوام 2008، 2009، 2010.
- وفيما يلي مقارنة بين ثلاثة تصنيفات لأفضل عشرين جامعة على مستوى العالم:

### جدول رقم (7)

أفضل عشرين جامعة في العالم في ثلاثة تصنيفات

University Name	HEEACT	ARWU	QS
-----------------	--------	------	----

UC – San Francisco	15	19	-
University Cambridge	16	5	1
University College London	17	-	4
Yale University	18	11	3
Duke University	19	-	14
University Wisconsin – Madison	20	17	-
CIT	-	6	9
Princeton University	-	7	10
University Chicago	-	9	8
Cornell University	-	12	16
Imperial College London	-	-	7
ETH Zurich	-	-	18
McGill University	-	-	19
Australian National University	-	-	20

**Source:** Huang, Mu-Hsuan: A comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities, from a Research Evaluation Perspective, Journal of Library and Information Studies, Vol. 9, No. 1, June 2011, pp. 1-25.

وفي تصنيف HEEACT لأفضل خمسمائة جامعة لعام 2010، كان نصيب الولايات المتحدة 159 جامعة، وأوروبا 221، وآسيا 74 جامعة.

في تصنيف HEEACT الذي نشر في 2009 حققت جامعات تايوان تحسناً في التصنيف بالمقارنة بالتصنيف السابق. ودخلت سبع جامعات من تايوان في قائمة الخمسمائة جامعة مقارنة بخمس جامعات في العام السابق. وتضم هذه

الجامعات السبع: جامعة تايوان الوطنية وكان ترتيبها 102، جامعة شنغ كونج الوطنية وترتيبها 307، جامعة تشنج هو وترتيبها 347، وجامعة تشياو تونج وترتيبها 456، وجامعة تشانج جونج وترتيبها 479، الجامعة الوطنية المركزية وترتيبها 483، وجامعة يانج منج وترتيبها 493<sup>(122)</sup>.

وفي إصدار HEEACT 2014 تحسنت كثيراً رتب الجامعات التايوانية في التصنيف، فحققت جامعة تايوان الوطنية المنزلة 98 بدلاً من المنزلة 102، وجامعة شيج كونج الوطنية المنزلة 263 بدلاً من المنزلة 307، وجامعة تشنج هو المنزلة 339 بدلاً من 347، وجامعة تشياو تونج المنزلة 407 بدلاً من 456، كما دخلت جامعات جديدة إلى حيز أفضل خمسمائة جامعة.

وبإيجاز شديد، فقد حققت تايوان إنجازات مهمة من أهمها<sup>(123)</sup>:

- 1- في مجال تصنيف الجامعات، احتلت تايوان المرتبة 34 في ترتيب دول العالم، والرابعة على مستوى آسيا، وذلك بفضل السياسة التعليمية الجديدة التي انتهجتها تايوان في مجال التعليم العالي.
- 2- احتلت تايوان المنزلة التاسعة في مجال التنافسية في التعليم العالي والتدريب، وذلك في المنتدى الاقتصادي الدولي 2012.
- 3- صنفت عشر جامعات تايوانية ضمن أفضل خمسمائة جامعة في العالم، وفقاً لتصنيف QS عام 2012.
- 4- صنفت ثماني جامعات تايوانية ضمن أفضل 500 جامعة في العالم، وفقاً لتصنيف ARWU عام 2012.
- 5- دخلت خمسون جامعة تايوانية ضمن التصنيف الدولي للعلوم الاجتماعية، وفقاً لمؤشر العلوم الأساسية ESI في 2012.

خامساً - القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في خبرة تايوان:

تتعدد القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في خبرة تايوان في مجال إصلاح التعليم العالي والجامعي، واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لتحسين التعليم الجامعي وتحسين رتب جامعاتها في التصنيفات العالمية للجامعات، ومن أهم هذه القوى والعوامل الثقافية:

1- **العامل التاريخي:** يظهر دور العامل التاريخي عند الحديث عن ظهور التصنيفات العالمية للجامعات، وتأثيرها القوي على سياسة التعليم العالي والجامعي في تايوان وأهم الإجراءات والمبادرات والمشروعات التي تم إقرارها للبدء في إصلاح التعليم العالي والجامعي، ومراحل تطور هذه الإصلاحات.

2- **العوامل السياسية:** تمثل تأثير العامل السياسي في العديد من الجوانب من أهمها:

أ- الإصلاح السياسي في المجتمع والتحول من دولة شمولية عسكرية إلى دولة ديمقراطية، ومن المركزية الشديدة إلى التوجه نحو تطبيق اللا مركزية، مما مهد الطريق لتبني إصلاح مرحلة التعليم العالي والجامعي.

ب- إلغاء وتعديل الكثير من القوانين المنظمة للتعليم العالي والجامعي، وإصدار تشريعات جديدة تتناسب مع التطلعات والأهداف المجتمعية الطموحة من التعليم العالي والجامعي في تايوان، وإزالة كل العقبات التي يمكن أن تعوق مسيرة الإصلاح.

ج- حظي إصلاح التعليم العالي والجامعي بدعم كبير ومباشر من المسؤولين السياسيين في تايوان، ووضع أسس عملية الإصلاح المتمثلة في الأساس في تبني فلسفة تعليمية جديدة لهذه المرحلة، وكذلك وضع سياسة تعليمية جديدة لمرحلة التعليم العالي والجامعي.

- د- تحويل نظام التعليم العالي والجامعي في تايوان من نظام نخبوي أو قاصر على تعليم النخبة إلى نظام عالمي مفتوح أمام الدارسين من مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة هائلة في حجم التعليم العالي والجامعي في تايوان وفي عدد مؤسساته.
- هـ- دعم توجهه نحو تدويل التعليم العالي والجامعي، والعمل على حصول تايوان على حصة متميزة من الطلاب الدوليين.

### 3- العوامل الاقتصادية: تمثل أهم تأثير العوامل الاقتصادية في الآتي:

- أ- توفير الدعم المالي اللازم للتوسع في مرحلة التعليم العالي والجامعي، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي قد تضاعف مرتين تقريباً في نحو عقدين من الزمان، الأمر الذي يتطلب أموالاً باهظة تحملها الاقتصاد في تايوان.
- ب- توفير الأموال اللازمة لتمويل برامج محددة، مثل برنامج تايوان للوصول بجامعة واحدة على الأقل لتكون ضمن أفضل مائة جامعة في العالم، وكذلك تطوير عشرة مراكز بحثية على الأقل لتصبح من أفضل المراكز على مستوى آسيا، وكذلك البدء في تطوير من 11 - 12 جامعة، وهو البرنامج الذي رصدت له نحو 1.7 مليار دولار أمريكي.
- ج- توفير التمويل اللازم، ودفع رواتب مجزية للأساتذة الدوليين الذين تستقدمهم تايوان من أشهر الجامعات في العالم.
- د- تخفيض المصروفات الدراسية للطلاب الأجانب الدارسين في تايوان مقارنة بغيرها من الدول، وذلك لتشجيع المزيد منهم على الدراسة في تايوان.
- هـ- توفير التمويل اللازم لإنشاء 12 جامعة بحثية في تايوان، الأمر الذي يعزز الإنتاجية البحثية للجامعات في تايوان، ويحسن من رتبها في التصنيفات العالمية للجامعات.

#### 4- العوامل الاجتماعية: ظهر تأثير العوامل الاجتماعية في الآتي:

- أ- ممارسة الضغوط لإصلاح التعليم العالي والجامعي في تايوان، وهي الضغوط التي أسفرت بالفعل عن تبني برنامج قوي لإصلاح هذه المرحلة.
- ب- الضغوط الاجتماعية الكبيرة للتحويل من نظام تعليم عالي وجامعي نخبوي إلى نظام جماهيري عالمي، يقوم على المساواة والعدالة والتسامح.
- ج- إتاحة الفرصة للكثير من أبناء تايوان للدراسة في الخارج، بهدف إعداد مواطنين مؤهلين قادرين على تحمل عبء التنمية ومتطلباتها.
- د- الدعم المستمر من القوى المجتمعية لتفعيل التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من ناحية، والمؤسسات الصناعية والتجارية والإنتاجية بصفة عامة من ناحية أخرى، نظراً لما يعود على المجتمع من فائدة جراء هذا التعاون.
- هـ- كان للضغوط المجتمعية التي مُرست على المسؤولين عن التعليم العالي والجامعي من أجل التأكد من جودة مؤسسات التعليم العالي دور رئيسي في ظهور العديد من المؤسسات المعنية بهذا الأمر، والتي كان آخرها وأشهرها مجلس تقويم واعتماد التعليم العالي.

#### الخطوة الرابعة - التعليم الجامعي المصري والتصنيفات العالمية:

##### أولاً - خلفية عامة:

تمتلك مصر كتلة ضخمة من مؤسسات التعليم العالي والجامعي، وبدأ التعليم العالي في مصر مبكراً منذ تولي محمد علي حكم مصر في مطلع القرن التاسع عشر. واهتم محمد علي كثيراً بإنشاء المدارس العليا لتلبية احتياجات الجيش ودواوين

الحكومة من الموظفين؛ فأنشأ الكثير من المدارس العسكرية بدءاً من عام 1816 فأنشأ مدرسة الطب عام 1827، والطب البيطري 1829، والري 1831، والمهندس خانة والزراعة 1834، والولادة 1837، والألسن 1837، والإدارة 1840. واستمر تطور التعليم العالي في عهد إسماعيل الذي قام بإعادة فتح الكثير من المدارس العليا التي كانت قد أغلقت بعد معاهدة لندن، وإنشاء العديد من المدارس الجديدة، مثل مدرسة الحقوق والإدارة ودار العلوم وتبعها إنشاء مدرسة المعلمين النورمال<sup>(124)</sup>.

وتحت وطأة الاحتلال البريطاني، استطاع المصريون بجهودهم الأهلية إنشاء أول جامعة مصرية عام 1908 والتي تحولت إلى جامعة حكومية عام 1925، ثم أنشئت جامعة فاروق الأول بالإسكندرية عام 1942، وفي أسيوط عام 1949.

وبعد قيام ثورة 1952، ومع الاهتمام الكبير بإتاحة التعليم في كل مراحلها لأبناء الشعب، فقد توالى إنشاء الجامعات في معظم الأقاليم المصرية، خاصة في عقدي الستينيات والسبعينيات والتي يصل عددها في الوقت الحالي أكثر من عشرين جامعة، إلى جانب ما يقارب هذا العدد من الجامعات الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر - وعلى الرغم من التدفق الطلابي الكثيف على الجامعات - إلا أنها لا تزال متأخرة عن كثير من الدول النامية وجميع الدول المتقدمة في هذا المجال، فالشريحة العمرية للشباب (من سن 19 - 23 سنة) لا يلتحق منها بالتعليم العالي سوى نسبة تقل عن 30%<sup>(125)</sup>.

### ثانياً - فلسفة التعليم الجامعي وسياساته:

منذ تبني مصر لفلسفة التعليم العالي منذ نشأته والتوسع فيه بعد ثورة عام 1952، ولا تزال الأطر المفهومية التي تقوم عليها هذه الفلسفة ثابتة تقريباً، وتجمع معظم الدراسات على أنه لم يطرأ تغيير جذري على فلسفة التعليم العالي في مصر،

ومن ثم فإن التوجهات الإصلاحية لهذه المرحلة تمس في الأساس قضايا فرعية أو سطحية، ولا تمس القضايا الأساسية الجوهرية التي يقوم عليها التعليم العالي.

إن العولمة والثورة المعرفية وثورة الاتصالات وشدة التنافس العالمي وغيرها من التحديات، كل ذلك يفرض على الجامعة ضرورة تبني فلسفة جديدة، تمكنها من التجاوب مع هذه المتغيرات والتحديات العالمية، ويجعلها في نفس الوقت أكثر قدرة على التجاوب مع متطلبات مجتمعاتها المحلية، وإن لم تحقق الجامعة ذلك، ستجد نفسها "معرضة للخروج خارج دائرة اهتمام القوى المؤثرة في المجتمع، وهي قوى جديدة يحركها العامل الاقتصادي والثورة المعرفية بالدرجة الأولى، وتحتاج من الجامعة لمنطق مختلف في التعامل معها، حتى يمكنها البقاء والاستمرار كمؤسسة لها هوية محددة"<sup>(126)</sup>.

إن إصلاح التعليم الجامعي والعالي في مصر يجب أن يبدأ أول ما يبدأ بتغيير جذري لفلسفته وسياساته، فالفلسفة القائمة حالياً والتي تؤكد على حق التعليم للجميع، وضمان الفرصة التعليمية بغض النظر عن مستوى جودتها، والتأكيد على الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات، واعتبار التعليم الجامعي والعالي قضية قومية، ولعل ما حققته الجامعات المصرية من نتائج هزيلة في التصنيفات العالمية للجامعات يؤكد على ضرورة تحرير التعليم الجامعي المصري من هذه المركزية القاسية التي تهيمن عليه، وضرورة إجراء إصلاحات تشريعية جذرية تكفل تحرير التعليم الجامعي وضمان استقلاليته.

### ثالثاً - حجم التعليم الجامعي في مصر:

يبلغ عدد الجامعات الحكومية 23 جامعة بعد تحويل فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة، تضم 325 كلية خلال العام 2012 - 2013، و357 كلية خلال العام، زادت في العام نفسه بإنشاء 24 كلية جديدة، تبدأ الدراسة بها في العام 2014 - 2015 ليصبح إجمالي عدد الكليات 381 كلية ومعهد دراسات عليا. ويبلغ عدد



الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية وجامعة الأزهر في العام الدراسي 2012 - 2013 عدد 1.654.455 طالباً وطالبة، يضاف إليهم عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الخاصة في نفس العام والذي بلغ 94.488 طالباً وطالبة<sup>(127)</sup>. فيصل مجموع الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي الحكومي والخاص إلى مليون وثلاثة أرباع المليون، وهو ما يشكل فرصة عظيمة أمام المجتمع المصري لو أحسن إعداد هذه الكتلة البشرية الضخمة واستثمارها أفضل استثمار.

ويشمن التقرير الذي أعده البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية جهود إصلاح التعليم العالي التي قامت بها مصر، إلا أنه يؤكد - في نفس الوقت - على الحاجة الملحة إلى الإصلاحات الهيكلية لتوفير المزيد من المرونة والكفاءة في الحوكمة والإدارة المؤسسية، ولزيادة قدرة نظام التعليم العالي على تقديم التعليم المناسب لقطاع أوسع من الطلاب<sup>(128)</sup>.

#### رابعاً - أهم مشكلات التعليم العالي في مصر:

بكل المقاييس المحلية والإقليمية والعالمية، فإن التعليم الجامعي المصري يعاني من الكثير من المشكلات أو الأزمات التي تحد من إنتاجيته، وتضعف من قدرته على المنافسة الإقليمية والدولية، وتحول دون وصوله إلى المستويات العالمية، ولعل من أبرز الأدلة على ذلك تدني رتب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، الأمر الذي يبرهن على أن التعليم الجامعي والعالي في مصر

في حاجة إلى إصلاح جذري وتطوير جوهري لكل مكون من مكوناته، ومن أهم هذه المشكلات:

### 1- قصور استقلال الجامعات وحريتها الأكاديمية:

قضيتان مرتبطتان أشد الارتباط، ويقصد بالاستقلال أن تصبح الجامعة مسئولة عن نفسها، تضع السياسات والأهداف، وتدير شئونها، وتحدد مرتبات العاملين بها، وتتصرف في ميزانيتها بالطريقة التي تراها، وتجري البحوث العلمية بحرية تامة دون تدخل من الدولة أو من النظام الحاكم في عمل الجامعة.

ولقد أكدت الكثير من الهيئات الدولية على استقلالية الجامعات وحريتها الأكاديمية، وربما كان آخرها إعلان ليما 1988، وإعلان كمبالا 1990، فقد نص إعلان ليما في الفقرة ج على أن الاستقلال "يعني استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها، وبمالياتها وإدارتها، وإقرار سياستها للتعليم والبحث والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة"<sup>(129)</sup>.

وأكد كل من إعلان ليما وإعلان كمبالا أن الحرية الأكاديمية للجامعة تعني "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فردياً وجماعياً في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة"<sup>(130)</sup>.

### 2- مشكلة تمويل التعليم الجامعي:

بلغ إنفاق الدولة على التعليم (دون التعليم الأزهري) عام 2011/ 2012 إلى 53.9 مليار جنيه، مقارنة بنحو 28.1 مليار جنيه عام 2006/ 2007، ويصل حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى 40.3 مليار جنيه، والتعليم الجامعي إلى 13.5 مليار جنيه، أي أن نسبة الإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي تستأثر

74.9% من جملة الإنفاق على التعليم، وتصل نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى 25.1% من إجمالي الإنفاق على التعليم ودون التعليم الأزهري، في العام 2011/2012<sup>(131)</sup>.

### 3- مشكلات تتعلق بالإدارة الجامعية:

يشير واقع إدارة الجامعات المصرية إلى أنها لا تزال تعاني المركزية الشديدة والبيروقراطية، كما أنها تواجه بالعديد من المشكلات التي تحد من فعاليتها، وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها ومن أهم هذه المشكلات:

أ- وجود سلسلة طويلة من المستويات الإدارية، مما أدى إلى استتالة التنظيم الإداري الجامعي، وتتمثل تلك المستويات في المجلس الأعلى للجامعات، ثم رؤساء الجامعات ونوابهم، ثم عمداء الكليات ووكلائهم، ثم رؤساء الأقسام<sup>(132)</sup>.

ب- التداخل في توصيف الوظائف الإدارية في الجامعة خاصة الوظائف القيادية، إلى جانب ضعف المهارات الإدارية لدى هؤلاء القادة.

ج- غلبة الجو البيروقراطي على أولويات الجامعة ووحداتها المختلفة، سواء على مستوى إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم<sup>(133)</sup>.

د- القصور في تطبيق الأساليب التكنولوجية في الإدارة الجامعية وعدم الاهتمام بتطبيق الإدارة الإلكترونية.

هـ- عدم وجود معايير علمية يستند إليها في اختبار القيادات الجامعية، وتكوين هيكل إداري عالي الكفاءة قادر على تحقيق الأهداف الجامعية ويتلافى مخاطر التضخم الإداري<sup>(134)</sup>.

### 4- مشكلات تتعلق بالمناهج وطرق التدريس، ومن أهم مظاهرها:

أ- لقد وصف التعليم العالي في مصر بوجه عام بأنه يستند إلى مناهج ضيقة وجامدة، وموغلّة في القدم في كثير من الأحيان، ومرتبطة بوجهة نظر

وحيدة يقدمها المحاضر، الذي تشكل مذكراته محتوى البرنامج الذي يتخذ أساساً للتقييم<sup>(135)</sup>.

ب- الدور المستقبلي لا يزال محدوداً للغاية في مناهجنا الجامعية، وفي تفكير كثير من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس<sup>(136)</sup>.

ج- ضعف التنوع في التخصصات والبرامج الجامعية، فلا تزال التخصصات التقليدية والمناهج والبرامج التقليدية هي المهيمنة، وأن عمليات التجديد والتطوير في المحتوى الدراسي لا تزال دون المستوى المطلوب.

### 5- تدهور الإنتاجية البحثية للجامعات المصرية:

كما سبقت الإشارة، فإن التعليم العالي يمثل كتلة كبيرة ومتميزة في نظام التعليم المصري، ويوجد في الجامعات المصرية وجامعة الأزهر عدد ضخم من أعضاء هيئة التدريس الذين يمارسون البحث العلمي من ناحية، والتدريس للطلاب من ناحية أخرى، ويسهمون في خدمة البيئة المحلية والمجتمع. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، فإن مصر لديها نحو 83.168 من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونيهم وبيانهم كالآتي:

### جدول رقم (8)

بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية (مع الأزهر)

13256	أساتذة
10701	أساتذة مساعدون
21578	مدرسون
17333	مدرسون مساعدون
20300	معيدون
83.168	الجملة

المصدر: جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام 2015، ص134.

ويصل معدل الباحثين في مصر إلى 617 باحث لكل مليون من السكان، وهي نسبة دون المستوى العالمي بكثير والذي يصل إلى ألف باحث لكل مليون من السكان، إلا أنه مقارنة بالدول العربية والنامية يعتبر معدلاً جيداً خاصة إذا أحسن استغلاله، وأُتيحت الظروف لهذه الأعداد لتعمل بكفاءة عالية، إذ يمكن تقليص الفجوة العددية من خلال رفع الكفاءة وتعزيز الإنتاجية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لتعزيز قدرات مصر في مجال البحث العلمي، إلا أنه توجد العديد من المؤشرات تدل على تدني الإنتاجية البحثية للجامعات المصرية، ومن أهمها ما يلي<sup>(137)</sup>:

- احتلت مصر المرتبة 113 من بين 142 دولة في قيمة مؤشر مراكز البحث العلمي خلال العام 2010 - 2011.
- تدني نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر قياساً إلى الناتج المحلي، حيث بلغت في العام 2009 - 2010 إلى 26%.
- استحوذ قطاع العلوم الاجتماعية على نحو 49% من جملة الطلاب المقيدين بالتعليم العالي في مقابل نحو 10% للعلوم والهندسة، ونحو 7% للعلوم الطبية.
- عدد البحوث التي نشرها الباحثون المصريون في المجلات المصرية والأجنبية 8.5 ألف بحث خلال عام 2007، منها 4.8 ألف بحث تم نشرها في مجلات أجنبية.
- تراجعت مصر إلى المركز 128 من بين 142 دولة من حيث درجة التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال في مجالات البحث والتطوير عام 2010/2011<sup>(138)</sup>.

كل هذه المشكلات وغيرها أضعفت القدرة التنافسية للتعليم الجامعي المصري، وجعلت قدرته على تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية ضعيفة. الأمر الذي يتطلب تحركاً شعبياً ورسمياً لتدارك الأمر.

### خامساً - بعض الجهود التي بذلت لتطور التعليم الجامعي والأداء الأكاديمي:

بدأت جهود إصلاح مرحلة التعليم العالي والجامعي في مصر منذ منتصف الثمانينيات، واستمرت هذه الجهود نحو عقدين من الزمن تقريباً، وكان من أهمها:

#### 1- التوجه لتطبيق معايير الجودة والاعتماد:

لقد أدركت الدول العربية - ومن بينها مصر - خطورة تخلف نظم التعليم العربية، وتدني مستويات الجودة بها، ومن ثم فقد أوصى المؤتمر الإقليمي للتعليم العالي الذي عُقد في بيروت عام 1998 "بأن تقوم كل الدول العربية بتأسيس آليات لضمان جودة البرامج والتدريس والنتائج، وأن يتم تطوير نظم ومعايير تأكيد الجودة بما يساير الاتجاهات العالمية، مع العمل على التنوع بما يتمشى بظروف كل دولة، كما ناشد مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن التعليم العالي 2002، الدول الأعضاء بتأسيس آليات قومية لضمان الجودة والاعتماد تحت مظلة اتحاد الجامعات العربية<sup>(139)</sup>.

وفي مصر، فقد تشكلت منذ عام 1986 لجنة الهياكل الجامعية والتي أوصت بضرورة وجود جهاز لتقييم مستوى الجامعات والكليات والأقسام العلمية، ثم تشكلت لجنة تطوير الأداء الجامعي في مايو 1989، ثم تشكلت اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي عام 1998 بهدف الإشراف على متابعة تنفيذ مشروع تطوير التعليم الجامعي والعالي خلال مراحلها المختلفة، ووفقاً للبرنامج المحدد في هذا الشأن<sup>(140)</sup>.

#### 2- مشروعات تطوير التعليم العالي:

لقد بذلت الدولة العديد من الجهود لتطوير التعليم الجامعي حيث "أسست وزارة التعليم العالي في مصر لجنة قومية لإصلاح التعليم العالي عام 1997م تسلط الضوء على التحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر وتضع إستراتيجيات تعليمية للتعامل معها، الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر قومي عام 2000 يهدف إلى تبني برنامج إصلاح طويل المدى مدته سبعة عشر عاماً<sup>(141)</sup>، وصدر عن المؤتمر 25 مشروعاً تشمل جميع محاور التطوير، وذلك حتى عام 2017م، تنفذ على ثلاث مراحل: خطة قصيرة الأجل من 2000 إلى 2002، خطة متوسطة الأجل من 2000 إلى 2007، خطة طويلة الأجل من 2000 إلى 2017م، وقامت "وزارة التعليم العالي بتجميع 12 مشروعاً من 25 مشروعاً إلى 6 مكونات، وتم إعطاؤهم الأولوية ليمولوا من خلال اتفاقية القرض الموقعة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي رقم 4658، أبريل 2002 بمبلغ 50 مليون دولار تنتهي في 2007/12/31 مع إسهام الحكومة المصرية بمبلغ يعادل 10 مليون دولار تم مد تنفيذها إلى نهاية 2008، وقد تحددت المجالات ذات الأولوية في إطار هدف إستراتيجي للمرحلة الأولى يتمثل في رفع القدرات الأكاديمية والمؤسسية فيما يتعلق بالجودة والكفاءة والملاءمة"<sup>(142)</sup>.

وكانت هذه المشروعات على النحو التالي<sup>(143)</sup>:

- ◆ مشروع تطوير كليات التربية FOEP.
- ◆ مشروع توكيد الجودة والاعتماد QAAP.
- ◆ مشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية ETCP.
- ◆ مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTP.
- ◆ مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP.
- ◆ مشروع صندوق تطوير التعليم العالي HEEPF.

"ويُعد ظهور مشروعات تطوير التعليم العالي في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحدث الأهم في مجال التعليم العالي في جمهورية مصر العربية في هذه الحقبة الزمنية، وذلك نظراً لتعدد مجالات هذه المشروعات وتنوعها من جهة، وتوفيرها مصدر مهم من مصادر التمويل اللازمة لإحداث عملية التطوير في هذا المستوى من التعليم من جهة ثانية، وتغطيتها لجميع الجامعات تقريباً، وما ترتب على ذلك من استحداث وحدات إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي فيها من جهة ثالثة".

### 3- إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد 2006:

ومع السعي الدائم، وبذل الجهود تجاه تحقيق جودة التعليم العالي والجامعي في مصر، فقد اتخذت خطوة مهمة للغاية في هذا الاتجاه، وتمثلت في صدور القرار الجمهوري رقم 82 لسنة 2006 بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وتهدف الهيئة إلى<sup>(144)</sup>:

- \* نشر الوعي بثقافة الجودة.
- \* بناء منظومة متكاملة من المعايير وآليات قياس الأداء استرشاداً بالمعايير الدولية.
- \* دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي.
- \* تأكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في مخرجات العملية التعليمية.

### 4- إنشاء وحدات لضمان الجودة في الجامعات:

وحدث تطور آخر يستهدف نقل الفكرة إلى المؤسسات، وذلك من خلال إنشاء وحدات لتقويم الأداء الجامعي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات المصرية، حيث تم إنشاء هذه الوحدات في جميع الجامعات المصرية بموافقة المجلس الأعلى للجامعات لكي تصبح ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة، وتم تعيين



مديرين لها من قبل رؤساء الجامعات، ويتم اجتماع دوري بين هذه الوحدات بهدف التنسيق لتنمية فكر وضمان الجودة، وتقوم هذه الوحدات بعمل ورش عمل متعددة لنشر ثقافة وضمان الجودة بهدف الوصول إلى درجة الاعتماد<sup>(145)</sup>.

#### 5- إنشاء صيغ جامعية جديدة:

وفي مصر، تم استحداث ثلاث جامعات بحثية تابعة للقطاع الخاص، والمفترض أنها جامعات غير هادفة للربح، وهي جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة النيل، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، وتهدف الجامعات الثلاثة إلى تحقيق طفرة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي في مصر، والإسهام الجاد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتأسست جامعة النيل كأول جامعة بحثية في مصر عام 2006، وتضم تخصصات إدارة الأعمال، هندسة الحاسبات، هندسة الإلكترونيات، هندسة الإنشاءات، وعلوم تكنولوجيا النانو، والبنوك والتمويل، أما الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، فقد تأسست في مايو 2009 كجامعة حكومية مصرية ذات شراكة يابانية أساسها البحث العلمي والتعليم المتنوع، ومقرها مدينة برج العرب بالإسكندرية وتضم عدة تخصصات هي: علم الحاسب، والهندسة الصناعية، والهندسة الكيماوية، وهندسة علوم المواد، والأعمال الدولية، وإدارة النظم<sup>(146)</sup>.

ثم أنشئت مدينة زويل والتي تضم جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا عام 2012، وتضم تخصصات علوم وهندسة النانو، العلوم الطبيعية الحيوية، هندسة الطاقة، هندسة البيئة، هندسة الفضاء والاتصالات، وفيزياء الأرض والكون.

#### 6- التعاون الدولي في مجال البحث والتكنولوجيا:

يتم التعاون الدولي بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا في مصر والمجتمع الدولي بآليات وأساليب متعددة منها<sup>(147)</sup>:

- التعاون العلمي والتكنولوجي من خلال برامج المنح الدراسية للحصول على الدكتوراه والماجستير، ومن خلال برامج التدريب.
  - اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي، من خلال المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.
  - التعاون العلمي والتكنولوجي من خلال المؤتمرات الدولية.
  - الاستفادة من العلماء المصريين بالخارج.
- وتأخذ صورة التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا عدة صور من أهمها<sup>(148)</sup>:

### 1- التعاون بين الجامعات المصرية والهيئات العلمية الأجنبية، ومن أهمها:

- أ- بعثات السلام الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- ب- مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية.

### 2- التعاون بين وزارة البحث العلمي والعالم الخارجي، ومن أهمها:

- أ- اتفاقية العلوم التطبيقية والتكنولوجية بين أكاديمية البحث العلمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- ب- اتفاقية العلم والتكنولوجيا من أجل التكنولوجيا والتنمية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- ج- مشروع التعاون بين الأكاديمية والمؤسسة القومية الأمريكية للعلوم.
- د- التعاون العلمي بين أكاديمية البحث العلمي وألمانيا وفرنسا.
- هـ- التعاون بين أكاديمية البحث العلمي ودول أخرى.

سادساً - ترتيب الجامعات المصرية في بعض التصنيفات العالمية للجامعات:

على الرغم من المكانة العظيمة التي يحظى بها التعليم الجامعي داخل المجتمع المصري، وعلى الرغم من تاريخه الطويل الذي يقارب المئة عام، وعلى الرغم كذلك من أن التعليم الجامعي في مصر يمثل كتلة لا يستهان بها، ومع ذلك لم تحقق أية جامعة مصرية ترتيباً متميزاً داخل أي من التصنيفات العالمية للجامعات.

لقد كان أول اختراق لجامعة مصرية للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWA) تصنيف جامعة شنغهاي، في عام 2007 حيث جاءت ضمن الفئة الأخيرة من التصنيف في الفئة من 401 - 500، وحققت نفس المرتبة في العام التالي مباشرة، ثم خرجت من التصنيف مدة ثلاثة أعوام متتالية، ثم عادت إلى نفس الرتبة التي حققتها من قبل بدءاً من عام 2011، واستمرت كذلك حتى عام 2014، ولم تدخل أي جامعة مصرية أخرى حيزَ أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم حتى هذه اللحظة.

وفي تصنيف كيو إس QS فإن القائمة المهمة للتصنيف هي التي تتضمن أفضل أربعمائة جامعة على مستوى العالم، وما بعد ذلك يصبح أقل أهمية بكثير، ودخلت جامعة القاهرة التصنيف لأول مرة عام 2008 داخل الفئة من 401 - 500 وكذلك عامي 2009، 2010، وفي عام 2011 تراجع تصنيفها إلى الفئة 500 - 550، وجاءت بعض الجامعات المصرية الأخرى في ترتيب متأخر، حيث جاء ترتيب جامعة عين شمس في الفئة من 601 - 650 أعوام 2011، 2012، وجاءت جامعة الإسكندرية في نفس المستوى.

ويقلل الشخبي من أهمية التصنيفات العالمية للجامعات بصفة عامة، ويرى أنها موجة سياسية تُشغل بها اهتمامات حكومات وجامعات الدول النامية، وتشتت جهودها، وتستنزف أموالها، ويتساءل أي هذه التقارير أكثر موضوعية؟ وأي هذه التقارير يمكن أن تتبعه جامعاتنا، ويذهب إلى أبعد من ذلك، فيرى أن هذه التصنيفات تمثل نوعاً من التدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر في السياسة التعليمية للدول النامية، ليصبح

نظامها التعليمي كتاباً مفتوحاً للدول المتقدمة، هذا بالإضافة إلى كونه وسيلة لتدخل الدول المتقدمة في الشؤون الداخلية للدول النامية، ومعرفة كل صغيرة وكبيرة ليس فقط عن نظامها التعليمي، ولكن كذلك عن نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية<sup>(149)</sup>.

### سابعاً - العوامل والقوى الثقافية المؤثرة في خبرة مصر:

تتعدد القوى والعوامل الثقافية التي تؤثر في خبرة مصر في مجال تطوير مؤسسات التعليم العالي والجامعي من أجل تحسين رتبها في التصنيفات العالمية للجامعات، ومن أهم هذه العوامل:

#### 1- العامل التاريخي، يتضح تأثير العامل التاريخي من خلال:

أ- التعرف على تاريخ الظاهرة، تاريخ التعليم العالي والجامعي، والتطورات التي مر بها.

ب- التعرف على بداية تأثير التصنيفات العالمية في التعليم العالي والجامعي.

#### 2- العوامل السياسية، يتضح تأثير العوامل السياسية في الآتي:

أ- إصدار مجموعة من القرارات والقوانين بشأن إصلاح التعليم العالي والجامعي في مصر.

أ- تشكيل العديد من اللجان والهيئات مثل لجنة الهياكل الجامعية 1986، ولجنة تطوير الأداء الجامعي عام 1989، واللجنة القومية لإصلاح التعليم العالي عام 1997، لتضع هذه اللجان أسس عملية إصلاح التعليم العالي والجامعي في مصر.

ب- عقد مؤتمر قومي لإصلاح التعليم العالي والجامعي عام 2000، بهدف تبني برنامج إصلاحي طويل المدى مدته سبعة عشر عاماً.

ج- الموافقة على البدء بتنفيذ ستة مشروعات من المشروعات المقترحة لإصلاح التعليم العالي.

د- صدور القرار الجمهوري رقم 82 لسنة 2006 بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

هـ- إنشاء وحدات لضمان الجودة في الجامعات المصرية بموافقة المجلس الأعلى للجامعات، وتصبح ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة.

و- دعم التوجه الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، وتفعيل الكثير من برامج الشراكة بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية.

3- العوامل الاقتصادية، اتضح تأثير العوامل الاقتصادية في الجوانب الآتية:

أ- زيادة ميزانية التعليم الجامعي إلى ما يقرب من الضعف، وإن كانت لا تزال دون المستهدف.

ب- توفير التمويل اللازم لمشروعات التطوير التي بُدئ في تطبيقها بعد مؤتمر تطوير التعليم العالي عام 2000.

ج- زيادة المخصصات المالية في مجال البحث العلمي والتطوير.

4- العوامل الاجتماعية، يتضح تأثير العوامل الاجتماعية فيما يلي:

أ- ممارسة الضغوط الاجتماعية مع المسؤولين عن التعليم العالي والجامعي للارتقاء بجودة التعليم العالي خاصة بعد ظهور الجامعات الخاصة كمنافس قوي للتعليم الجامعي الحكومي.

ب- أحدثت نتائج التصنيفات العالمية للجامعات صدمة كبيرة في الوسط الاجتماعي في مصر، عندما لم تظهر أي جامعة مصرية داخل أفضل خمسمائة جامعة في العالم، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الضغط الشعبي تجاه إصلاح التعليم العالي والجامعي.

الخطوة الخامسة - الدراسة التحليلية المقارنة:

يقوم الباحث في هذه الخطوة بتحليل مقارن لخبرتي كل من تايوان وجمهورية مصر العربية، ومحاولة تفسير القضايا التي طرحت في ضوء بعض المفاهيم العلمية.

### 1- التوجه نحو إصلاح التعليم العالي والجامعي:

تتشابه كل من مصر وتايوان في الفترة التي بدأت فيها الإصلاح، وإن اختلفتا كثيراً في تحقق هذه الإصلاحات.

ويمكن تفسير التشابه بين الدولتين في ضوء مفهوم الجودة Quality التي عرفها قاموس أكسفورد بأنها "الامتياز في الشيء أو هي درجة أو مستوى الامتياز العام في الشيء"<sup>(150)</sup>، والجودة عملية ممتدة لا تنتهي A never ending process، وتشمل كل مكون وكل فرد في المؤسسة؛ إذ تهدف لإدخالهم في منظومة تحسين الجودة المستمرة، وتركز على تلافي حدوث الأخطاء، والتأكد من أن الأعمال قد أُديت بالصورة الصحيحة، ومن أول مرة، لضمان جودة المنتج والارتقاء به بشكل مستمر<sup>(151)</sup>.

والجودة تعني مدى تلبية وتحقيق المؤسسة لأهدافها، وينظر إليها البعض من خلال القيمة المضافة التي تتحقق لمنتج المؤسسة التي تطبق الجودة الشاملة، وكذلك تتسم المؤسسة بالجودة حينما تكون قادرة على تلبية توقعات الآخرين وتحقيق رضا العملاء<sup>(152)</sup>.

ويعني ضمان الجودة كل الإجراءات التي تتخذها مؤسسة ما، من أجل التحكم في درجة جودة المنتج ليقابل متطلبات السوق والمجتمع، على أن تضع في الاعتبار أن تحقق هذا المستوى من الجودة بأقل جهد، وبأقل تكلفة، وفي أقصر وقت، فهذه في حد ذاتها من أهم مؤشرات تحقق الجودة داخل المؤسسة.

وأثر مفهوم الجودة الشاملة على توجه تايوان القوي نحو إصلاح التعليم العالي والجامعي، فنمط التعليم العالي الذي كان قائماً كان يتسم بالتقليدية والجمود، ولم يعد يتناسب مع متطلبات المجتمع المحلي ناهيك عن متطلبات المجتمع العالمي، الذي يركز على تحقق الجودة الشاملة.

ومن ثم أدركت تايوان أنها لا يمكن أن تحقق مستوى عالمي متميز، ولا يمكن لها أن تنافس في المنتديات الدولية والإقليمية إلا من خلال تبني مفهوم الجودة الشاملة، والدخول في عملية إصلاح جذري لمرحلة التعليم العالي والجامعي لتحقيق هذه الغاية.

لقد بدأت تايوان من أجل تحقيق جودة التعليم العالي والجامعي في عمليات إصلاح شاملة وجذرية لكل مكونات وعناصر التعليم العالي والجامعي، إن تايوان كانت تنظر إلى نفسها دائماً على أنها قزم من حيث الجغرافيا والسكان، خاصة إذا قيست بالكثير من جيرانها مثل الهند والصين واليابان، ورأت تايوان في إصلاح التعليم العالي والجامعي وسيلة لإثبات الذات، ووسيلة للتميز في بعض المجالات العلمية على الأقل، ومن ثم فإن تايوان لم تنظر إلى الإصلاحات على أنها مجرد إصلاحات لمرحلة تعليمية، بقدر ما كانت تنظر إليها على أنها وسيلة من وسائل تحقيق طموحات تايوان سواء على مستوى آسيا أو على مستوى العالم كله، وفي نفس الوقت فإن التعليم بصورته التقليدية الجامدة لن يكون فاعلاً في تحقيق هذه الغاية، ومن ثم فهي في حاجة ماسة إلى تبني مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم لتكون أساساً تبني عليه عملية إصلاح التعليم العالي والجامعي هناك.

وفي مصر، كانت هناك قناعة لدى المسؤولين، ولدى الطبقة المثقفة بأن التعليم العالي والجامعي في حاجة إلى إصلاح جوهري، وأنه أصبح يتسم بالتقليدية والجمود، ولم يعد قادراً على أن يحقق الريادة للمجتمع المصري، وأن التعليم لا بد أن

يؤسس على مفاهيم الجودة الشاملة، فالقضية اليوم ليست في توافر الفرصة التعليمية، وإنما في جودة هذه الفرصة ونوعيتها.

إن التعليم بصورته التقليدية غير قادر على أن يقود قاطرة التقدم في مصر، إن مصر في حاجة إلى تعليم جامعي نوعي، لتتحقق فيه معايير الجودة الشاملة بمعاييرها العالمية، إن منتج التعليم التقليدي لم يعد مناسباً، بل ربما أصبح أحد معوقات التنمية والتقدم، ومن ثم كان الهدف الأساسي من الإصلاح التعليمي لمرحلة التعليم العالي هو العمل على تحقق الجودة الشاملة في كل عناصر ومكونات التعليم من أجل ضمان منتج نوعي متميز.

وفي تايوان، لقد دعم تبني مفهوم الجودة الشاملة بقوة عمليات إصلاح التعليم العالي والجامعي، ومن ثم بدأت تايوان تتخذ - على أرض الواقع - الكثير من الإجراءات التي تكفل تحقق هذا المفهوم، فبدأت الإصلاحات التشريعية بتغيير القوانين، وسنّ تشريعات جديدة داعمة لعمليات الإصلاح، وبدأ التحول الجاد من النظام المركزي إلى نظام لا مركزي مرن، وتم وضع الكثير من الخطط والمشروعات الطموحة في سبيل تحقيق الإصلاحات.

وفي مصر، ومن منطلق التوجه لتطبيق مفهوم الجودة الشاملة كأساس لإصلاح التعليم العالي والجامعي، كانت البداية جيدة ومشجعة، فتم تشكيل العديد من الهياكل واللجان، وعقد المؤتمرات، وتمت الموافقة على العديد من المشروعات لتطوير التعليم العالي والجامعي، وحظيت هذه الخطوات بدعم كبير من مختلف المستويات الاجتماعية، إلا أن هذا التوجه الإصلاحية القوي في بدايته، لم يترجم في الواقع إلى برامج وخطط وسياسات، كما أنه لم يتوجه إلى معالجة الكثير من مشكلات التعليم العالي الأساسية التي كان ينبغي أن يبدأ الإصلاح منها، فلم يحدث إصلاح تشريعي جذري للقوانين والتشريعات القائمة، ولم يتم تحديد البرامج والخطط، ولم يتم التحرك نحو تطبيق اللا مركزية بصورة جادة حقيقية، وهذه هي القضايا الحيوية الأساسية التي يجب أن ينطلق التعليم العالي منها



نحو تحقيق الإصلاح الشامل لمرحلة التعليم العالي، وتحقيق مفهوم الجودة الشاملة في كل عناصره ومكوناته.

## 2- تطوير فلسفة التعليم العالي وسياساته:

هناك اختلاف كبير بين كل من تايوان ومصر في تبني تطوير فلسفة التعليم العالي وسياساته، ويمكن تفسير ذلك في ضوء التخطيط الإستراتيجي في كلتا الدولتين، والتخطيط الإستراتيجي في جوهره هو عملية تحديد الأهداف والخطة والسياسات المناسبة لظروف البيئة التي تعمل في ظلها المؤسسة التعليمية، وهي تتضمن عملية تحديد وتقييم البدائل المتوفرة للمؤسسة في إطار تحقيق أهدافها، واختيار البديل الإستراتيجي الأفضل لتطويرها<sup>(153)</sup>.

ويتسم التخطيط الإستراتيجي في كونه تخطيطاً بعيد المدى، يهيئ الظروف المناسبة لدراسة وتحليل نقاط القوة والضعف في المؤسسة، إلى جانب مرونته وإمكانية التغيير المستمر، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقع المجتمعي ويعمل على تحسينه، ويقوم على دراسة كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمؤسسة وضرورة تحقيق التكامل بينهما.

من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي هو وجود فلسفة تعليمية واضحة يتم ترجمتها إلى سياسة تعليمية محددة، ويتم ترجمة السياسة إلى خطة إستراتيجية تضمن تحقيق الأهداف بالصورة المثلى.

**في تايوان:** إن الإصلاح التعليمي لمرحلة التعليم العالي والجامعي في تايوان كان إصلاحاً مبنياً على أسس علمية سليمة، وكان مخططاً له تخطيطاً جيداً، فالمنطلق الأساسي الذي يبدأ منه الإصلاح التعليمي هو بناء فلسفة تعليمية توضح الأطر الفكرية والمنطلقات التي ينطلق منها الإصلاح التعليمي، هل هي فلسفة تركز على الكم أم تركز على الكيف، أم تركز على الكيف في آن واحد، هل

هي فلسفة تركز على تحقيق الجودة والتميز بمعايير محلية أو إقليمية أو عالمية، هل هو تعليم يركز على الشأن المحلي وقضايا المجتمع فقط، أم أنه إلى جانب ذلك تعليم يركز على البعد العالمي، ويعمل على تحقيق المعايير العالمية في مرحلة التعليم العالي والجامعي، كل هذه القضايا كانت ماثلة في أذهان المخططين للإصلاح التعليمي في تايوان.

لقد بدأ الإصلاح في تايوان بوضع فلسفة تعليمية جديدة تركز على التوسع في مرحلة التعليم العالي ليصبح متاحاً أمام الدارسين من تايوان وخارجها، والتركيز على الكيف وجودة الفرصة التعليمية، إلى جانب زيادة التوجه العالمي في هذه المرحلة، وخلاصة القول أصبحت فلسفة التعليم العالي والجامعي في تايوان فلسفة جديدة، تتضمن أسس الإصلاح وتوجهه، وتحدد بدقة توجهات الخطط الإستراتيجية، وتتناسب مع طبيعة المرحلة، وتلبي طموحات المجتمع من التعليم العالي والجامعي، كما أن سياسات التعليم العالي قد ترجمت هذه الفلسفة إلى إجراءات وإستراتيجيات وخطط، وظهر ذلك جلياً في المسارات والبرامج الدراسية... إلخ.

**وفي مصر:** وعلى الرغم من وجود جهود إصلاحية واضحة سواء نتيجة لضغوط داخلية أو خارجية، وعلى الرغم من إصدار الكثير من التشريعات بشأن إنشاء جامعات خاصة وجامعات أجنبية في مصر، إلا أن فلسفة التعليم العالي والجامعي لا تزال في مجملها فلسفة تقليدية جامدة تركز على القدرة الاستيعابية، وتوفير الفرصة التعليمية أكثر من تركيزها على نوعيتها وجودتها، ولم تستطع فلسفة التعليم العالي والجامعي في مصر أن تتعتق من هذه القيود التي تكبلها على الانطلاق نحو آفاق تعليمية رحبة، فلم تستطع التخلص من مركزية الإدارة، ولا من تدخل الدولة في شئون الجامعات، مما أضعف استقلاليتها وأثر تأثيراً سلبياً على حريتها الأكاديمية.

ونظراً لعدم تطوير فلسفة التعليم العالي والجامعي في مصر، والتي تكون الأساس لوضع السياسات والخطط الإستراتيجية بعيدة المدى، فإن جهود الإصلاح سرعان ما تتعثر، وربما تتوقف تماماً، وهذا هو أقرب ما يكون لما يحدث في الواقع، فمنذ إقرار مشروعات تطوير التعليم العالي عام 2000 لم تُتخذ خطوات أخرى في طريق الإصلاح، الذي يجب أن يكون متتابعاً ومستمرّاً.

### 3- حجم التعليم الجامعي والتوسع فيه:

هناك اختلاف كبير بين كل من تايوان ومصر فيما يتعلق بحجم التعليم العالي والجامعي، وإمكانية التوسع فيه، خاصة إذا تم قياس حجم التعليم العالي في كلتا الدولتين بحجم السكان فيهما، فيبلغ مجمل المنتظمين في التعليم العالي والجامعي في تايوان 1.3 مليون طالب، وفي مصر نحو 1.7 مليون طالب، علماً بأن عدد السكان في مصر يزيد عن تايوان بنحو أربع مرات، مما يجعل من حجم التعليم في مصر يتضاءل أمام نظيره في تايوان. كما أن تايوان قد توسعت في عدد الجامعات والمؤسسات الجامعية، حتى وصل عددها إلى 163 جامعة ومؤسسة تعليم عالٍ، على حين أن عدد الجامعات في مصر لم يتزايد منذ فترة طويلة.

ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم التنوع، والمقصود بالتنوع "التعدد في التخصصات"، والتنوع في المجالات، ليتيح فرص اختيار أكبر أمام الطلاب وفقاً لقدراتهم وميولهم واهتماماتهم، ويتسم بالمرونة وسهولة التكيف مع المستجدات والمتغيرات العالمية والمجتمعية والمهنية<sup>(154)</sup>.

وفي تايوان يتنوع التعليم العالي والجامعي تنوعاً كبيراً، فهناك الجامعات في صورتها العادية، والجامعات التكنولوجية، والجامعات البحثية، وتتعدد البرامج والمسارات، فهناك البرامج التي تدرس باللغة القومية، وهناك البرامج التي تدرس باللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية، لقد أتاح تغيير فلسفة التعليم الجامعي في تايوان لتصبح فلسفة قائمة على الجودة، وتدعم التنوع والمرونة إلى تنوع التعليم الجامعي

والعالي تنوعاً شديداً، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد الطلاب الدارسين به عدة مرات، فالتعليم قادر على تلبية كل المتطلبات والرغبات، الأمر الذي جعل نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ ترتفع إلى 65% من مجمل السكان.

وفي مصر، وعلى الرغم من أن التعليم العالي والجامعي يمثل كتلة ضخمة، إلا أن درجة التنوع فيه ضعيفة، وهو في مجمله تعليم تقليدي، في فلسفته، وسياساته، وإدارته، وتمويله، وطرق التعليم فيه، الأمر الذي أثر على جودته، كما تراجعت منزلة التعليم العالي والجامعي في مصر على المستوى الإقليمي لصالح نظم تعليم عالٍ أخرى في المنطقة، وربما كان الهدف من وراء ذلك هو ممارسة الضغوط غير المباشرة على كثير من الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي والجامعي الخاص بدلاً من الحكومي.

#### 4- التركيز في عملية الإصلاح على بعض الجامعات:

هناك اختلاف جوهري بين الدولتين في هذا المجال:

ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين الدولتين في هذه القضية في ضوء مفهوم تمويل التعليم، والذي يعني التكلفة الفعلية للتعليم، إن مصطلح تكلفة التعليم يترادف عادة بدرجة واضحة مع نفقاته، وتجدر الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين تكلفة التعليم وتمويله، فمن خلال تحديد تكلفة التعليم تركز الجهود على البحث عن مصادر لتمويل هذه التكلفة، وهي الدولة بمفردها، أم الدولة وأولياء الأمور وأصحاب الشركات التي تستفيد من العمالة المتعلمة أم مصادر أخرى، وكيف يكون التوازن بين الموارد العامة والخاصة في التعليم في حالة الاعتماد عليهما معاً<sup>(155)</sup>.

ويشير مفهوم التمويل إلى كل الأموال التي ترصد للإنفاق على العملية التعليمية في أي مرحلة من مراحلها، سواء كانت هذه المخصصات المالية من قبل الحكومة أو من رجال الأعمال أو الهبات والتبرعات من عامة الشعب، وكلما كانت المخصصات المالية الحكومية مرتفعة، فإن ذلك يعكس وعي المسؤولين بأهمية

العملية التعليمية، وأهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة، وأيضاً عندما تكون المخصصات المالية التي تأتي من قبل الشعب مرتفعة، فإن ذلك يعكس أيضاً مدى الوعي المجتمعي بأهمية التعليم وقيمه.

**ففي تايوان:** كان من أهم ملامح خطة الإصلاح في تايوان التركيز على مجموعة محدودة من الجامعات، ثم التركيز على جامعة واحدة بصورة أكبر حتى تتمكن من اللحاق بجامعات النخبة في التصنيفات العالمية للجامعات، ولم تكن تايوان منفردة في هذا الإجراء، فقد طبقت دول كثيرة نفس الآلية من أجل الإسراع في عملية الإصلاح بالتركيز المكثف على عدد محدود من الجامعات، وهو ما حدث في الصين، وكوريا، واليابان، وألمانيا وغيرها من الدول، والتركيز الشديد على عدد محدود من الجامعات يحتاج عادة إلى تمويل إضافي مكثف، وهو ما تم توفيره بالفعل، وسبق الإشارة إلى أن تايوان قد خصصت لهذا البرنامج نحو 1.7 مليار دولار أمريكي.

**وفي مصر،** لم يؤثر ظهور التصنيفات العالمية للجامعات كثيراً على السياسة التعليمية للتعليم العالي والجامعي، ولم تُرصد أي محاولات لاختيار بعض الجامعات المصرية المتميزة، واعتبار تطويرها مشروعاً قومياً يمكن لمصر من خلاله أن تحسن رتب بعض جامعاتها في التصنيفات العالمية للجامعات، ويستطيع الباحث أن يؤكد أنه منذ ظهور التصنيفات العالمية للجامعات بدءاً من عام 2003، لم تُرصد أي محاولة من محاولات التطوير إلا إنشاء الهيئة القومية للجودة والاعتماد في عام 2006.

وربما كان عدم توفر التمويل اللازم وراء إحجام مصر عن التركيز المكثف لتطوير عدد محدود من جامعاتها لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وتحقيق رتب متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات.

##### 5- استحداث صيغ جامعية جديدة:

تتشابه كل من تايوان ومصر في أن كليهما استحدثتا صيغاً جامعية جديدة، وإن كانت تايوان قد سبقت مصر في نشأة هذه الجامعات وفي عددها.

ويمكن تفسير هذا التشابه بين الدولتين في هذا المجال في ضوء مفهوم الإنتاجية البحثية، وتعرف الإنتاجية البحثية بأنها إجمالي الأوراق البحثية التي تنتجها مؤسسة ما ونوعيتها<sup>(156)</sup>.

لقد أصبح عدد الأوراق البحثية إلى جانب مستوى الجودة أو جودة البحث على درجة كبيرة من الأهمية، وحدث تركيز كبير على البحث مع اعتباره أهم وظيفة يجب أن تضطلع بها الجامعات ومراكز البحوث المختلفة، ومن هذا المنطلق، حرصت معظم دول العالم - خاصة المتقدمة - على إنشاء جامعات بحثية، حيث يكون معدل التركيز على البحث العلمي مرتفع للغاية، هذه الجامعات البحثية تقدم إنتاجية بحثية متميزة من حيث الكم والكيف، الأمر الذي يسهم في تحسن رتب الجامعات في التصنيفات العالمية للجامعات.

**ففي تايوان:** ومن منطلق أن الإنتاجية البحثية للجامعة أصبحت أهم معيار من معايير التصنيفات العالمية للجامعات، إلى جانب ما تُسهم به هذه الإنتاجية من عوائد اقتصادية كبيرة، ودورها البارز في تحسين المجتمع وتطويره خاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية، فقد أنشأت تايوان اثنتي عشرة جامعة بحثية، وهو عدد ضخم من الجامعات البحثية، خاصة إذا تم قياسه بكل من مساحة تايوان وعدد سكانها.

لقد استطاعت تايوان من خلال هذا العدد الكبير من الجامعات البحثية، ومن خلال التركيز الكثيف على بعض مجالات التكنولوجيا، مثل تكنولوجيا المعلومات، استطاعت أن تحقق قدرة تنافسية عالية على مستوى العالم كله، محققة أرقاماً عالمية في هذه المجالات.

وفي مصر، بدأت الجامعات البحثية والتكنولوجية تشق طريقها إلى الوجود في مصر، بدءاً من عام 2006 حيث ظهرت جامعة النيل، ثم الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، ثم جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، وهي جامعات حديثة النشأة إذا ما قورنت بالجامعات البحثية في تايوان، كما أن كل من جامعة النيل، وجامعة زويل يعتبران جامعات خاصة، أما جامعة النيل فهي جامعة حكومية ذات شراكة يابانية.

ونظراً لأن هذه الجامعات ما زالت في طور التكوين، ومن ثم لم تظهر إنتاجيتها البحثية بعد، أو لا تزال إنتاجيتها البحثية لا تمثل قيمة يلتفت إليها إذا قيست بغيرها من الجامعات البحثية في الدول الأخرى.

#### 6- تدويل التعليم العالي والتوسع في مشروعات التعاون الدولي:

تختلف الدولتان كثيراً فيما يتعلق بتدويل التعليم العالي:

ففي تايوان، هناك توجه قوي نحو تدويل التعليم العالي، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين الدولتين في مجال تدويل التعليم العالي والتوسع في مشروعات التعاون الدولي في ضوء مفهوم العولمة، ومدى تعاطي أو تجاوب الدولتين لمتطلبات ظاهرة العولمة، وتتعدد تعريفات مفهوم العولمة، ومن أهمها<sup>(157)</sup>:

أ- **المفهوم الأول:** يعرف العولمة على أنها التدويل Internationalization، وهو أكثر المفاهيم انتشاراً للعولمة، ومن هذا المنظور، فإن كلمة عولمي Global هي صفة لوصف العلاقات العابرة للحدود بين الدول، على حين تدل كلمة عولمة على نمو التكامل والتبادل الدولي.

ب- **المفهوم الثاني:** يرى أن العولمة هي التحرر Liberalization، بمعنى إزالة القيود التي تفرضها الحكومات على تحرك الأفراد والشركات ورؤوس الأموال بين الدول، وذلك لخلق اقتصاد عالمي حر بلا حدود.

- ج- **المفهوم الثالث:** يساوي بين مفهوم العولمة والعالمية Universalization، ومن ثم فإن كلمة عولمي هنا تعني عالمي الانتشار، ومفهوم العولمة يعني نشر الخبرات والثقافات والأهداف العديدة إلى البشر في كافة أرجاء الأرض.
- د- **المفهوم الرابع:** يربط العولمة بعملية التغريب Westernization أو الأمركة Americanization، وفي هذا المعنى، فإن العولمة هي عملية ديناميكية يتم خلالها نشر الهياكل الاجتماعية للحدثة في كل أنحاء العالم، وما يصحب ذلك من تدمير للثقافات المحلية القائمة، ومن هذا المنطلق، فإن العولمة كثيراً ما توصف بأنها استعمار.

**وفي تايوان:** كان تدويل التعليم العالي والتوسع في مشروعات التعاون الدولي جزءاً من فلسفة التعليم الجديدة، وجزءاً لا يتجزأ من سياسة التعليم العالي والجامعي، والتي نصت على دعم التوجه الدولي للتعليم العالي والجامعي في تايوان، وكان للعولمة تأثير قوي في تبني مفهوم تدويل التعليم في تايوان، فلقد رغب القادة السياسيون إلى تحويل تايوان لتصبح أحد أهم المراكز التجارية في العالم، ويُعد تدويل التعليم أحد جوانب هذه السياسة، إلى جانب أن التوجه نحو تدويل التعليم العالي يضمن لتايوان الحصول على حصة جيدة من الطلاب الدوليين الذين تتنافس معظم الدول على جذب المزيد منهم، كما أن التوجه نحو التدويل يُعد أحد معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وترغب تايوان بقوة في تحسين رتب جامعاتها داخل هذه التصنيفات، وكان تدويل التعليم العالي جزءاً في سبيل تحقيق هذا الهدف.

وفي نفس الوقت - ويتأثير من قوى العولمة - اتجهت تايوان للاهتمام الكبير بمشروعات التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والجامعي، فذلك يسهم بشكل مباشر في توفير آلاف الفرص لأبناء تايوان للدراسة في الخارج بشكل كلي أو جزئي، وتبادل الطلاب، واستقدام الأساتذة الأجانب، إن هناك ضرورة لأن تصبح تايوان جزءاً مهماً في هذا العالم.



وفي مصر، يُعد توجه التعليم العالي والجامعي نحو التدويل ضعيفاً للغاية إذا قيس بجهود تايوان في هذا المجال، ولا يزال تجاوب مصر مع متطلبات العولمة ضعيفاً؛ حيث يربط الكثيرون بين التدويل وبين الاستعمار الثقافي، والعمل على إضعاف الثقافة العربية، كذلك إضعاف الهوية العربية الإسلامية، وكان ذلك سبباً مباشراً وراء التجاوب المحسوب على ظاهرة تدويل التعليم العالي والجامعي، ومع ضغوط العولمة.

#### 7- التوجه نحو ضمان الجودة والاعتماد:

تتشابه الدولتان في إنشاء هيئات مسؤولة عن ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، وتقريباً تم إنشاء هذه الهيئات في وقت واحد تقريباً.

ويمكن تفسير هذا التشابه بين الدولتين في هذا المجال في ضوء مفهوم المحاسبية *Accountability* والذي يعني التزام الفرد أو المنظمة عن أعماله، وتحمل المسؤولية عن ذلك، وأن يعلن عن نتائج عمله بطريقة تتسم بالشفافية<sup>(158)</sup>.

وخلاصة هذا المفهوم هو كيف يمكن محاسبة الأفراد والمسؤولين والمنظمات أو المؤسسات عن أعمالهم، ومحاسبة المقصرين، فالأفراد القائمون على العملية التعليمية يجب أن تتم محاسبتهم على الأدوار المسندة إليهم ومدى قيامهم بالوفاء بمسئولياتهم.

وهناك مجموعة من الخصائص يجب أن يتصف بها أي نظام للمحاسبة ومن أهمها<sup>(159)</sup>:

أ - عند تصميم أي نظام للمحاسبة يجب في البداية أن يعتمد على منطلقات وأهداف محددة وواضحة وإجرائية، بمعنى أن يكون الناتج المرتبط بها قابلاً للملاحظة والقياس.

ب- أن تكون هذه الأهداف بمثابة معايير أو محكات يتم على أساسها تقويم أداء الفرد أو المؤسسة.

ج- نظراً لارتباط المحاسبية التعليمية بنظم ومعايير الجودة الشاملة، ونظم الاعتماد التي بدأت تأخذ بها كثير من جامعاتنا، ومن ثم يجب أن تركز مؤشرات الأداء سواء بالنسبة للفرد أو المؤسسة على النتائج.

**وفي تايوان:** ومع الانطلاق الجاد نحو إصلاح مرحلة التعليم العالي والجامعي كان لا بد من وجود محاسبية ووجود تقويم جاد لكل خطوة من خطوات الإصلاحات التي تنفذ، وقد اتخذت خطوات كثيرة في هذا الاتجاه، وكُللت هذه الخطوات بإنشاء مركز تقويم واعتماد التعليم العالي عام 2005، وتعتبر تايوان بإنشاء هذا المركز قد استكملت بناء منظومتها التعليمية الحديثة، حيث يقوم المركز بتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، ومن ثم يتمكن المسئولون من محاسبة أي مقصر في أداء عمله.

وفي مصر، بدأت مصر تلتفت إلى نوعية التعليم وجودته بصورة واضحة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ووصل هذا التوجه إلى ذروته بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في عام 2006، وهي تُعد بداية لمرحلة جديدة من مراحل إصلاح التعليم العالي والجامعي، حيث بدأ العمل مستنداً إلى المعايير والمؤشرات التي تضعها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وهو ما سيمكن من تطبيق مفهوم المحاسبية في المستقبل القريب.

### الخطوة السادسة - نتائج الدراسة والرؤية المقترحة:

#### أولاً - نتائج الدراسة:

1- إن التصنيفات العالمية للجامعات التي بدأت في الظهور مع بداية هذا القرن، لم تكن حدثاً جديداً كل الجدة، فقد وجدت تصنيفات الجامعات المحلية في كثير من

- الدول - خاصة الدول المتقدمة - منذ وقت مبكر كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الدول.
- 2- اختلفت أهداف التصنيفات المحلية للجامعات عن أهداف التصنيفات العالمية، فالأولى كان الهدف الأساسي منها مساعدة الطلاب وأسرهم على اختيار الجامعة أو الكلية المناسبة لأبنائهم خاصة في المجتمعات التي يمثل التعليم العالي والجامعي فيها كتلة ضخمة، ويتنوع تنوعاً كبيراً، على حين تهدف التصنيفات العالمية إلى إنكفاء روح التنافس الشرس بين الدول في مجال التعليم العالي والجامعي، وما يتبع ذلك من حراك الطلاب والأساتذة الدوليين نحو جامعات النخبة.
- 3- أصبحت التصنيفات العالمية للجامعات اليوم واقعاً معيشياً، وأصبحت تمثل ظاهرة عالمية، تتعامل معها معظم دول العالم، وأصبح لها تأثيرها الواضح في تطوير فلسفة وسياسات التعليم العالي والجامعي في كثير من دول العالم، بغض النظر عن الملاحظات أو السلبيات التي يُبديها البعض تجاه هذه التصنيفات. وكان للتصنيفات العالمية للجامعات كذلك دور واضح في إعادة هيكلة مرحلة التعليم العالي والجامعي في كثير من الدول، فتبنت كثير من الدول فلسفات جديدة، ووضعت السياسات والخطط والمشروعات للنهوض بجامعاتها؛ من أجل ضمان مراكز متقدمة لها في التصنيفات العالمية للجامعات على اختلافها.
- 4- أدت التصنيفات العالمية للجامعات إلى دعم التوجه نحو تدويل التعليم العالي والجامعي، بل وأصبح يمثل معياراً من معايير التقييم في هذه التصنيفات.
- 5- أعطت التصنيفات العالمية للجامعات مركزاً مرموقاً للإنتاجية البحثية للجامعات، فالإنتاجية البحثية أصبحت في كل التصنيفات تمثل جوهر المعايير التي يقوم عليها أي تصنيف عالمي للجامعات، حيث تتمحور معظم معايير التصنيفات حول قياس الإنتاجية البحثية للجامعة، وما يتبع ذلك من نشر نتائج البحوث في دوريات عالمية.

6- على ضوء تركيز التصنيفات على قياس الإنتاجية البحثية للجامعة، سعت كثير من الجامعات خاصة في الدول الغنية إلى استقطاب نجوم البحث في العالم، إدراكاً منها بأن وجود هذه النخب داخل الجامعة يمثل قيمة مضافة للجامعة، ويعطيها الكثير من الميزات، وتصبح أكثر قدرة على جذب المزيد من الطلاب الدوليين.

7- ارتبط بالنتيجة السابقة زيادة أعداد الجامعات البحثية ومراكز التميز البحثي على مستوى العالم، نظراً لقدرتها الفائقة على تحقيق القيمة المضافة في الإنتاجية البحثية في الكم والكيف، وارتفع معدل الإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس في هذه الجامعات، الأمر الذي يسهم في تحقيق الجامعة مركزاً متقدماً في التصنيفات العالمية.

8- استجابت تايوان بقوة لمتطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وقامت بتغيير جذري لسياسات التعليم العالي والجامعي بها، ووضعت الخطط والمشروعات التي تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في جودة أداء جامعاتها وزيادة قدرتها على المنافسة، وكان من أهم نتائج هذه الخطط والمشروعات ما يلي:

أ- تغيرت فلسفة التعليم العالي من فلسفة تقوم على توفير الفرصة التعليمية لطلاب الجامعات من أجل إعداد خريجين لسوق العمل في تايوان إلى فلسفة تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز، وتحقيق مكانة مرموقة داخل آسيا وكذلك على المستوى العالمي.

ب- زيادة التوجه الدولي في برامج التعليم العالي والسير قدماً تجاه تدويل مؤسسات التعليم العالي والجامعي بها، ويتجلى ذلك في زيادة أعداد الطلاب والأساتذة الدوليين في الجامعات التايوانية، وزيادة عدد البرامج الدولية في التعليم العالي والجامعي، وزيادة عدد البرامج التي تدرس باللغة الإنجليزية.

ج- التركيز على الجامعات البحثية حيث أصبح لدى تايوان 12 جامعة بحثية لها ميزانيتها الخاصة، إلى جانب عدد كبير من مراكز البحوث المتخصصة، وساعد ذلك على التركيز الشديد على البحث العلمي، وزيادة واضحة في عدد الأوراق البحثية، وأصبحت الجامعات البحثية ومراكز البحث من أهم معالم التعليم العالي والجامعي في تايوان.

د- لم تعد الدولة هي المسئول الوحيد عن تمويل التعليم العالي والجامعي، إذ أفسحت الدولة المجال لدخول شركاء كثيرين في عملية التمويل، خاصة بعد الانفتاح الشديد للجامعات ومراكز البحوث على مؤسسات الصناعة والأعمال لتسويق منتجات البحث العلمي والحصول على التمويل مقابل ذلك.

9- اتسمت خطة تايوان لتطوير مؤسسات التعليم العالي والجامعات بالتدرج، ففي الوقت الذي وجدت فيه خطة عامة لتطوير كافة المؤسسات، كان هناك اهتمام خاص وتركيز شديد على تطوير جامعة واحدة؛ لتصبح جامعة من جامعات النخبة في العالم، وكذلك عدد محدود من مراكز البحث، ولتصبح هذه الجامعة فيما بعد نموذجاً يُحتذى من بقية الجامعات في تايوان.

10- يضطلع مجلس اعتماد وتقييم التعليم العالي في تايوان بدور مزدوج ومهم للغاية، فهو يقوم بتقييم مؤسسات التعليم العالي والجامعي سنوياً، وتصبح نتائج هذا التقييم أساساً توضع في ضوءه سياسات وخطط التعليم العالي والجامعي.

11- نتج عن هذه الخطط والمشروعات والسياسات التي طبقت في مجال التعليم العالي والجامعي تحسناً واضحاً في تصنيف الجامعات في تايوان وأصبحت الجامعات في تايوان قادرة على تحقيق رتب متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات، وأصبحت كذلك لديها قدرة كبيرة على المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي.

## ثانياً - الرؤية المقترحة:

1- فلسفة الرؤية: تقوم فلسفة هذه الرؤية على إمكانية تحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي والجامعي المصري، وإمكانية تغيير فلسفة التعليم الجامعي في مصر من فلسفة تهدف إلى توفير الفرصة التعليمية، وإعداد الخريجين في مختلف مجالات المعرفة، إلى فلسفة تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في هذه المؤسسات التعليمية، وأن تصبح الجامعات المصرية قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية، وأن تحقق بعض جوانب التميز مقارنة مع غيرها من جامعات العالم.

2- أهداف الرؤية: تهدف الرؤية إلى تحقيق عدة أهداف أساسية، هي:

أ- الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي والجامعي في مصر حتى تصبح قادرة على تحقيق التميز والمنافسة الإقليمية والعالمية.

أ- تحسين رتب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، الأمر الذي ينعكس على سمعتها الأكاديمية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ب- استعادة الجامعات المصرية الريادة في التعليم العالي في المنطقة العربية، خاصة مع ظهور منافسين أقوى لها في المنطقة.

ج- أن تصبح الجامعات المصرية قادرة على أن تقود قاطرة التنمية في مصر، بما تملكه من قدرات وإمكانات.

3- منطلقات الرؤية: تتمثل أهم منطلقات الرؤية في:

أ- ظهور التصنيفات العالمية للجامعات، وتخلف الجامعات المصرية عن تحقيق رتب متميزة داخل هذه التصنيفات، الأمر الذي يؤكد على وجود معوقات ومشكلات تتطلب المواجهة والحل.

ب- الاهتمام العالمي بتطوير مرحلة التعليم العالي والجامعي، فمعظم دول العالم قد أدركت أهمية تطوير هذه المرحلة، فوضعت الخطط والمشروعات التي تكفل تحقيق هذه الغاية، وقد أطلقت مصر في بداية هذا القرن بعض المشروعات لتطوير التعليم العالي والجامعي، ولو افترضنا أن هذه المشروعات كانت تمثل

بالفعل خطوة أولى على طريق الإصلاح، فكان من المفترض أن يتبعها خطوات أخرى كثيرة، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

ج- وجود نماذج تؤكد ضرورة تأصيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات مع مؤسسات الصناعة والأعمال، وطرح الآليات المختلفة لتفعيل هذه العلاقة، الأمر الذي يتيح الفرصة لمؤسسات الأعمال والصناعة أن تستفيد من نتائج البحوث والمخزون المعرفي لدى الجامعات، وفي نفس الوقت تدعم الجامعة بالحصول على الكثير من الأموال التي هي في حاجة إليها، فنتحقق المنفعة بين الطرفين، ويعود ذلك بالنفع الكبير على المجتمع.

د- الإلحاح الشديد على تطوير التعليم العالي والجامعي للمشاركة في قيادة مشروعات التنمية والتطوير في مصر، وهذا ما تؤكدده العديد من الدراسات والمطآن التي هي أكثر من أن تحصى.

#### 4- مقترحات الرؤية (البدايل):

البديل الأول: إعادة هيكلة الجامعات المصرية من خلال تقسيم الجامعة الواحدة إلى

جامعتين أو ثلاث جامعات، فمثلاً يمكن تقسيم الجامعة إلى الجامعات الآتية:

أ- الجامعة الطبية، وتضم كليات الطب البشري، وكلية طب الأسنان، وكلية

العلاج الطبيعي، والطب البيطري وكليات التمريض.

ب- الجامعة العلمية أو جامعة العلوم، وتضم كليات العلوم والهندسة والصيدلة والزراعة والتربية.

ب- الجامعة الأدبية، وتضم كليات الآداب والحقوق والتجارة.

ويحقق هذا البديل مجموعة من المميزات من أهمها:

أ- أن يكون لهذه الجامعة الصغيرة أو المتخصصة سياسة واضحة ومحددة في

مجال البحث والتطوير.

- ب- أن العدد المحدود من الكليات الذي تتكون منه الجامعة يؤدي إلى سهولة الإدارة، وسرعة حل المشكلات، والتواصل السريع الفعال بين مختلف المستويات.
- ج- يكون الهيكل الإداري لهذه الجامعة (الرئيس والنواب) من بين أساتذة هذه الكليات، ومن ثم يكونون على دراية كبيرة بكيفية تطوير هذه الكليات والارتقاء بها، وكيفية تحسين الأداء الجامعي.
- د- يمكن تقويم الجامعة، وقياس مستوى الأداء الجامعي بمختلف جوانبه بسهولة وسرعة، ومن ثم يمكن قياس الإنتاجية البحثية لها، وتحديد مستوى جودتها.
- هـ- يمكن القيام بمشروعات بحثية تعاونية بين مختلف كليات الجامعة، على أساس أنها تعمل في حقل علمي واحد.
- و- تعطي فرصة للمجتمع للتركيز على قطاعات بعينها، إذ يمكن مثلاً تقديم مزيد من الدعم للجامعة الطبية أو لجامعة العلوم، حسب ما تقتضيه ظروف المجتمع وأحواله.
- ز- إذا استطاعت إحدى هذه الجامعات أن تحقق نجاحاً كبيراً، فإن ذلك يكون بمثابة الحافز لبقية الجامعات الأخرى على بذل مزيد من الجهد من أجل تحقيق نفس المستوى من النجاح.
- ح- يكون لهذه الجامعة مجلة علمية أو أكثر، تتبع المعايير الدولية في النشر، تكون ذات سمعة طيبة، ومن المجالات المعترف بها من قبل التصنيفات العالمية للجامعات.
- ط- أن يكون للجامعة مجلس أمناء، يسهم في إدارتها من ناحية، ويكون له الدور الأكبر في حل مشكلاتها وتطويرها من ناحية أخرى، إذ يصبح مجلس الأمناء بمثابة همزة الوصل بين الجامعة والمجتمع، ويمكن له أن يتلقى الهبات والتبرعات من الشركات والأفراد واستثمارها داخل الجامعة، في إقامة المنشآت، وتجهيز المعامل والورش، ومكافأة المتميزين... إلخ.



**البديل الثاني:** يتمثل في إعادة هيكلة الجامعات المصرية على أساس القسم العلمي، حيث يكون لكل قسم علمي كلية أو معهد، ويصبح مسئولاً عن تدريس مواد القسم في كليات الجامعة المختلفة، ولا يتكرر هذا القسم داخل الجامعة الواحدة، فيكون هناك مثلاً قسم للكيمياء أو كلية الكيمياء وكذلك كلية الفيزياء.

إن الوضع القائم حالياً يسمح بتعدد القسم الواحد في أكثر من كلية فمثلاً يوجد قسم للكيمياء في كليات العلوم، والزراعة، والطب، والصيدلة، وأحياناً الهندسة، صحيح أن هناك اختلافات بين طبيعة كل قسم، ولكن هناك في نفس الوقت قاسم مشترك كبير بينها، وعند تجميع أقسام الكيمياء في كلية واحدة أو قسم واحد، فإن ذلك يحقق الكثير من المميزات من أهمها:

- أ- أن يقوم القسم برسم سياسة واضحة له في مجال البحث والتطوير.
- ب- تجميع أكبر عدد من الباحثين والمتخصصين في تخصص علمي واحد في مكان واحد، الأمر الذي يساعد على تحقيق التفاعل القوي والتكامل بين فروع هذا التخصص المختلفة، ويساعد ذلك أيضاً على صقل أعضاء هيئة التدريس، وتوسيع خبرتهم، وتعميق معارفهم.
- ج- يساعد على تقليص النفقات خاصة ما يتصل بالتجهيزات، فلا تضطر الجامعة لإنشاء معامل للتخصص نفسه في أكثر من كلية، ويُصبح بإمكانها تجهيز المعامل في مكان واحد على أعلى مستوى ممكن، وبدلاً من تكرار المعامل في أكثر من كلية، تكون الفرصة سانحة لتحديث المعامل وتطويرها لتتماشى مع متطلبات التطور المعرفي لهذا التخصص.
- د- يساعد هذا التكتيف أو التركيز لأكبر عدد من العلماء والمتخصصين في حقل علمي واحد، على القيام بمشروعات بحثية كبيرة ومتميزة.
- هـ- تصبح عملية الإدارة عملية سهلة نظراً لمحدودية أعداد كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في نفس الوقت.

- و- تصبح عملية تقويم القسم العلمي أو الكلية أو المعهد الذي يمثل هذا القسم عملية سهلة، وكذلك يمكن قياس الإنتاجية بمختلف جوانبها ببسر وسهولة، كما يمكن في نفس الوقت تطبيق المحاسبية بصورة جيدة.
- ز- أن يكون لهذا القسم المتخصص أو الكلية سواء منفرداً أو بمشاركة أقسام مناظرة أخرى من جامعات أخرى، في إصدار مجلة علمية متخصصة ذات سمعة أكاديمية متميزة، يكون معترفاً بها من الهيئات المشرفة على التصنيفات الدولية للجامعات، وتحصل على معدل مرتفع.
- ح- زيادة الفرصة أمام المجتمع للمشاركة المجتمعية الفعالة في تطوير القسم العلمي أو التخصص، من خلال التبرعات والهبات، والإنشاءات، وتجهيز المعامل والورش والمكتبات، ودعم المتميزين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

**البديل الثالث:** ويفترض البديل الثالث استمرار الوضع الحالي للجامعات المصرية

- كما هو دون تغيير، وفي هذه الحالة يمكن اتخاذ عدة إجراءات منها:
- أ- تعزيز الإنتاجية البحثية للجامعات من خلال طرح مشروعات بحثية ضخمة، يشارك في تنفيذها أكثر من جامعة، في إطار سياسة قومية للمجتمع كله في مجال البحث والتطوير.
- ب- لا بد من توافر آلية محددة لتقويم الأداء الجامعي في مختلف جوانبه، ويمكن أن يعهد للهيئة القومية للجودة والاعتماد بهذه المهمة إلى جانب عملها في اعتماد الجامعات والكليات، وإن تعذر ذلك فيمكن أن يتم التقويم عن طريق "تقويم النظير" حيث تقوم الجامعة بتقويم جامعة أخرى وهكذا.
- ج- إذكاء روح المنافسة الداخلية بين الجامعات المصرية بعضها البعض، وفي هذا الصدد يقترح الباحث أن يتم عمل ترتيب سنوي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مصر، ويمكن أن تضطلع الهيئة القومية للجودة

والاعتماد بهذه المهمة، أو يضطلع بها المجلس الأعلى للجامعات، أو وزارة التعليم العالي، فوجود مثل هذا الترتيب المحلي من شأنه أن يسهم في تحريك الأوضاع نحو الأفضل، خاصة لو كانت هناك إثابة للجامعات التي ستأتى في قمة التصنيف المحلي.

د- محاسبة أعضاء هيئة التدريس والأقسام والكليات والجامعات عن الإنتاجية البحثية كمّاً وكيفاً، وأن تتم هذه المحاسبة سنوياً، خاصة مع وجود نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس لا تمارس أدوارها البحثية، الأمر الذي يؤثر بالسلب، ويؤدي إلى تراجع نقاط الجامعة التي يعملون بها، خاصة مع قسمة الإنتاجية البحثية على مجمل أعضاء هيئة التدريس في معظم التصنيفات العالمية للجامعات.

هـ- إذا تم عمل تقويم للجامعات المصرية أو عمل ترتيب لها، فلا شك أننا سنكون أمام بعض الجامعات المصرية المتميزة ستأتي في قمة التصنيف، وفي هذه الحالة يمكن للمسؤولين طرح خطط تطويرية مكثفة لعدد محدود من هذه الجامعات "جامعتين أو ثلاث مثلاً"، ويتم التركيز الشديد عليها من خلال الدعم الإضافي والتشجيع المادي والمعنوي، والمتابعة والمحاسبة، وهذا ما فعلته كثير من الدول مثل تايوان، وألمانيا، وأستراليا وغيرها، من خلال التطوير التدريجي والتركيز الشديد على عدد محدود من الجامعات، تستطيع الدولة أن تخرق بها التصنيفات العالمية للجامعات، وتحصل هذه الجامعات على رتب متقدمة، ثم تصبح هذه الجامعات نفسها نماذج لبقية الجامعات داخل المجتمع، بمعنى أن المجتمع أصبح يمتلك جامعة أو أكثر من جامعات النخبة أو الجامعات المتميزة، التي تصبح بمثابة النموذج الذي يحتذى من بقية الجامعات داخل المجتمع.

و- العمل على إنشاء بعض الجامعات البحثية، خاصة وأن معظم الجامعات المصرية الحالية، تغطي فيها الوظيفة التعليمية على الوظيفة البحثية، فكثير

من أعضاء هيئة التدريس مشغولون بالمهام التعليمية، ولا يكون لديهم الوقت الكافي لممارسة المهام البحثية، ومن ثم يصبح العمل على إنشاء جامعات بحثية في مصر خاصة على المستوى الرسمي، أحد الأمور التي تعزز الإنتاجية البحثية، إلى جانب أن الجامعات البحثية في معظم دول العالم كانت الأساس الحقيقي للتقدم والتطوير في هذه المجتمعات، وهي نفسها التي تحتل قمة التصنيفات العالمية للجامعات مثل جامعة هارفارد في الولايات المتحدة.

ز- تشجيع النشر الدولي في الدوريات المعترف بها من التصنيفات العالمية للجامعات، ويمكن في هذه الحالة أن تتحمل الجامعة جانباً من تكلفة هذا النشر تشجيعاً للباحثين على النشر الدولي لإنتاجيتهم البحثية. وإلى جانب ذلك، فيمكن تأسيس عدد من المجلات بالمواصفات الدولية للنشر، تحت مظلة المجلس الأعلى للجامعات، وتطبق عليها كل المعايير الدولية للنشر العلمي.

ح- وإلى جانب مسؤولية الدولة عن تمويل التعليم، يمكن أن يكون لكل جامعة مجلس أمناء، وإلى جانب دور هذا المجلس في إدارة الجامعة، فإنه يمكن أن يسهم في توفير التمويل اللازم من خلال قيامه بتنفيذ بعض الإنشاءات، وتجهيز المعامل والورش اللازمة، وتقديم حوافز مادية مجزية للمتميزين من الباحثين، وغير ذلك من الأمور التي يمكن لمجلس الأمناء أن يضطلع بها في سبيل تطوير العمل الجامعي.

**المراجع:**

- 1- عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالي إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، العدد 10، 2012، ص 297.
- 2- سعود بن عيسى النايف: دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية لمؤسسات التعليم العالي، دراسة استطلاعية في جامعة حائل، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 79، أبريل 2013، ص 108.
- 3- إيمان سليم وآخرون: دراسة تحليلية لأثر التحول إلى مجتمع المعرفة في دعم الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات المعلومات، كلية العلوم الإدارية، جامعة الطائف، العدد الثاني عشر، سبتمبر 2001، ص ص 82.
- 4— Sheil, Tony: Moving Beyond University System in Australia, Australian Universities Review, Vol. 52, No. 1, 2010, p. p. 69—76.
- 5 -- W. T. Lin, Tony: The Strategy of Taiwan Higher Education Internationalization, Ministry of Education, Taipei City, 2013, p. 8.
- 6 — Sheil, Tony: Op. Cit., p72.
- 7 -- Chang, Dian -- Fu & Wu, Cheng -- Ta: Globalization and Higher Education in Taiwan, in: Pachura, Piotr (Ed): New Knowledge in a New Era of Globalization, in Tech China, 2011, p.p. 38 — 39.
- 8 -- Hazelkorn, Ellen: Reflections on a Decade of Global Rankings: What We've Learned and Outstanding Issues, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, p. p. 12 — 28.

- 9- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع البنك الدولي: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، 2010، ص ص53-54.
- 10- جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي: الإطار الإستراتيجي لتطوير منظومة التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي للتعليم العالي، 14-13 فبراير، 2000، ص 8-10.
- 11 -- Ministry of Planning and International Co -- operation: Recent Trends in Egypt's ODA with Special Reference to the Scientific Research Sector, Development Co --operation Report 2010, October 2011, p. 13–14.
- 12- شاكر محمد فتحي أحمد، همام بدرأوي زيدان: التربية المقارنة، المنهج، الأساليب، التطبيقات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص ص 93-97.
- 13- رياض عزيز هادي: الجامعات (النشأة والتطور، الحرية الأكاديمية، الاستقلالية) مجلة سلسلة ثقافية جامعية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بغداد 2010، ص ص 1-27.
- 14 --Ying, Yu & Jingao, Zhang: An Empirical Study on Credibility of China's University Rankings. A Case Study of Three Rankings, Chinese Education and Society, Vol. 42, No. 1, January/February 2009, p.p. 70–80.
- 15 --Liu, N. & Cheng Y.: The Academic Ranking of World Universities, Higher Education in Europe, Vol. 30, No. 2, 2005, p.p. 127–136.
- 16- جمال مصطفى محمد مصطفى: العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر، العدد الثاني، ديسمبر 2008، ص 104.
- 17- نفس المرجع.

- 18- محمد عبد الرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 41، ج 30، سبتمبر 2013.
- 19- سعيد الصديقي: الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى إستراتيجية، أبريل 2014.
- 20- عبد الرحمن بن أحمد صائغ: التصنيفات الدولية للجامعات، تجربة الجامعات السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد الخامس، 1432هـ.
- 21 -- Hongcal, Wang: University Rankings: Status Quo, Dilemmas, and Prospects, Chinese Education and Society, Vol. 42, No. 1, January/February 2009.
- 22 -- Marginson, Simon: Global University Rankings: Implications in General and for Australia, Journal of Higher Education Policy and Management, Vol. 29, No. 2, July 2007.
- 23 -Hazelkorn, Ellen: Op. Cit., p.p. 12–28.
- 24 -- Usher, Alex: University Rankings 2.0, Australian University's Review, Vol. 51, No. , 2009, pp. 87.
- 25 – Ibid., pp. 87.
- 26 – Ibid., pp. 87.
- 27 -- Altbach, Philip G: The Globalization of College and University Rankings Change, January/February, 2012, pp. 27.
- 28 -- Federkeil, Gero: Some Aspects of Ranking of German Universities, Higher Education in Europe, Vol. 27, No. 4, 2002, p39.
- 29 – Hazelkorn, Ellen: Op. Cit., p. 16.

- 30 -- McCormick C., Alexander: The Complex Interplay Between Classification and Ranking of Colleges and Universities: Should the Berlin Principles Apply Equally to Classification?, Higher Education in Europe, Vol. 33, No. 2/3, July – October, p.p. 215–217.
- 31 -- Sheil, Tony: Moving Beyond University Rankings: Developing a World Class University System in Australia, Australian Universities Review, Vol. 52, No. 1, 2010, p. 69.
- 32 – Ibid., p. 70.
- 33 – Ibid., p. 70.
- 34 -- Kehm, Barbara M.: Global University Rankings – Impacts and Unintended Side Effects, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, p. 107.
- 35- البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: مراجعات لسياسات التعليم العالي، التعليم العالي في مصر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2010، ص 264.
- 36- نفس المرجع، ص 264.
- 37–Altbach, Philip G.: Op. Cit., p. 27.
- 38- شيلا تراهيل: تدويل المناهج المدرسية: المفاهيم وممارسة العمل، برنامج TEMPUS. مشروع IRIS، المفوضية الأوروبية، أكتوبر 2013، ص 8.
- 39–Sheil Tony: Op. Cit., p70.
- 40- سامية الفرا: نماذج للتربية الدولية في مدارس قومية ودولية، وجهة نظر أردنية، في: ماري هايدن وجيف طومبسون (محرر): التربية الدولية: تجارب وخبرات



- عالمية معاصرة في تحسين التدريس والإدارة والجودة، ترجمة محمد أمين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 86.
- 41- أحمد إسماعيل حجي، لبنى محمود عبد الكريم: التعليم العالي والجامعي المقارن حول جامعات المستقبل وإستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، عالم الكتب، القاهرة، 2011، ص 50.
- 42- Munch, Richard & Schafer, Len Ole: Rankings, Diversity and the Power of Renewal in Science. A Comparison between Germany, The UK and the US, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, pp. 60–76.
- 43- سعيد الصديفي: مرجع سابق، ص 10.
- 44- فرانك شيسكو خافيير كاريلو (محرر): مدن المعرفة: المدخل والخبرات والرؤى، ترجمة خالد علي يوسف، سلسلة عالم المعرفة (381)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 2011، ص 68.
- 45- نفس المرجع، ص 69.
- 46- مؤسسة الفكر العربي: التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية: البحث العلمي في الوطن العربي، مؤسسة الفكر العربي، 2010، ص 20.
- 47- Kehm, Barbara M.: Op. Cit., p. 106.
- 48- Ibid., p. 104.
- 49- Kehm, Barbara M.: & Erkkila: The Ranking Game, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, p. 8.
- 50- Eccles, Charles: The Use of University Rankings in the United Kingdom, Higher Education in Europe, Vol. 27, No. 4, 2002, p. 428.
- 51- Usher, Alex: pp. 87–90.
- 52- عبد الرحمن بن أحمد صائغ: مرجع سابق، ص ص 25-38.

- 53—Cheng, Ying. & Liu, Nian Cai: Academic Ranking of World Universities by broad Subject fields, Higher education in Europ, vol.1, April 2007, p.17,18.
- 54—Kehm, Barbara M.: Op. Cit., p. 104.
- 55—Marginson, Simon: University Ranking and Social Science, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, pp. 48–59.
- 56—Ibid., p 50.
- 57—Altbach, Philip G.: Op. Cit., p. 29.
- 58—Williams, Ross.: Methodology, Meaning and Usefulness of Rankings, Australian Universities Review, Vol. 50, No. 2, 2008, p.p. 50–58.
- 59—Marginson, Simon: University Rankings and Social Science, Op. Cit., p. 50.
- 60—Boshoff, N.: Shanghai Academic Ranking of World Universities (ARWU) and The Big Five South African Research Universities, SAJHE, Vol. 23, No. 4, 2009, p. 639.
- 61— Ibid., p. 639.
- 62—CHENG, YING & CAILIU, NIAN: Academic Ranking of World Universities by Bord Subject Fields, Higher Education in Europe, Vol. 32, No. 1, April 2007, p. 27.
- 63—Marginson, Simon: Global University Rankings: Implications in General and for Australia, Op. Cit., p. 134.
- 64—Taylor, Paul and Richard Braddock: International University Ranking Systems and the Idea of University Excellence, Journal of Higher Education Policy and Management, Vol. 29, No. 3, November 2007, p. 253.

- 65- سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص ص 47-8.
- 66—Taylor, Paul & Braddock, Richard: Op. Cit., p. 254.
- 67--Margison, Simin: University Rankings and Social Science, Op. Cit., p. 51.
- 68 - ——— <http://www.shanghairanking.com/ARWU2014.html>. Academic Ranking of World Universities 2014.
- 69- عبد الرحمن بن أحمد صائغ: مرجع سابق، ص 27.
- 70- جمال مصطفى محمد مصطفى: مرجع سابق، ص ص 95-174.
- 71- محمد عبد الرازق ويح: مرجع سابق، ص 100.
- 72- عبد الرحمن بن أحمد صائغ: مرجع سابق، ص 27.
- 73—Taylor, Paul & Braddock, Richard: Op. Cit., p. 251.
- 74—Ibid., p. 251.
- 75—Ibid., p. 251.
- 76- عبد الرحمن بن أحمد صائغ: مرجع سابق، ص ص 34،33.
- 77—Cheng, Ying & Liu, Nian. Cai: Academic Ranking Universities by Bord Subject Fields, Higher Education in Europe, Vol. 32, No. 1, April 2007, p. 27.
- 78—Kehm, Barbara M.: Op. Cit., p. 109.
- 79—Ibid., p. 108.
- 80—Altbach, Philip G.: Op. Cit., p. 29.
- 81—Taylor, Paul & Braddock, Richard: Op. Cit., p. 247
- 82—Altbach, Philip G.: Op. Cit., p. 29.
- 83—Persson, Elizabeth Katherine: A Faculty Supervisor Training Program to Assess Faculty Performance: A Community College Case Study, The University of Texas at Austin, 2002, p. 2.

- 84—Albbach, Philip G.: Op. Cit., p. 28.
- 85—Kehm, Barbara M.: Op. Cit., p. 103.
- 86—We:—Ning Ching: Higher Education in Taiwan 2012--2013, Ministry of Education, Taipei: City, July 2012, p. 7.
- 87—Chi Hou Yang, Angela: Quality Assurance and Ranking of Higher Education in Asian Pacific and Taiwan, Annual Conference—International Seminar, Jan 2012, p. 29.
- 88—Chiang (wes) Hsiao—Ching: Toward a Universal Higher Education System, A Case Study of Taiwan, Qual Quant 47, 2013, p. 412.
- 89—Ibid, pp. 413.
- 90—Ibid, pp. 411—413.
- 91—Chi Hou Yang, Angela: Quality Assurance and Ranking of Higher Education in Asian Pacific and Taiwan, Op. Cit., p. 10.
- 92—Chiang (wes) Ching—Hsiao: Op. Cit., pp. 412.
- 93—W.T Lin, Tony: Op. Cit., p. 19.
- 94—Chi Hou, Yang Angela: Impact of Excellence Programs of Taiwan Higher Education in Terms of Quality Assurance and Academic Excellence, Examining the Conflicting Role of Taiwan's Accrediting Agencies, Asia Pacific Education Review, 13, 2012, pp. 80, 81.
- 95—Chi Hou--Yung, Angela et al: A Reassessment of Asian Pacific Excellence Programs in Higher Education: The Taiwan Experience, Scientometrics, 92, 2012, pp. 24.
- 96—Ching, (wes) Hasio—Ching, Op. Cit., pp. 415.
- 97.—Chang, Dian.—Fu: The Challenges for Establishing World--Class Universities in Taiwan, J.C. Shin & B. M. Kehm (Eds.): Institutionalization of World—Class

- University in Global Competition, Springer Science & Business Media Dordrecht, 2013, p. 188.
- 98—Ibid, p. 189.
- 99—Wei—Ning, Chiang: Higher Education into 2012—2013, Ministry of Education, Taipei City, 2012, p. 25.
- 100—Ibid, p. 27.
- 101—Chang, Dian—Fu: Op. Cit., p. 186.
- 102—Ibid, p. 186.
- 103—We. Ning, Ching: Op. Cit., p. 7.
- 104—Republic of China, Ministry of Education, Education in Taiwan 2012—2013, Taipei City, September 2013, p. 27.
- 105—Chen, D.I. & Lo, W.Y.W.: Internationalization or Commodification, A Case Study of Internationalization Practices in Taiwan's Higher Education, Asia Pacific Education Review, 14, 2013, p. 35.
- 106—Ibid, p. 35.
- 107—W.T. Lin, Tony: The Strategy of Taiwan Higher Education Internationalization, Op. Cit., p. 18.
- 108—Ibid, p. 6, 7.
- 109—Ibid, p. 8.
- 110—Chi Hou—Yung—Angela and Others: Op. Cit., pp. 34, 35.
- 111—Ibid, p. 35.
- 112—Chi Hou Yung, Angela: Quality Assurance at A Distance: International Accreditation in Taiwan Higher Education, Higher Education, 61, 2011, p. 181.
- 113—Ibid, p. 181.

- 114- Chi Hou Yang, Angela: Quality Assurance and Ranking of Higher Education in Asian Pacific and Taiwan, Op. Cit., 16.
- 115- Higher Education Evaluation Accreditation and Ranking of Higher Education in Asian Pacific and Taiwan, Op. Cit., p. 16.
- 116- Chi, Hou Yang, Angela: Assurance and Ranking of Higher Education in Asian Pacific and Taiwan, Op. Cit., p. 16.
- 117- Higher Education Evaluation Accreditation Council of Taiwan, Annual Report, Op. Cit., p. 79.
- 118- Huang, Mu- Hsuan: A Comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities, From A Research Evaluation Perspective, Journal of Library and Information Studies, Vol. 9, No. 1, June 2011, pp. 1-25.
- 119- Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan, HEEACT Releases "2009 Performance Ranking of Scientific Papers for World Universities, Op. Cit., p. 3.
- 120- Hang, Mu- Husan: Op. Cit., p. 6.
- 121- Jiang, George J & Chi Hou Yang, Angela: Evaluation and Ranking of Universities. Taiwan Experience, in: AACUP International Conference, Feb. 16-17, 2011, Philippines, 2011, p. 31.
- 122- Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan, HEEACT Release "2009 Performance Ranking of Scientific Papers for World Universities, Op. Cit., p. 4.
- 123- W.T. Lin, Tony: The Strategy of Taiwan Higher Education Internationalization, Op. Cit., p. 2.

- 124- أحمد إسماعيل حجي، لبنى محمود عبد الكريم: التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم، جامعات المستقبل وإستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، عالم الكتب، القاهرة، 2011، ص 127.
- 125- نفس المرجع، ص 151.
- 126- يوسف سيد محمود: رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009، ص 31.
- 127- جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مصر في أرقام، 2015، ص 130، 131.
- 128- البنك الدولي وقنطرة التعاون والتنمية الاقتصادية: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، 2010، ص 3.
- 129- عبد الله أحمد الزيفاني: الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات: المعنى، التأصيل، المبادئ، في المؤتمر الدولي الخامس: التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات في الفترة من 11-12 يوليو، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 61-87.
- 130- نفس المرجع، ص ص 61-87.
- 131- جمهورية مصر العربية، مركز الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية، واقع التعليم في مصر... حقائق وآراء، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة السابعة، العدد 68، مارس 2013، ص 7.
- 132- محمد طه حنفي: استقلال الجامعات وفعالية إدارتها، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، كلية التربية، جامعة حلوان، أبريل 2009، ص ص 151-225.

- 133- نهلة عبد القادر هاشم: تطوير أداء الجامعات المصرية في ضوء إدارة الجودة الإستراتيجية، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد 23، السنة الحادية عشرة، سبتمبر 2008، ص ص 283-361.
- 134- سمير عبد الحميد القطب: فلسفة التميز في التعليم الجامعي، نحو جامعة متميزة في ضوء التجارب والخبرات العالمية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 14، العدد 50، أبريل 2008، ص ص 9-226.
- 135- البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: مراجعات لسياسات التعليم الوصفية، مرجع سابق، ص 185.
- 136- محمد أحمد إسماعيل: استخدام طلاب الجامعات للإنترنت وعلاقته باكتساب المعرفة الأكاديمية في مجتمع المعلومات، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلس الخامس عشر، العدد 56، مارس 2009، ص 68.
- 137- جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: البحث العلمي في مصر هل يكفل التقدم المنشود، تقارير معلوماتية، تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السنة الخامسة، العدد 59، نوفمبر 2011، ص 3.
- 138- نفس المرجع، ص 6.
- 139- ماجدة محمد أمين وآخرون: الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، في مؤتمر الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 24-25 يناير 2005، ص ص 687-765.
- 140- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: القرار الوزاري 1423 بتاريخ 1988/1/31.
- 141- جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، وحدة التخطيط الإستراتيجي: التعليم العالي في مصر - التقرير الوطني (ملخص)، وزارة التعليم العالي، 2010، ص 2.



- 142.. جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة مشروعات التعليم العالي، متاح على <http://www.heep.edu.eg> 16-4-2015 .on
- 143.. علي السيد الشخبيي: آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2012، ص 173.
- 144–Quality Assurance Accreditation Project (QAAP): The Quality Assurance and Accreditation Handbook for Higher Education in Egypt, 2004, p. 7.
- 145.. وزارة التعليم العالي: وحدة إدارة المشروعات، هيئة الجودة والاعتماد في التعليم، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، أبريل 2004، ص 25.
- 146- ويكيبيديا الموسوعة الحرة: الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا.
- 147- محمد زكي عويس: سياسات البحث العلمي في مصر، في مؤتمر التعليم العالي في مصر، خريطة الواقع واستشراق المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 14-17 فبراير 2005، ص ص 1341-1377.
- 148- نفس المرجع، ص ص 1341-1377.
- 149.. علي السيد الشخبيي: آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012، ص 41.
- 150..Stevenson, A. (Ed.): Oxford dictionary of English, 3rd ed., UK: Oxford University, Press, 2010, p. 1451.
- 151- رشدي أحمد طعيمة (محرر): الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 28.
- 152- نفس المرجع، ص 36.
- 153.. أحمد حسين عبد المعطي: خطة إستراتيجية لتطوير التعليم الفني لتحقيق متطلبات سوق العمل باستخدام تحليل SWOT، المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 26، ع1، ج1، يناير 2010، ص ص 247-335.

- 154.. شاكر محمد فتحي أحمد: التعليم الفني في إطار بنية متعددة التخصصات للمرحلة الثانوية، دراسة مقارنة لبعض أنماطها المعاصرة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر "مستقبل التعليم في مصر" رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، 13-15 يوليو، 1993، ص ص 3-31.
- 155.. محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 63.
- 156.. سعيد الصديقي: مرجع سابق، ص ص 8-47.
- 157..Scholte, Jon Art: Globalization, A Critical Introduction, Macmillan Press, London, 2000, p. 13-14.
- 158.. علي السيد الشخبي، آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، مرجع سابق، ص 268.
- 159.. نفس المرجع، ص 296.